كتاب الهلال

نحو خريطة جديدة لمصر

د. محمد رياض





سلسلة شهرية تصدر عن

دار الهلال

الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469

العدد ٦٤٢ - ربيع آخر ١٤٢٥هـ - يونيه ٢٠٠٤ م

No-642- - JU - 2004

أسعار بيع العدد فئة ٧ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١.٢٥٠ فلسا - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١.٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الامارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١.٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٢.٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات.

عنوان البريد الإلكترونى : darhilal@idsc . gov . eg

نحو خريطة جديدة لمصر

تأليف:
الدكتور محمد رياض

دار الهلال

الغلاف للفنان:
محمد أبوطالب

مقدمة

هذا الكتاب هو نتيجة عمل دءوب وزيارات ودراسات ميدانية فى أنحاء كثيرة من الوطن طيلة خمسين سنة من التدريس والبحث والتحرى حول كل شىء من أول أنواع المحراث البلدى فى الوادى والدلتا الى الزراعة المميكنة فى أراضى الاستصلاح الصحراوية ، ومن سكان الريف الى المجتمعات البدوية نصف المستقرة على أطراف وحواجر الوادى والدلتا ومجتمعات العبابدة الرحالة فى جنوب البحر الأحمر ، ومن النوبة القديمة الى النوبة المهجر فى كوم امبو ومن واحات الصحراء الغربية جميعا الى منتجعات السواحل فى البحر الأحمر وسيناء والساحل الشمالى ، ومن مشكلات مجتمعات الاقتصاد الزراعى التقليدى الى التحولات والمتغيرات الاقتصادية والمهنية والعمرانية الحديثة فى الزراعة والمجتمع الريفى شبه الحضرى، وقضايا واشكاليات تحديث الادارة والحكم المحلى ، ومشكلات كامنة حول مياه النيل مصدر الحياة الأوحد فى مصر ، وغير ذلك أشياء كثيرة . هذا الى جانب اهتمامات دائمة باشكاليات الحياة فى

القاهرة التى أفردت لها كتابا نشر منذ أربع سنين مع متابعة النشر حول كل هذه القضايا المصرية والقاهرية فى جريدة الأهرام طوال عقد من الزمان .

وفى هذا الكتاب سنركز فى عدة فصول عن المعرفة بأقاليم مصر ومشكلاتها الراهنة ومستقبلها، وعن مشكلات السياحة والمسألة السكانية المزمنة، ومشكلة محدودية مياه النيل ومتطلب التوازن فى الاستهلاك مع الحفاظ على سلامة المياه من أجل صحة الملايين .

وفى الختام أحب أن أنوه بأن الكثير من جولاتى فى واحات الصحراء الغربية وجنوب سيناء قد تمت من خلال أسابيع الدراسة الميدانية التى ينظمها قسم الجغرافيا فى كلية الآداب بجامعة عين شمس (الذى أنتمى اليه منذ توليت التدريس به عام ١٩٥٧ وحتى الآن) ، بصحبة أساتذة القسم المتميزين ، وأغلبهم من خيرة الذين درست لهم فى سنوات مختلفة وأصبحوا روادا فى تخصصاتهم . .

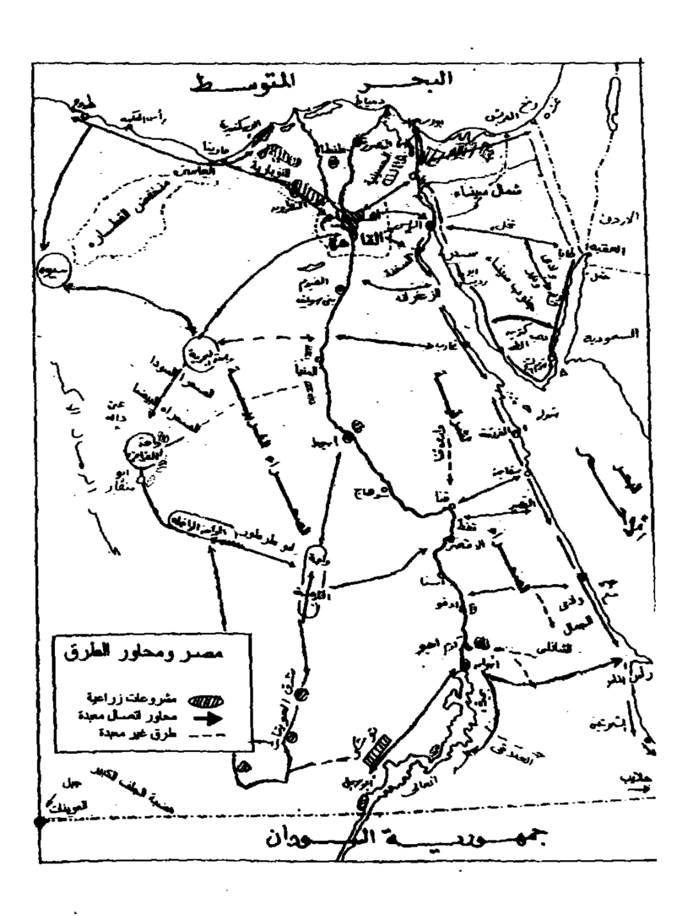
لعلنى قد وفقت ، والله المستعان .

محمد رياض

القاهرة فى ١٥ يناير ٢٠٠٤

الفصل الأول

أقاليم مصـــــر



البحر المتوسط
مصر ومحاور الطرق
مشروعات زراعية
محاور اتصال مجدة
طرق غير مجدة
القاهرة
شمال سيناء
العقبة
الأردن
السعودية
المنيا
أسيوط
سوهاج
قنا
أسوان
جمهورية السودان

تمهيد

الموضوعات التى عالجتها فى هذا الفصل أختيرت بعناية بغرض التعريف بأقاليم ومناطق مصرية ليست معرفة غالبية المصريين بها بالقدر الكافى وإنما فى صورة عامة وتفصيلاتها فى المجموع ضبابية . لهذا كانت اختياراتى بعيدة عن الدلتا والوادى لأن غالبية الناس يعرفونها بحكم أصولهم أو ترددهم عليها أو عبورها بين الحين والآخر فى اتجاه أسوان أو بركة قارون أو الاسكندرية ومدن القناة .. كما أن مشكلات اقتصاديات الزراعة ومجتمعات الريف المصرى سوف تكون موضوعا لكتاب آخر. وبرغم معرفة الناس الجيدة عن الساحل الشمالى كمصيف مصرى بعضه قرى ذائعة الصيت مثل مارينا الصاخبة , وبعضه قرى ناعسة راكدة وتتوجه مرسى مطروح فى الغرب والاسكندرية فى الشرق إلا أننى اخترته كموضوع جدلى يستوجب المناقشة لاعتبارات كثيرة معظمها الهدر فى اقتصاديات القرى الاصطيافية وتدمير البيئة باعتبارهما معا من النواتج السلبية التى تهدد الشواطئ الشمالية . وكذلك الحال بالنسبة الى إقليم البحر الأحمر وسيناء الجنوبية التى صار الناس يعرفونها لكثرة السياحة الداخلية اليهما فى الآونة الأخيرة ، لكن مشكلة السيول وتدمير الطرق هى الجانب المهم من هذه المعالجة ، فضلا عن أن السياحة

نشاط اقتصادى أكثر عرضة للاهتزازات نتيجة لأى حدث سياسى أو عسكرى أو ارهابى مما يجعل التوسع السياحى أمرا غير مؤكد العائد برغم ضروريته كمصدر للنشاط المالى والوظيفى لمناطق حبتها الطبيعة بأشكالها الكثيرة من التفرد والجمال .

وبالنسبة لموضوع الصحراء الغربية فقد حدتنى الرغبة الى تقديم نبذة عنه لاتساعه الهائل ومكوناته المحدودة من الواحات وموارده المهدرة فى الطاقة الطبيعية وما يتعرض له فى أحيان كثيرة من استنزاف جائر لمخزون المياه الباطنية بدعوى إقامة مجتمعات زراعية . وأكثر واحات الصحراء الغربية بعدا وانزواء هى الفرافرة التى اتخذتها كمثال لمزيد من المعرفة لهذا الركن البعيد ومستقبل الواحة التنموى الذى يحتاج الى ضبط كثير وتؤدة فى الخطوات حتى يكون مشروعا ناجحا . ويدور الحديث عن النوبة قديما وحاليا باعتبارها الإقليم النائى الثانى وعن مشكلات التنمية بالنسبة للسكان الأصليين: هل يسمح لهم بالعودة الى مواطنهم أم هناك مهبطات ومثبطات أمام العودة ؟ ، ولماذا ؟

وأخيرا فإن منطقة قناة السويس معروفة جيدا ولكن فيها مشروعات تنمية جدلية فى شرق التفريعه (شرق بورسعيد) وشمال خليج السويس توضح تردد الدولة فى أولية أيهما وإن كان الاتجاه قد فضل فى النهاية خليج السويس كأولوية وأبقى على جزء من مشروع شرق التفريعة باعتبار أن العمل فى الميناء كان قد بدأ فعلا ولا سبيل الى التراجع .

الحضارة والتاريخ

مصر بلد حضارة ستة آلاف سنة والقاهرة مدينة الألف مئذنة ـ هما من بين العبارات الرمزية الكثيرة التي نذكرها الحين بعد الحين نلخص بها مواصفات مصر أو ترمز الى القاهرة في ايجاز شديد . ولكن الحضارة المصرية تغوص إلى أعماق أكثر من ستة آلاف بكثير ، ولو كان لدينا تعداد لعدد مساجد القاهرة ومآذنها لتعدت الألف بكثير . والغرض من كلمة الألف هو العدد الكثير ، وهو عد ينطبق على الماضي غير البعيد يصف الشيء بالكثرة المتناهية . بينما نحن الآن نستخدم المليون والمليار للعدد الذي لا ينتهي . فنحن اليوم نستخدم رموزا تعطي وصفا ملخصا لمصر شاع على الألسن قد يكون "مصر بلد السبعين مليونا من البشر" أو "القاهرة بلد الخمسة عشر مليونا" ، أو أن "الميزانية المصرية هي كذا مليارا " من الدولارات أو الجنيهات .

فالعبرة في الأقوال الملخصة لحالة بلد ما تنبع من أهم ظواهرها المعاصرة ، سواء كانت ظاهرات مجيدة أو أخرى مزعجة. وليس معنى هذا أن الرموز القديمة التي ترجع الى زمن فات قد انتهت صلاحيتها ، بل هي تخرج من دائرة الضوء لتكمن في الظلال حتى تأتي مناسبة تستدعيها فتظهر مرة أخرى لفترة محدودة تعود بعدها الى الظل في العقل الخلفي . مثال ذلك

اكتشاف أثرى مثير ، أو تحديد عمر أثر أو مومياء بالزائد أو الناقص عن تقدير سابق . ومن ثم نعدل المقولة الى "مصر بلد حضارة السبعة آلاف أو العشرة آلاف سنة " .

ولأن الحضارة صيغة لازمة لكل الشعوب فالرمز الحضارى لايموت، فما بالنا بحضارة مصر الرفيعة التى تعد أقدم الحضارات والثقافات العليا التى تشمخ منجزاتها المعمارية والعلمية سواء فى المسلات والمعابد أو فى باطن القبور من توابيت رائعة الصنعة ومومياءات تتحدى التآكل البيولوجى آلاف السنين وأدوات الحياة وعروش الفراعين ولوحات جدارية ما زالت ألوانها تنبض بالحياة . وفوق كل هذا سجلات كتابية هى بصفة عامة كتاب التاريخ الضخم الذى لا نظير له فى العالم يحكى لنا مساعى المصريين فى إقامة مجتمع سلام منظم داخل أطر حياتية مقننة دينيا وخلقيا وتشريعيا بين الثواب والعقاب وبين الحياة الأرضية والحياة الآخرة. كل ذلك فى استمرارية وديناميه بمنطوق العصور الطوال التى استغرقتها الحضارة المصرية آلاف السنين حتى مع تغير القوى السياسية من فرس وبطالمة ورومان وعرب وترك وفرنسيس وانجليز .

صحيح أن الفتى يقول أنا من أنا وليس من كان آبائى وأجدادى ، لكن صحيح أيضا أن الفتى وما يدركه من نجاح هو محكوم أيضا بتراثه القريب والبعيد معا . فما بالنا اذا كان هذا التراث مجموعه من دواعى الفخر المجيد !

القدر الحيوى من التاريخ

أحزن كثيرا حينما أعرف طلابا فى الجامعة لا يعرفون سوى النذر القليل من تاريخ الحضارة المصرية . بل تختلط فى أذهانهم العصور المصرية ، ولولا وجود أهرام الجيزة لما عرفوا من هو خوفو . بل لعل غرابة اسماء خوفو (خنوم خوفو؟) و خفرع (خف ـ ن-رع) ومنقـــرع (منكاو رع) هى التى تدعـــو الى التندر المصحوب بالمعرفة الاسمية فقط . ناهيك عن الجهل بتحتمس الثالث (١٤٧٩-١٤٢٥ ق.م.)ابو الاستراتيجية العسكرية الفرعونية جهلا يكاد أن يكون مطبقا! وهو الذى وصل بحدود مصر الى الفرات وأرهب كل القوى العسكرية والسياسية لدول المنطقة من اعالى نهر دجلة الى أواسط الأناضول بينما اصبح اسم رمسيس الثانى (١٢٧٩-١٢١٣ ق.م.)أكثر شيوعا ومعرفة لاستمراره كاسم بين المواطنين وتمثاله الرابض خطأ فى ميدان محطة مصر ، وذلك لأن رمسيس أتقن فن الدعاية والاعلان حتى ملىء الدنيا بأخباره ، ولكثرة تماثيله وعظمتها وضخامة معابده وخاصة ابو سمبل . والحقيقة أن رمسيس كان محظوظا كأحد الفراعين العظام أكثر من غيره طوال حياته الطويلة وبطولته الشخصية وانتصاراته الجزئية على الحيثيين وعقد الصلح معهم ، ولكنها لا تقارن بحنكة القيادة التى ميزت تحتمس الثالث.

وماذا عن أحمد بن طولون وقطز وبيبرس وقلاوون وقايتباى والغورى . كلهم معروفون كبناة مساجد عظيمة أو قوادا محنكين . ولكن ماذا عن الحياة المصرية والرخاء التجارى فى تلك الفترات والعهود ؟ وماذا عن بناء مصر الحديثة والدور البارز لمحمد على السياسى البارع ، وابراهيم بن محمد على أبو العسكرية فى القرن التاسع عشر ، واسماعيل بن ابراهيم صاحب تحديث مصر؟ الصورة التاريخية معتمة لهؤلاء العظماء الذين أخذوا بجريرة أحفادهم توفيق وفؤاد وفاروق بدون وجه حق . فالحكم على ممارساتهم السياسية يجب أن يقاس على منظور زمانهم العالمى وليس زماننا .

لاشك أن المعرفة بالتاريخ _ صفحاته البيضاء والسوداء على حد سواء _ أفضل كثيرا من الجهل أو التعتيم . فالجهل يخلق مجالات للاختلاقات غير الصحيحة والتى يقع فيها بعض الروائيين فيكتبون القصص الممتعة يضفون عليها حبكة درامية أو فكاهية يتقبلها الناس كوقائع تاريخية ، وهى ليست كذلك . ولا يحدث هذا فى مصر فقط بل فى أجزاء كثيرة من العالم ، مع فارق المغالاة التى درجنا عليها فى مصر .

والغرض هو أن تكون مناهج التاريخ فى التعليم العام أرحب مما هى عليه الآن بحيث يدرك التلاميذ أبعاد المكون الحضارى المصرى بصورة مركزة غير موغلة فى الأسماء وغير متحيزة "للأنا

المصرية" ، وغير غارقة فى تفصيلات يجب أن تترك للذين يتخصصون فى التاريخ فى الدراسة الجامعية . فكل حضارة لها ارتفاع وهبوط وازدهار وركود . ومن حظنا الحسن فإن الحضارة المصرية عاشت هذه المراحل دون أن تموت (كما حدث لبعض الحضارات وخاصة فى العالم الجديد) فالنسيج الحضارى كان من التداخل والقوة بحيث تتسلل عناصره وخيوطه من عصر زاه الى عصر باهت ثم عصر زاه مرات متعددة مكتسبة عناصر مضافة فصارت كصنعة "الأبليك" فى حرفة الخيامية القديمة تنسجم فيها الاضافات لونا وحجما داخل منظومات وتشكيلات الإطار العام .

إن أرض مصر فى الوادى والدلتا والصحارى الغربية والشرقية وسيناء الجنوبية والشمالية مليئة بالآثار لمن ينقب ويبحث ويدرس وينشر ويحفظ هذه اللقى الأثرية فى محلها كمتاحف مفتوحة أو فى دور الآثار كمتاحف مصانة . وهذه الآثار لا تختص فقط بالعصور التاريخية منذ الفراعنة الى وقتنا هذا . فهناك آثار للناس قبل التاريخ غير جذابة للعامة ولكنها على قدر عظيم من الأهمية للمختصين والمنقبين عن أصول الحضارة المصرية كرؤوس السهام والفئوس الحجرية والمنتجات الفخارية .

(١)
الصحراء الغربية والتنمية برفق

تنقسم مصر الى عدة أقسام طبيعية هى وادى النيل والدلتا ، والصحراء الشرقية وسيناء والصحراء الغربية . ومن الناحية العمرانية تنقسم الى المعمور المصرى الأساسى فى الوادى والدلتا، وهوامش المعمور على أجزاء من سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة ، ومساحات صغيرة داخل الصحراء الغربية تتمثل فى الواحات المصرية ذات الشهرة قديمة الأزل . المعمور المصرى يبلغ نحو ٦ الى ٧% من مساحة مصر على أعلى تقدير وبقية مصر صحراء جدباء : رملية فى الغرب والشمال ومعظم الجنوب وصخرية جبلية فى الشرق والجنوب الشرقى .

وتمتد الصحراء الغربية على مساحة تبلغ نحو ثلثى مساحة مصر (٦٦٠ ألف كيلومتر مربع)، وتحتوى إداريا على محافظتى مطروح فى الشمال (١٦٦ ألف كم مربع) والوادى الجديد فى الوسط والجنوب (٤٣٤ ألفا) ، مع بعض أجزاء من الصحراء ضمت الى محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسوان نتيجة التحديد الادارى الجديد لهذه المحافظات وتبلغ نحو ٦٠ ألف كم مربع .

الصحراء الغربية هضبة واسعة أقل ارتفاعا من صحارى البحر الأحمر وسيناء لكنها تتميز بوجود عدد من المنخفضات فيما يشبه الأحواض بعضها كبير كمنخفض القطارة الذى تبلغ مساحته نحو ٢٠ ألف كم مربع وينخفض عن سطح البحر بمتوسط ٦٠ متر ، وأعمق نقطة انخفاضا تبلغ ١٣٤ مترا . لكن غالبها متوسط الى صغير تحتل الواحات الخمس المعروفة اجزاء من هذه المنخفضات: سيوه والبحرية (نحو ألفى كم مربع لكل منهما) والفرافرة (عشرة آلاف) والداخلة (أربعة آلاف) والخارجة (ستة آلاف ـ أى أكبر قليلا من بحيرة ناصر) ووادى النطرون . وفى جنوب الصحراء مجموعة أحواض ومنخفضات صغيرة كمنخفض توشكى وأبو بلاص والشب وطرفاوى ونبطة (نحو ٤٠ كم مربع) الخ. تقع فوق سطح الهضبة الجنوبية التى تبلغ ارتفاعات عالية فى هضبة الجلف الكبير وجبل العوينات (١٨٩٨ متر) عند تلاقى حدود مصر وليبيا والسودان وعلى سطح الهضبة تمتد مجموعات ضخمة من الكثبان الرملية أشهرها غرد أبو محرك الممتد من البحرية حتى توشكى بطول نحو ٥٠٠ كم ، وأضخمها بحر الرمال الكبير بمساحة نحو ٧٢ ألف كم مربع (= قدر مساحة سيناء الشمالية والجنوبية ومحافظات القناة الثلاثة معا) وأخيرا فإن هضبة الدفة متوسطة الارتفاع تفصل بين منخفضى القطارة وسيوه من ناحية وساحل البحر المتوسط من ناحية أخرى . وهذه

الصحراء المصرية في مجموعها هى جزء من الصحراء الكبرى الشرقية تمتد فى شمال السودان ومعظم ليبيا.

وبرغم اتساع الصحراء الا أن السكان القدماء طرقوها بدروب معروفة من الغرب والجنوب الى وادى النيل ، وأشهرها درب الأربعين من دارفور الى أسيوط مارا بالخارجة وكانت الواحات جزء لا يتجزأ من الدولة منذ العصور الفرعونية الأولى وعرفوا الواحات بأسماء منها "هيبت" للخارجة بمعنى المحراث ، و"خنسبو" للداخلة و"تا أحت" للفرافرة بمعنى أرض البقرة و"شاؤو" لسيوة التى عرفت فى العصور البطلمية باسم آمون الخ. كما يلاحظ أن الفراعنة عرفوا ظاهرة الواحة باسم "واح" ومنها اشتق لفظ "واحة " الحالى وربما انتقلت "واح" إلى الإغريق مع تحريف الى الأصول التى اشتقت منها اللغات اللاتينية والأوروبية فيما بعد مصطلح "وازيس" Oasis .

ميزان الحياة المتغير

ولقد مر حين من الدهر كانت فيه الصحارى المصرية وافرة المطر والعشب والشجر والحياة الحيوانية العاشبة واللاحمة . ولكن ذلك لم يكن مستمرا . فقد تقلب الميزان الحيوى للصحارى بين القحط والمطر عدة مرات خلال المليون سنة الأخيرة . وتدل الكشوف الأثرية على ظهور الانسان منذ نحو مائتى الف عام فى الصحراء الغربية فى الفترة التى يسميها الأركيولوجيون ودارسى ما قبل التاريخ باسم العصر الحجرى القديم "الباليوليتى" . أما لماذا اختصت الصحراء الغربية بذلك فهذا أمر يرجع إلى أشياء كثيرة على رأسها أن الغطاءات الرملية الكثيرة قد حفظت آثار الانسان حتى نقوشه على صخور الكهوف وجنبات الوديان – كما فى هضبة الجلف الكبير على سبيل المثال – حفظتها الرمال وانتظرت قدوم العلماء يزيلوا بعض الرمال ويكتشفوا هذه السجلات الأثرية الموغلة فى القدم . أما الصحارى فى سيناء والبحر الأحمر فقد طغت عليها آثار الانسان الأحدث ، وبخاصة منذ قبيل نشأة دولة مصر الفرعونية والى العصور التالية لكثرة حركة الناس والتجارة والتعدين والهجرات البشرية وتكوين القبائل والممالك والشعوب فى الشرق الأوسط ذو العلاقة الكثيفة بمصر سلبا وايجابا خلال نحو ستة آلاف سنة . بينما كانت الصحراء

الغربية باتساعها وترامى أطرافها وعدم وجود نويات أمم قوية فيما نعرفه الآن باسم ليبيا وما بعدها غربا قد أدى الى حركات محدودة لقبائل البربر بطول الساحل الشمالى وعبر مسالك ودروب صحراوية الى الواحات من سيوة الى البحرية والفرافرة والداخلة والخارجة. وكذلك حركات محدودة لقبائل هم أجداد قبائل التبو الحاليين (فى جنوب ليبيا وشمال تشاد وشمال غرب السودان) الى الداخلة والخارجة قادمين من الغرب والجنوب الغربى .

والأغلب أن تذبذب المناخ واتجاهه الى الجفاف قد أدى بسكان الصحراء الغربية ومعظمهم ينتمون الى السلالة السابقة على البربر الحاليين - الى الهجرة صوب وادى النيل الذى كان آخذا فى التكوين وتشويه الكثير من المستنقعات فى نحو الألف العاشرة قبل الميلاد . فالرسوم المنقوشة على الصخور وآثار الانسان الحجرية كرؤوس السهام والفئوس الحجرية والمنتجات الفخارية فى أنحاء كثيرة من الصحراء الغربية من الفيوم الى الجلف الكبير هى فى الواقع سجل يؤرخ البيئة المصرية فى زمن مضى ونشاطات الانسان صيادا للحيوانات أو راعيا للأبقار والأغنام حسب ظروف المناخ المتغير .

وأقدم منطقة أثرية متكاملة للانسان الحديث فى النطاق المصرى هى تلك الحفريات والهياكل التى وجدت فى منخفض صغير اسمه " نبطة" على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر الى غرب أبو

سمبل ، وليس بعيدا عن طرف منخفض توشكي ونحو ٥٠ كم شمال حدود مصر والسودان . وخلال فترات المطر كانت هناك بحيرات تشكل مصادر الحياة الطبيعية والبشرية . وفي المنخفض كشف الباحثون عن جبانات عديدة تعود الى الانسان في أواخر العصر الحجرى القديم (١٢ الى ١٠ ألف سنة من الآن) وأخرى لانسان العصر الحجرى الحديث "النيوليتي" (نحو ثمانية آلاف سنة) ، وهو العصر الذى يؤرخ للثورة الزراعية الأولى فى العالم . والجماعات الأول كانوا يعيشون على الصيد البرى ، بينما كانت جماعة النيوليتي تربى الابقار(وربما بعض الزراعة) . كما وجدت مصفوفات حجرية بعضها كبير الحجم (نحو ثلاثة أمتار ارتفاعا) غالبا كانت تستخدم كمزولة الشمس وتحديد أشهر السنة . وفى العصرين كانت ظروف المناخ أحسن والأمطار أكثر ، فصلت بينهما فترة من الجفاف النسبى . ومثل هذا كان الحال فى منخفضات أخرى وخاصة فى العوينات والخارجة والداخلة والفرافرة . وربما كانت هذه أقدم آثار للانسان الحديث فى مصر ، ولكن الباب ما زال مفتوحا لمزيد من التنقيب والكشف الذى غالبا ما يأتى بجديد .

والحقيقة أن آثار مصر سماوات مفتوحة لجهود مشتركة ومفردة لهيئات بحثية جليلة على رأسها مجهودات الهيئة المصرية للآثار والمعهد الفرنسى للآثار بالقاهرة والبعثات والتمويل الكندى

والألمانى والأمريكى وغيرهم كثير . ففى الواحة الخارجة رأيت مجهودا مصريا مثلا فى قصر الزيان ، ومجهودا فرنسيا فى واحة دوش فى أقصى جنوب الخارجة. وفى الداخلة مجموعات من الأثريين الأجانب يعملون فى موط وجنوب الداخلة بتمويل كندى . وفى البحرية جهود رائعة لهيئة الآثار المصرية . ولا يفوتنا فى هذا المجال النشاط الكشفى وتوقيع الأماكن على خرائط التى قام بها الأمير كمال الدين ابن السلطان حسين فى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين حيث قام بعدد من الرحلات فى جنوب غرب الصحراء واليه يرجع الفضل فى اكتشاف وتسمية هضبة الجلف الكبير ووديانها والرسوم الصخرية التى حفرها الأقدمون على جدران الكهوف والأودية . وكذلك الرحلة الطويله التى قام بها أحمد حسنين وتوقيع أماكن واحة الكفرة وجبل العوينات أيضا فى ١٩٢٣ .

الكشوف الأثرية أمر مكلف للغاية . ولهذا ولغيره من الأسباب بالإضافة الى اهتمام العلماء والهيئات العلمية الأجنبية ، فقد سبقت مصر فى مجال الآثار أفكار العولمة _ لكنها عولمة على قدر عظيم من الاحترام والجدية لأن هذا ليس تراث مصر فقط بل هو جزء لا يتجزأ من التراث العالمى .

ومنذ العصور الفرعونية حتى أوائل القرن العشرين ، كان السكان الزراعيين فى الواحات يقيمون قراهم السكنية مترابطة

متداخلة على مرتفع من الأرض محروسة ببوابات وأسوار والحارات داخل الكتلة السكنية كثيرة التعرج والالتواء لمزيد من الدفاع . بقايا هذه القرى الواحية ما زالت قائمة للآن فيما يسمى بالقصر : قصر الخارجة أو قصر الداخلة أو وقصر الفرافرة الخ أو ما يسمى " شاله " أو "شالى" فى واحة سيوة . القصر كلمة عربية بينما شاله كلمة بربرية من لغة سيوه الأصلية وهما معا يعنى القرية القديمة المركزية المبنية على مرتفع من الأرض تحوطها الأسوار من أجل الحماية من الجماعات البدوية الغازية التى كانت تفاجئ السكان قادمة من جوف الصحراء تنهب وتقتل وتسبى . آخر هذه الغزوات الكبار ذكرها كبار السن فى قصر الداخلة لأحد الرحالة الأوروبيين فى أوائل القرن ١٩ . وربما كانت آخر حركات السكان فى هذه الصحراء القاحلة المجدبة هجرة نحو ٥٠٠ من سكان واحة الكفرة بأسرهم وأطفالهم فرارا من الاحتلال الايطالى عام ١٩٣٠ عابرين على الأقدام بحر الرمال الكبير الى هضبة الجلف الكبير . هلك الكثيرون ولولا مساعدة السلطات المصرية لهم على الانتقال الى بعض أجزاء الواحة الداخلة ، وخاصة منطقة تنيده ، لكانوا قد هلكوا جميعا .

الزراعة والتنمية برفق

والقصد من ذكر الصحراء الغربية كمثال عما فى أرض مصر من الامكانات لو حسن اختيار المكان والتكنولوجيا الملائمة للبيئة . إن الانسان المعاصر متسلح بتكنولوجيا عالية يزهو بها . مثال ذلك إمكان دق الآبار الى أعماق مئات الأمتار لم يكن يحلم بها الانسان في مطلع القرن . وقد حدث هذا بصفة خاصة فى واحة الخارجة فيما عرف باسم "الوادى الجديد" الذى بدأ قرار انشائه من أجل تنمية مساحات زراعية فى الواحات عام ١٩٥٨ ، ونمت في الستينات بصورة دعت الى انشاء ١٤ قرية باسماء مدن عربية تمشيا مع المد السياسى العربى . مثال ذلك صنعاء وبغداد والجزائر وفلسطين والكويت وجده الخ .. ولكن ولأسباب كثيرة على رأسها أن الآبار العميقة قل إيرادها المائى لأن المخزون الجوفى فى طبقات الحجر الرملى غير متجدد فإن المساحات التى زرعت فى البداية على المنشئات الهندسية الجديدة انكمشت . وما زال المسافر يرى الوادى الجديد فى الخارجة بعض أراض زراعية هجرها أهلها تفصل بينها مساحات شاسعة من الرمال والتراكيب الصخرية الصحراوية . وفى الكثير من التقديرات المتحفظة أن مساحة الأراضى الزراعية الحديثة والقديمة معا لا تزيد عن ١ الى ٢ % من مساحة منخفضات الواحات . سبب ذلك راجع بالأساس الى ما يأتى .

مشكلة الماء والصرف فى الواحات

والمشكلة الأساسية فى الواحات هى الماء . وقد تعامل الناس مع الماء لمدة اكثر من ثلاثة آلاف سنة بأشكال مختلفة وتكنولوجيات بسيطة . هناك العيون التى تخرج طبيعيا كما هو الحال فى سيوه بينما يشيع فى غيرها من الواحات الآبار التقليدية التى قد لاتتجاوز ٣٠ مترا مبطنة من الداخل بالحجر وأفلاج النخيل حتى لا تنهار جدران البئر . وهناك أخيرا الدهليز أو الكهريز ، وهو عبارة عن نفق محفور تحت سطح الأرض يميل ميلا متدرجا من منطقة تجمع مياه جوفية ليروى مساحات محدودة من الأرض المنخفضة على بعد عدة عشرات أو مئات الأمتار وتظهر هذه الأنفاق فى أماكن محدودة مثل "مناور" فى شمال واحة دوش ، آخر واحات الخارجة فى الجنوب ، وفى واحة البحرية حيث تسمى فى أحيان "منافس" لوجود فتحات تهوية على السطح بطول النفق . هذا النوع من الرى منتشر فى إيران وأفغانستان وعمان وشمال أفريقيا وله فى كل مكان اسم معين كالقناة فى إيران والأفلاج فى عمان والفجارة فى شمال افريقيا . وكان الشائع أن هذا النمط استعارة حضارية من إيران ولكن العالم الأثرى أحمد فخرى يجد الدهليز فى البحرية من عهد الأسرات المتأخر ، وبالتالى فهو أقدم من المؤثرات الفارسية .

وعلى هذه الأنماط من تكنولوجيـة الحصـول على الماء ـ وبالأخص الآبار التقليدية - عاش سكان الواحات وازدهروا فى العصور التاريخية من الفرعونى الى الرومانى الى المملوكى . وكانت فواكه الواحات وأعنابها وتمورها وزيتونها ذات جودة مطلوبة فى بقية مصر .

وبعد أن جربنا التكنولوجيا الحديثة وعرفنا منافعها ومضارها بالنسبة للمخزون الجوفى للمياه فى الواحات فالمطلوب اذن منهاجا وسطا لا يضر بالآبار التقليدية ولا يضخ الماء الجوفى بكميات كبيرة تؤدى الى نضوب سريع غير مرغوب .

ففى الفرافرة كميات كبيرة من الماء تضخ لدرجة تمكن من زراعة الأرز ! ومجرد تصور الأرز ذو المتطلبات المائية العالية وسط الصحراء هو أمر مثير للعجب والجدل . ولكن ربما لكثرة تدفق مياه بعض الآبار الحديثة فى الفرافرة فقد أصبح الأرز محصولا ملائما . ماذا لو قننت مياه هذه الآبار بحيث تعطى القدر المناسب لمحاصيل أقل نهما للمياه بحيث تطيل عمر المجتمعات الزراعية الحديثة التى تنشئها الدولة والمستثمرين أفرادا أو جمعيات تعاونية؟

وبالرغم من أن الحصول على الماء أصبح ممكنا بواسطة المضخات الحديثة إلا أننا لا يجب أن نتصور أن الآبار ستكون ممكنة فى كل أجزاء الواحة ـ بمعنى أن المياه الجوفية ليست

بأقدار متشابة فى كل مكان . فبعض الآبار ذات إنتاج مائى وفير وأخرى إنتاجها من المياه متوسط الى قليل . وعلى أية حال فليس من المستحسن دق آبار كثيرة حتى لا نكرر فى الفرافرة أو الداخلة ما حدث فى الخارجة منذ أربعين سنة ، بل يجب أن نتعلم الدرس ونعيه جيدا حفاظا على المورد المائى الجوفى الذى هو غير قابل للتجدد بإجماع أكثر الآراء العلمية حتى الآن . وحتى لو كان هناك تجديد فإن ذلك يستغرق مئات السنين بشرط عدم استهلاكه طوال هذه الفترة أو نحوها .

وإذا كان الماء مشكلة عسيرة لها بعض الحلول فإن المشكلة العويصة بحق فى الواحات هى مشكلة صرف مياه الرى. ذلك أن الواحات هى عبارة عن منخفضات أرضية مغلقة أو شبه مغلقة على سطح الهضبة الصحراوية . كما أن قيعان هذه المنخفضات ليست مستوية أو ذات انحدار تدريجى فى اتجاهات معينة ، بل هى ذات مناسيب مختلفة مما يكون أحواضا متفاوتة المساحات تفصلها عن بعضها ميول أرضية مختلفة من الأرض القاحلة الرملية أو السبخية أو الحجرية . هذه الأحواض هى واحات صغيرة قد تكون متتابعة ومجموعها يساوى ما نسميه إجمالا الواحة الخارجة أو الداخلة أو سيوه الخ .. ومن ثم لا يوجد انحدار طبيعى تنصرف اليه مياه الرى كالصعيد والدلتا . وعلى مر آلاف السنين لم تكن هناك مشاكل صرف بالقدر الذى نراه الآن :

أولا : لأن الآبار التقليدية كانت تضخ القدر المناسب من المياه ، وثانيا: فإن الزراعات التقليدية من أشجار الفواكه والنخيل والزيتون وبعض المحاصيل الحقلية لم تكن نهمة للماء ـ بمعنى أنها كانت متوافقة تماما مع معطيات البيئة الطبيعية والسكانية وسوق الاستهلاك. وهذا هو سر بقاء الواحات معطاءة بقدر ما وقابلة للسكن الدائم المتناسب مع ظروفها الخاصة عبر الزمن .

ولكن مع كثرة الماء الذى تضخه الآبار الحديثة فقد أصبح الصرف مشكلة ذات مخاطر كبيرة . وحلا للمشكلة أنشئت برك واسعة تضخ فيها مياه الصرف الزراعى لكنها امتلأت وما زالت تمتلئ وأصبحت كالبحيرات التى بدأت نباتات البوص وغيره تملئها. وأصبح نشع هذه البرك "يطبل" الأرض الزراعية المجاورة كأننا فى الدلتا ، والتمليح يظهر بحدة نتيجة الحرارة العالية والتبخر الكبير معظم أشهر السنة . فهل هذا يعنى أننا نفقد أرضا أورثنا إياها الأجداد وأجداد الأجداد؟

الصحراء الغربية هى أمل تنمية مكانية للفلاحين والانتاج الزراعى بدرجة مقبولة . ففيها امكانات لا بأس بها يمكن أن تنتج وأن تعمر طويلا لو أحسنا استخدام كل مقومات البيئة الصحراوية ومواردها من المياه الجوفية . واحسنا ارشاد المستثمر والفلاح المهاجر وشباب الخريجين الى الطريقة المناسبة فى استخدام الأرض والمحصول والماء من أجل إقامة كيانات حياة معمرة ،

وليس من أجل إقامة مشروع ينتهي فى أجل قريب بعد أن تكون موارد البيئة التى عاصرت الانسان آلاف السنين قد دمرت ولم تعد هناك وسيلة لاستعادتها .

وباستثناء الواحات فإننا نجد أن مشروع شرق العوينات هو الوحيد من المشروعات الإعمارية الحالية فى الصحراء الغربية الذى يقوم على المياه الجوفية خارج المنخفضات الواحية المعروفة . ولأنه فى بواكير عمره فإن الحكم على هذا المشروع صعب فى هذه المرحلة . أما باقى المشروعات : توشكى عند بحيرة ناصر ، غرب بحر يوسف فى المنيا ومناطق التحرير والنوبارية وبهيج في غرب الدلتا ، فكلها تتركز على الهامش الشرقى للصحراء الغربية وتعتمد أساسا على مياه النيل مباشرة أو مياه جوفية مرتبطة بمياه النيل . ربما كانت هذه المشروعات أكثر ضمانا لمورد المياه، ولكننا نعلم أن مياه النيل مورد طبيعى له حدود طبيعية وسياسية لا يمكن تعديها .

وفى المجموع فقد آن الأوان أن نولى توجهاتنا إلى أبعد من النيل _ ليس باندفاع وإعلام كبير ، ولكن برفق لهشاشة البيئة الصحراوية .

موارد الصحراء الأخرى

البترول والحديد والفوسفات هى أهم الخامات التعدينية فى الصحراء الغربية . ولكن هناك موارد أخرى ذات قيمة للصناعة وعلى رأسها النطرون فى وادى النطرون وفى الواحات المنعزلة الصغيرة غير المأهولة فى أقصى الجنوب كمنطقة بير الشب . هناك الكثير من الأملاح فى منخفض القطارة الشاسع لم تمسح وتقدر وتستغل بكفاية بعد .

البترول هو الملك غير المتوج فى معادن الصحراء الغربية ، وإن كان إنتاجه وإنتاج الغاز الطبيعى هو أقل بكثير من انتاج خليج السويس او خليج النفط المصرى . ذلك أنه سلعة لها سوقها العالمية والداخلية والشركات القائمة بالتنقيب عنه شركات ضخمة غربية متعدية الجنسية وبالاشتراك مع شركات مصرية . فلا غرو أنه يتصدر قائمة الموارد التعدينية فى الصحراء الغربية _ بل وفى كل مصر . وحتى الآن فالبترول والغاز ينتجان من شمال الصحراء الغربية . ومعدن الحديد فى شمال الواحات البحرية ويستخدم كمورد أساسى لصناعة الحديد والصلب المصرية . وأخيرا فإن فوسفات هضبة ابو طرطور بين الواحتين الخارجة والداخلة ما زال فى مراحل أولية فى الانتاج . كان القصد تصدير الكميات الكبيرة من هذا الفوسفات عبر ميناء سفاجا على البحر الأحمر . ومدت

اليه سكة حديد شديدة التكلفة . لكن سوق الفوسفات العالمى فيما يبدو أصبح متخما ، وأصبح من الواجب ايجاد بدائل لاستخدام هذه الخامة على وجه يعوض ما أنفق عليها من طائل الأموال التى تقدر بنحو ثلاثة مليارات جنيه!.

ومما لا شك فيه أن عمليات التنقيب والتعدين تغير البيئة المحيطة بالمناجم والحقول البترولية بما تقيمه من منشآت ومساكن ومخازن وصهاريج وطرق . لكنها تغييرات فى مساحات محدودة وتلزم التضحية لما لها من فوائد على الاقتصاد والمجتمع معا .

الشمس والهواء

أكبر الطاقات الطبيعية فى الصحارى هما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . ونحن قد دخلنا عصر هذه الطاقات متأخرا ومتباطئا . تفكيرنا غالبا أحادى النظرة . لفترة ثلث قرن أو تزيد كانت أفكارنا للطاقة مرتبطة بانتاج الكهرباء من محطات مائية كالسد العالى أو حرارية وهى الأكثر انتشارا ، ودخلت الكهرباء غالب القرى المصرية والسواحل والواحات . ودخلنا عصر الشبكات الكهربائية الموحدة الدولية . وهذه هى أعمال متميزة ، لكنها نهاية المطاف بالنسبة للكهرباء بصورتها الحالية التى تستوعب لانتاجها كميات ضخمة من انتاج الغاز الطبيعى والبترول المحلى وهما الآن واحد من أعمدة الصادرات المصرية .

والآن هناك مشروعات لانتاج الكهرباء من حقول ضخمة من مراوح الرياح على البحر الأحمر . فمتى يأتى دور الصحراء الغربية فى انتاج الطاقة الكهربائية من مقومها الأساسى وهو الشمس والرياح . الجميع يعرف ساعات سطوع الشمس فى الواحات وكم هى كثيفة وكم هى تحتاج الى فكر ابتكارى لتوليد الطاقة المرغوبة على نطاق واسع . والكل يعرف ايضا قدر الرياح الدائمة فى الصحارى . صحيح أنها متغيرة الاتجاه فى حدود معروفة وتحتاج الى مراوح متزامنة مع تغير اتجاه الريح لضمان

طاقة مستمرة . وعلم كل هذا عند المختصين فى علوم الطاقة وفيزيائها . فمتى يتسع صدر المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة للخروج من القوالب المنتجة حاليا الى تشجيع ميادين الابتكار والتطبيق؟

السياحة والصحراء الغربية

الشمس والهواء من مكونات السياحة العالمية . وإذا كان البحر الأحمر يزهو بشواطئ المرجان وسباحة الغطس ووفرة الشمس ، فإن الصحراء الغربية تزهو بمكونات أخرى تجعلها قبلة لنوع آخر من السياح . تلك هي فكرة الواحة الكلاسيكية : غدير ونخيل وظلال وثمار وسط قفار ورمال تتباعد مئات الكيلومترات عن بعضها البعض . هذه هي حقيقة موجودة وكامنة في الصحراء الغربية هناك سيوة الأسطورية والفرافرة في ظل هضبة القس ابو سعيد وأبو منقار جيب في جوف بحر الرمل الكبير ، وقصر الداخلة يترك الخيال يسرح في جنبات حياة القرون الفائتة ، وما الى ذلك الكثير الذى يعبر بالسائح الأوروبي والزائر المصرى الزمن سراعا الى ماض مسحور !

وفي الصحراء البيضاء (شمال شرقي الفرافرة) ومواضع أخرى نحتت الطبيعة مئات الأشكال من الصخر الطباشيرى تترك للمشاهد العنان كي يتصور هذا النحت البارع جملا أو أسدا أو وجه يطل من علياء . وفي الينابيع ذات المياه الباطنية الساخنة يسبح السائح أو يترك جسمه تتخلله هذا المياه المعدنية الدافئة فتصحح ما يشعر به من آلام الحضارة الحديثة .

وفي عين دالة (أو ضالة) شمال هضبة القس أبو سعيد ، أو

جنوب واحة أبو منقار يقف المرتحل على حافة بحر الرمال الأعظم: مئات من الكثبان الطولية الثابتة تمتد كأجسام الحيتان الواحد خلف الآخر مئات الكيلومترات الى داخل ليبيا فيشعر بضآلته كأنه وظله نقطة سوداء متناهية الصغر فى محيط أصفر بنى لا ينتهى .

كوكب المريخ والصحراء الغربية

كل هذه عايشتها رؤية العين واحساس البدن ، ورأيت عشرات الألمان يتنقلون كالمأخوذين فى هذا الخضم الحافل بالماضى النابض بالحياة والجمال والمخاطر . ولكن الذى لم أره _ واتمناه – رحلة الى هضبة الجلف الكبير فى أقصى جنوب غرب مصر عبر نحو ٤٠٠ كيلومتر من الواحة الداخلة ، ونحو مثلها شرق العوينات. وفى الواقع فإن أى خط يخطه الانسان ، مثل مسار سيارة ، يستمر واضحا على الأرض ويظل عشرات السنين لا يعتريه تغيير نظرا للجفاف الشديد وسكون الهواء ، ومهما قيل عن وديان الجلف الكبير الجافة وعلى رأسها وادى عبد الملك ، فإن أكثر ما يثير هو اهتمام مشروعات الفضاء الأمريكية بتصوير هذه المناطق بكل أساليب التصوير الفضائى والرادار _ ليس حبا فى بيئة هذه المنطقة ، ولكنها فى اعتقادهم أكثر الأماكن على سطح الأرض شبها بتضاريس سطح كوكب المريخ !

وقد ساهم العالم المصرى فاروق الباز فى بعض (أو كل) هذه العمليات ، واكتشف مع غيره فى معامل الفضاء الأمريكية وجود مسارات مطمورة لشبكة وديان نهرية على أعماق ليست كبيرة من سطح الأرض ! هل هى أنهار العصور الجيولوجية القديمة ؟ وهل تحتوى بعض مسامها على ماء ؟(ولعل مشروع شرق العوينات

الزراعى قائم على مثل هذه المياه ؟) وأسئلة أخرى كثيرة يريد العلماء قياسها على ما يتشابه معها من سطح المريخ . لاشك أن نتائج هذه الدراسات لها مردود على هذه المنطقة النائية من مصر التى تقع قرب منطقة تلاقى حدود مصر وليبيا والسودان . فما هى النتائج الاستراتيجية المترتبة على ذلك ؟

هكذا تفصح الصحراء الغربية عن مكنوناتها شيئا فشىء لنعرف عن الماضى والحاضر والمستقبل شىء مفيد .

واحة الفرافرة

نموذج لتجربة الاستصلاح الزراعي في التسعينات والدروس المستفادة

فى نوفمبر ١٩٩٥ صحبت إحدى أسابيع الدراسة الميدانية للبرنامج البحثى بين جامعتى عين شمس وهلسنكى (فنلندا) لدراسة بعض الواحات المصرية دراسة جيمورفولوجية (الأشكال الطبيعية لسطح الأرض) وتكوينات البحيرات القديمة (البلايا) ، وكانت الدراسة فى واحة الفرافرة . الشكر واجب للبرنامج البحثى والورقة التالية هى نتائج استطلاعات الدراسة البشرية التى قمت بها ، وفيها الكثير من الاستفهامات والإيماءات لمزيد من الدراسة لمن يريد المتابعة والتمحيص بعامة أو فى نقاط معينة .

الفرافرة ما هى ؟

هى آخر المعمور المصرى فى وسط الغرب . اسمها غير مألوف فى العربية كأسماء الواحات الأخرى الأكثر ألفة والمعبرة عن علاقة مكانية . ويضاهى الفرافرة فى غرابة الاسم واحة سيوة ، لكن سيوة اسم مطروق على الأخص منذ تنصيب إسكندر المقدونى ملكا فرعونيا من خلال طقوس الإله آمون فى معبده الذى كان شهيرا فى واحة سيوة لدرجة أنها كانت تعرف أحيانا باسم واحة آمون .

وهناك أسطورة سائدة بين سكان الفرافرة أن هذه التسمية ترجع إلى ملك قديم يقال له " فرفور " وأنه كان هناك ملكان آخران في الجوار أحدهما الملك حنّس والآخر الملك أبو منقار . ولعل الأسطورة تشير إلى وحدات سياسة أو عشائرية قبلية قديمة بمقتضاها كان حكم فرفور فى منطقة الفرافرة المركزية ، بينما كان حكم أبو منقار فى ذلك المنخفض المستقل الغنى بالماء والذى يبعد نحو مائة كيلو متر جنوب الفرافرة ، وتكتنف السير فيه مصاعب من كثيف الرمال ووعورة المنحدرات . أما الملك حنس فيشير إلى وادى حنس شمال شرقى الفرافرة بنحو مائة كيلو متر، وهو الوادى الذى يرسل إليه أصحاب الإبل إبلهم لمرعى الشتاء والربيع إلى نحو وقتنا هذا ، وبالتالى فلعل حنس تشير إلى تنظيم عشائرى بدوى قديم .

وتحمل أسماء الظاهرات الاستيطانية القديمة أسماء فيها رنين لغة البربر أو لهجات شمال إفريقيا . مثال ذلك أسماء العيون : عين أبشوى وعين فالاو وعين أبساى وعين شميندة وعيون قلقام والهاقة وهيدية والعكوة الخ .. ولعل ذلك يشير إلى أصول بربرية لمؤسسى الاستقرار فى الفرافرة على نحو ما نعرف فى سيوة وموقع الواحتين فى غرب مصر هو الأكثر مواجهة لمواطن شعوب شمال إفريقيا طوال الحقب . ولنا عودة للموضوع فيما بعد قليل .

التجمعات السكنية فى الفرافرة

التجمعات الأصلية لسكان الواحة قليلة معظمها فى قصر الفرافرة وقليلها فى واحة صغيرة جنوبها تسمى حطية الشيخ مرزوق . أما باقى التجمعات السكانية فهى حديثة أقامها مستثمرون من الوادى والدلتا أو جمعيات تعاونية . وهناك أسماء مستوطنات حالية بعضها يشير إلى المكان الواحد بأسمين : مثلا مستوطنة اللواء صبيح كانت هى بئر سبع ، ومستوطنة النهضة تشمل مستوطنتين هما عائشة عبد الرحمن وعبد المجيد الدغيل ، والأخيرة كانت تعرف أيضا باسم عين النص التى هى عين رومانية قديمة فى مكان يبعد الآن عن الدغيل بنحو كيلو مترين إلى الشرق. هذه التقلبات تعكس غالبا مراحل تنموية وتسميات تكريم لشخصيات أدت للواحة خدمات مشكورة . بينما أسماء أخرى تعبر عن آمال وطموحات المستقبل مثل الكفاح والنهضة والأمل ، وأسماء أماكن مصرية مثل أبو الهول وبلقاس ، أو أرقام أحواض زراعية مثل زراعة ٣ أو ٥ الخ .. وكلها أسماء فترة الاستزراع المعاصرة .

السؤال المطروح هو هل يؤدى التوسع العمرانى الزراعى الحالى الى إنشاء مجتمع مندمج من المجتمعات المختلفة الحالية المكونة من الواحى الأصلى والمهاجرون القادمون من واحات الوادى الجديد ومن أنحاء الوادى والدلتا ، أم ستظل المجتمعات متفرقة عدة أجيال ؟.

جغرافية المكان والصفات العامة

تحتل منطقة الفرافرة حوضا نائيا بين ذراعين من أزرع بحر الرمال العظيم الذراع الشمالي يمتد عند عين دله في ألسنة داخل وادى الأبيض شمالي كتلة هضبة القس أبو سعيد الذى يحيط بها بحر الرمال من الغرب ويمتد جنوبا إلى منخفض أبو منقار حيث يمتد الذراع الجنوبي لبحر الرمال فيدخل جنوب حوض الفرافرة ويستمر شرقا إلى ما بعد بئر كروين . ونستطيع أن نقول أن هضبة أبو سعيد شكلت حماية غربية لحوض الفرافرة . وترتفع هذه الهضبة إلى نحو ٢٠٠ _ ٢٥٠ مترا فوق منسوب حوض الفرافرة الذى يرتفع فى المتوسط بين ٦٠ _ ١١٠ مترا فوق سطح البحر . وتمتد الهضبة فى محور شمال شرقى _ جنوب غربى لمسافة نحو ٧٠ كيلو متر ، وعرض بين ٢٠ _ ٣٠كم . وهى بذلك ظاهرة طبوجرافية قوية الظهور خاصة وأنها تنحدر إلى الحوض فى صورة حائط مستمر قليل التدرج وقليل النتوءات تظل فى مواكبة الرائى فى تجواله شمالا أو جنوبا على طول الطريق الوحيد الموازى لحائط الهضبة على مبعدة نحو ١٢ _ ١٥كم شرقى الحافة . والسؤال هو هل للهضبة هيدرولوجيا دور فى إمداد الحوض بالمياه الجوفية ؟ والمراقب لتوزع العيون التقليدية أو آبار الاستصلاح الجديدة لابد له أن ينتظر نتيجة دراسة لم تتم بكفاية عن الخزان الجوفى فى المنخفض والهضبة معا .

أما الحوض فيأخذ شكلا بيضاوياً محوره شمال شرقى ـ جنوب غربى بامتداد يزيد قليلاً عن ١١٠ كم وعرض يتراوح بين ٤٠ كم فى نطاقه الأوسط إلى نحو ١٠كم فى طرفه الشمالى الممتد صوب الواحة البحرية . ويرتفع الحوض تدريجيا من نحو مائة متر عند نطاق الواحة المركزية إلى كنتور ٢٠٠ متر فى قطاعه الجنوبى تمهيدا للدخول فى خط تقسيم المياه بين منخفضى الفرافرة وأبو منقار (أعلا نقط فى الفاصل بين المنخفضين هى ٢٨٧ مترا) وفى شرق منخفض الفرافرة يوجد منخفض صغير يحدده كنتور ١٠٠ متر حول بئر كروين وبئر مر ، وهو المكان الذى تقترحه بعض الدراسات لإقامة مشروعات استصلاح زراعى أخرى ، وربما يكون قد تم التعاقد على إعداد بعض هذه المساحة ، علما بأن طريقا مرصوفا طوله نحو ٦٠ كم قد ربط المنطقة بالقطاع المركزى فى الفرافرة .

اقسام الواحة

ويمكن أن نقسم ما يدخل فى نطاق الفرافرة إدارياً إلى الأقسام الآتية :

١ ـ **المنطقة المركزية** : هذه تدور حول الواحة التقليدية ومركزها السكنى الوحيد هو " قصر الفرافرة " وعيونها المتعددة بزراعتها وحدائقها التقليدية حسب النظام الواحى فى استخدام الأراضى . والى الشرق من القصر بنيت منشأت إدارية ومنطقة سكنية جديدة وبعض الفنادق الصغيرة ومحطة زراعية (فى آخر زيارة ٢٠٠١ أصبحت هناك فنادق أحسن وأغلى وبعضها مبنى على شكل بيئى بين النخيل).

٢ ـ **القطاع الشمالى** : يشتمل على أراضى الاستصلاح الشمالية ومستوطناتها التى تعرف جميعاً تحت اسم النهضة (مشروعات اللواء صبيح وعائشة عبد الرحمن وعبد المجيد الدغيل).

٣ ـ **القطاع الأوسط** : ويمتد فوق كنتور مائة متر ويسمى جمعاً " الكفاح " ويضم عددا كبيرا من المستوطنات بعضها أقامته الدولة للخريجين (الكفاح وأبو هريرة) وبعضها أقامته شركات (الوادى) وبعضها أقامته جمعيات تعاونية مساهمة : أبو الهول والأمل وبلقاس الجديدة وزراعات ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ .

٤ ـ **القطاع الجنوبى:** ينحصر فى منخفض أبو منقار ذو المعالم الواضحة فى أقصى جنوب منطقة الفرافرة . ويشمل المنخفض قرية للخريجين فى شرق المنخفض وشرق الطريق بين الفرافرة والداخلة ، وقرية للمستثمرين غرب الطريق ، وهى أكثر حيوية ونشاطا من قرية الخريجين شبه الناعسة .

أبعاد الحلم والواقع :

كم هى مساحة الأرض الجديدة التى يمكن أن تدور عليها التنمية ؟ قد لا نجد إجابة معبرة عن الحقيقة . فالحقيقة يختلط فيها المأمول استصلاحه بالمساحات التى يمكن أن تكون فى طور التنمية ، والكل يختلط بالمساحات المستصلحة المنتجة فعلا .

فى هذا يتردد القول أن مساحة الفرافرة التى تبلغ نحو عشرة آلاف كيلو متر مربع تحتوى على قدر كبير من الأراضى الصالحة للزراعة وتحتوى على قدر عظيم من المياه الجوفية قريبة المنال والتى يمكن أن تحيل الآمال إلى واقع ملموس بالقسط والتدريج . وعلى هذا تدور التساؤلات : هل الفرافرة هى الغرب البرى Wild West بالنسبة لمصر ؟ هل هناك مليون أو نصف مليون فدان قادرة على استقبال وإعاشة مليون مصرى وأكثر من مليونى رأس من الماشية أو أكثر ، أو أقل ؟ ليس لهذه التساؤلات إجابة قاطعة واحدة . نعم هناك إجابات ولكن عن قطاعات من التساؤلات . مثلا قد يكون هناك نحواً من مليون فدان تربتها من الصلاحية بحيث

يمكن استزراعها إذا توافرت شروط أخرى.ولكن هناك تقديرات أقل من ذلك كما جاء فى دراسة محمد عاطف عبد السلام ومصطفى إسماعيل (موسوعة الصحراء الغربية جـ٤ معهد الصحراء لعام ١٩٨٥) التى قدرت أن أراضى الدرجة الأولى لا تزيد عن ١٥ ألف فدان بينما أراضى الدرجتين ٢ ، ٣ هما الأشيع وتشملان مساحة تقدر بنحو ٧٠٠ ألف فدان .

وعن المياه يبدو أنها متوفرة بدرجة مقبولة حسب الاندفاع الحالى للآبار الارتوازية ، لكن قد لا تكون هناك إجابة جيدة عن الحوض الجوفى حتى الآن . ولا شك هناك إجابات بالإيجاب عن الآمال والأمانى المعقودة لدى الساسة ومتخذى القرار . وفى الحقيقة ليست كل هذه الإجابات معبرة عن أوضاع محسوبة مدروسة وإنما هى إجابات واعدة فقط ، فهل يمكن التخطيط على وعود ؟

وإذا نزلنا لعالم الموجود على الأرض سنجد أيضا تضارباً فى حقيقة المساحة المزروعة أو تلك فى طور الاستصلاح حتى على منسوب المستوطنة الواحدة .

مثلا نجد فى القطاع الأوسط الممتد من مستوطنة الوادى إلى أبو هريرة المساحة المستهدفة هى نحو ٢٧ ألف فدان ، المستصلح منها والمنتج نحو ٧٣٠٠ فدان فقط ، والباقى مرحلة ثانية ـ وبعضه فعلا تحت الإصلاح . ومساحة القطاع الشمالى المنزرعة

فعلا هى نحو ثلاثة آلاف فدان وهناك أيضا مرحلة أخرى من الاستصلاح . أما مساحة الأرض القابلة للزراعة حسب الرفع المساحى فى القطاع الجنوبى فتبلغ عشرة آلاف فدان المنتج منها هو ٢٧٠٠ فدان ، وجارى استصلاح ١٢٠٠ فدان أخرى .

هكذا إذا استثنينا الحدائق والعيون التقليدية نجد أن الاستصلاح الزراعى فى الفرافرة قد أثمر فقط نحو ١٢ _ ١٣ ألف فدان ، وأن المتوقع استصلاحه مستقبلاً فى كل أرجاء المستوطنات الحالية هو نحو ٣٠ ألف فدان وبعبارة أكثر تفاؤلا فإن الآمال قد تنعقد على ٤٠ _ ٥٠ ألف فدان فى المستقبل _ إذ تضمن الحساب مشروع كروين . وهكذا نرى الآمال الكبار تحتاج إلى معاجلة إدارية وتقنية للاستصلاح بطريقة غير تلك التى واكبت التنمية الحالية ، كما أنها تحتاج قبلا إلى تفهم أمور منها :

١ ـ **المشروعات الزراعية :** هى مشروعات طويلة الأجل فى تنفيذها وتحتاج إلى صبر فى وضع اللوائح والقوانين ، فهى ليست مثل المشروعات الصناعية التى يمكن ضبطها بالمفتاح عند اللزوم . ومن ثم لابد من إيجاد لوائح مرنة خاصة بكل منطقة استصلاح زراعى على حدة حيث أن أراضى استصلاح النوبارية غير تلك فى شمال سيناء غير واحات الغرب . فالزراعة تنفرد بالتنوع فى التلاءم البيئى وتنفرد بمحاصيل لها كينونة خاصة ، وذلك عكس علاقة الصناعة بالبيئة التى هى ليست جوهراً ملزماً لصناعة سلعة ما .

٢ ـ تخطيط مرن اقتصادى اجتماعى معاً لتلافى إشكاليات كثيرة أثناء السنوات الأولى للمشروع الزراعى وبالأخص دعم الفلاح فى مواجهة الفشل مرة وأخرى والسماح للتعاونيات التى ينشئها الناس بمحض إرادتهم أن تكون لها آراء يؤخذ بها ، فالناس هم المعنيون أولا وأخيرا بالموضوع .

٢ ـ أن تتعامل الإدارة مع موضوع الماء بدرجة أكثر فاعلية بدءا من دراسة الخزان الجوفى وحفر آبار استكشافية متعددة فى الأماكن التى تصلح لإقامة أى مشروع زراعى وعلى ضوء ذلك يخطط نوع المستوطنة وعدد الأسر العاملة ونمط الرى والمحصول الأول من أجل مسعى أساسى هو الحفاظ على الماء الجوفى وتعظيم قدر الإفادة منه ، فليس بخاف دور الماء فى الصحراء .

المياه :

المياه هى العامل المحدد للزراعة . وقد حفرت آبار كثيرة فى الفرافرة معظمها يصل إلى أعمال ٨٠٠ ـ ٩٠٠ متر ، وأثبت بالفعل أن هناك طبقة حاملة للمياه عند هذه الأعماق تعود إلى تكوينات الحجر الرملى النوبى ، وتندفع المياه بالضغط الطبيعى منذ بضع سنوات . كما أن هناك طبقة أخرى حاملة للمياه فى التكوينات الجيرية أعلى الرملى النوبى . وتشير دراسة كمال فريد سعد : (الموارد المائية فى الصحراء الغربية ـ معهد الصحراء ١٩٨٥ الجزء الثالث) أنه يمكن الحصول على نحو ٧٠٠ مليون متر

مكعب ميـاه سنويا فى الفـرافـرة ، لكن هناك بطبيـعـة الحـال اختلافات فى تصرف الآبار بعضها عن البعض الآخر . فمثلا فى منطقـة أبو منقـار نجـد الآبار ١ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ قـوية وحـوض تصريفها يشتمل على ٣٢٠ فدان لكل منها ، بينما آبار ٢ ـ ٣ ـ أقل تصـرفـا وتروى كل منهـا مـا بين ٢٦٠ ـ ٢٨٠ فـدانا فـقط . وهناك الآبار ١٠ إلى ١٣ فى طريقها للتجهيز والعمل . والى جانب هذه الآبار الإنتـاجيـة هناك آبار اختـبـاريه لمعرفة تصرف البئـر وقدراته مثل بئرى ٣ و ٤ فى الدغيل بالمنطقة الشمالية . أما فى مشروع مستوطنة الوادى فى القطاع الأوسط فقد قل التصرف فجأة عام ٩٤ ـ ١٩٩٥ حيث أصبحت هناك مشكلة زراعية !

والمياه برغم تدفقها الإيجابى فى معظم منطقة الفرافرة إلا أن الرقابة قليلة وعدد الفنيين قليل والآبار تتدفق مياهها دون أن تكون هناك تجهيزات للتحكم فى كمية التدفق باستثناء وسائل ميكانيكية بسيطة تقلل اندفاع الماء ، وذلك ربما خوفا من انهيار البئر ، كما لا توجد تجهيزات تخزين والنتيجة أن المياه تنطلق فى الترع حتى فى الأوقات التى لا تحتاجها الزراعة . ومن ثم حفرت فى الفرافرة برك لصرف المياه فى الشمال والوسط ، وفى الشمال علت مياه برك الصرف عن منسوب المياه فى المصارف مما أدى إلى إنشاء محطة طلمبات بها ثلاث مضخات كل منها قوته ٢٠ حصان ، تعمل معا أو بالتناوب لرفع مياه المصارف إلى بركة الصرف . وقد

اتسعت بركة الصرف كثيرا وملئها البوص والغاب وشتى نبات الماء . وجاءت فكرة تحويل البرك إلى مزارع سمكية : نجحت فى الشمال ولكن الصياد يقاسى عنتا وسط النباتات لكى يصل إلى صيده . ولا يفوتنا أن نقول أن الكثير من المياه التى تضخ فى برك الصرف هى مياه عذبة متدفقة من الآبار فى مواسم عدم الاحتياج للزراعة ، وإن الكثير من الفلاحين من فئة واضعى اليد ـ وخاصة فى القطاع الشمالى ـ يقومون بالزراعة على طول المصارف لصلاحية المياه . وقد يكون هذا الاجراء حسنا ولكن أهم سلبياته أنه يؤدى الى تقليل عرض بعض المصارف فيساعد على سرعة ارتفاع مياهها فوق جوانبها ويغرق المحصول الذى زرعه المزارع !

ولا شك فى أن هناك إهدار للمياه حاليا ، فالأرض التى يمكن الامتداد فيها لم تتم تجهيزا والناس الذين يمكن أن يزرعوا الامتدادات (بدلاً من الجوانب الملاصقة للترع والمصارف) غير موجودين عدديا بالوفرة المطلوبة أو القدرة المالية والكفاءة الفنية اللازمة لاستزراع أراضى جديدة .

والقول الشائع بين المستثمرين والمنتفعين أن «مستقبل الماء هو على الله» وإن المتوقع أن يقل ضغط هذه الآبار الارتوازية كثيرا فى نحو عقدين وحينئذ يحتاج الأمر إلى استخدام المضخات لسحب المياه ، فهل هذه تكون بداية النهاية للزراعة المزدهرة والمياه المتدفقة كما حدث من قبل فى الواحة الخارجة ؟ ولحسن الحظ فإن

العيون الطبيعية تتغذى من طبقة الماء فى الصخر الرملى النوبى ، ومن ثم تبقى أسس الحياة الواحية كما كانت "عود على بدء" إلا إذا تمرد عليها السكان الملاك مقابل وظائف وأعمال العصر الحالى وبالتالى نفقد الخبرة التى هى حصيلة مئات السنين !.

والخلاصة أن هناك تضارباً بين الوضع المائى الحالى المفرط وبين الصورة المتشائمة للغد . ولكن علينا أن نتذكر أن الفوضى المائية الحالية ربما هى وليدة السنوات الأولى للمشروع حيث أن أبعاد كل شئ ليست مدركة تماما ، والمنفذون حائرون بين نتائج التدفق الكبير للماء واحتياجات الناس فى الإنتاج المحصولى . الأمور ليست فى نصابها بعد . والمطلوب قليل من الروتين البيروقراطى ليتفاعل الإدارى والمنتفع والمستثمر معا فتأخذ الأمور أوضاعا واضحة على جانب معقول من الاستقرار.

أعداد السكان

إذا أخذنا تعداد ١٩٨٦ على أنه مؤشر لعدد سكان الواحة بدون المهاجرين الذي بدءوا فى التوافد الكبير فى أواخر النصف الثانى من الثمانينات ، فإن العدد كان ٢٤٣٥ شخص فى المنطقة المركزية والواحة الصغيرة جنوبها المعروفة باسم حطية الشيخ مرزوق . ويذكر صبرى حمد (المردود السكانى للتنمية فى واحة الفرافرة _ مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، جامعة الأزهر ، عدد ١٣ لسنة ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٣ _ ٢٠٣ (أن عــدد السكان فى

مستوطنات الإصلاح بلغ (فى سبتمبر ١٩٩٤) نحو ٤٣٤٤ شخصا . وفى المسح العام الذى أجريته فى نوفمبر ١٩٩٥ ، كان العدد الاجتهادى على النحو الآتى : سكان القطاع الشمالى نحو ٣٠٠٠ شخص ، القطاع الأوسط نحو ٢٢٠٠ شخص والقطاع الجنوبى نحو ١٢٠٠ شخص فضلا عن نحو ٢٥٠٠ شخص فى المنطقة المركزية ونحو ١٥٠ شخصا فى الشيخ مرزوق ، فيصير إجمالى السكان الآن نحو ثمانية إلى تسعة آلاف شخص .

والملاحظ أن أرقام السكان (وكذا مساحة الأرض المزروعة) هى أرقام زئبقية لأسباب منها :

١ ـ أن عدد الخريجين على الورق أكثر منه فى الواقع برغم الميزات الكثيرة التى تعطى للخريج الحائز: بيت مستقل من غرفة وصالة ومنافع وحديقة كما أضاف بعض الخريجين غرفة وزريبة، فضلا عن معونة شهرية مالية قدرها ٥٠ جنيها و ٥٠ كجم دقيق و٦ كجم جبن ، وشاى وزيت بالإضافة الى قروض ميسرة من الجمعية الزراعية لشراء بقر وأغنام بحد أقصى خمسة رؤوس فى حدود ١٠ إلى ١٢ ألف جنيه + سلفيات دواجن . وهناك أسباب كثيرة لهذا الإحجام عن الممارسة الزراعية للحائز بعضها حواجز نفسية والآخر حواجز بيروقراطية فضلا عن ضعف الممارسة الزراعية لدى الكثير من الخريجين .

٢ ـ عدد الأعضاء المستثمرين فى الجمعيات الزراعية ليس هو

العدد المقيم دائما . مثلا فى جمعية أبو الهول نحو ١٢٠ مستثمرا (لكل الآن نحو ١٤ فدانا + ١٠ أفدنه مرحلة ثانية) لكن المقيمين هم نحو ٤٢ مستثمرا بالإضافة إلى نحو عشرين مستثمرا يترددون بين الحين والآخر حسب موسم العمل الزراعى ، خاصة إذا كان قد انتهى من بناء دار تأويه ، كذلك يشرف البعض على زراعات البعض بالتناوب .

٣ ـ إن هناك " واضعى يد " على أرض غير داخلة فى حصص الجمعيات ، والغالب إنها ـ كما سلف ـ أراض واقعة على المصارف ونهايات الترع . وبالرغم من أن هؤلاء لا يعدون سكانا من حيث فقدانهم لشرط الحيازة الرسمى ، إلا أنهم أكثر فئات السكان التزاما بالأرض لأنهم حين هاجروا لم يخلفوا شيئا ورائهم فى قراهم الأصلية ، فى حين أن بعض المستثمرين لديهم أملاكا زراعية أو أعمال مكتبية فى مواطنهم الأصلية ، ومن ثم نفهم تنقلهم المستمر بين الموطن والمهجر .

والأغلب أن واضعى اليد يسوون أوضاعهم بعد فترة بمحاضر تسليم عند دفع عشر قيمة الأرض كمقدم ثمن والباقى يدفع على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات . وتبلغ قيمة الفدان من هذا النوع مبلغا يتراوح كثيرا من ٤٠٠ جنيه إلى ثلاثة أمثاله حسب مكان الأرض وعلاقتها بالمصارف والترع . وقد يعفى المشترى من قسط سنوى إذا قلت المياه سنة من السنوات كما حدث فى آبار ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٨ فى أبو منقار .

٤ ـ إن بعض المهاجرين من الداخلة قد يعودون لموسم أو بعض السنة إلى الداخلة حيث أن تطهير الآبار الرومانية أو حفر آبار بسيطة (عمق ٣٥ ـ ٤٠ متر بتكلفة نحو أربعة آلاف جنيه) تؤدى إلى نجاح زراعة ما بين ٢٥ و ٣٠ فدانا فى مناطق من الداخلة مثل البشندى . وهذه الحركة السكانية هى خاصية يتميز بها سكان أبو منقار حيث تقترب المسافة من الداخلة والصلة مع الأهل فى الداخلة قائمة لم تنقطع .

هل معنى هذا أن سكان الفرافرة سيظلون على هذا العدد الزئبقى ؟ أم أن هذه سمة السنون العشر الأولى من الاستصلاح؟ لقد بدأ التفكير فى استصلاح أراضى الفرافرة عام ١٩٨١ . وبدأ الاستصلاح عام ١٩٨٦ ، وبدأ الإسكان ١٩٩٠ بعد اكتمال أجزاء حيوية من البنية الأساسية . أى هل نرى بداية استقرار عددى فى أول القرن القادم ويصبح للفرافرة حجم سكانى معروف على وجه الدقة . حينئذ يمكن البدء بتقديم الخدمات بناء على تخطيط شامل للإقليم بدلا من إقامة مدارس ووحدات صحية فى أماكن قد تكون أقل أو أكثر من الاحتياج ؟

من هم سكان الفرافرة :

أولا : سكان الفرافرة الأول وهؤلاء يعيشون فى المنطقة المركزية داخل مدينة القصر ، وفى حطية الشيخ مرزوق على بعد نحو ٣٥كم جنوب القصر . وينقسم السكان إلى عشائر وعائلات

منهم القدادرة الذين يسند إليهم الأصول الأولى للسكان ، ويقال أنهم أتوا إلى الفرافرة فى هجرة قديمة من الزاوية الحمرا فى ليبيا. متى كان ذلك ، وبأى أعداد ، ولماذا انتجعوا هذه الواحة القصية ؟ كلها أسئلة قد لا نجد إجابة عليها . وربما هى رموز لزمن هجرات قديمة من البربر الذين أسسوا سيوة المجتمع واللغة. وربما أيضا ترمز لزمن من العصور الوسطى حين استقدمت الدولة الفاطمية أعدادا كبيرة من قبائل شمال أفريقيا مثل لواته بعد فتح مصر . أو ترجع إلى زمن هجرة الهلالية الكبرى التى أربكت المجتمعات المستقرة فى سيوة والجبل الأخضر وأدت إلى انزواء القدادرة فى منعة العزلة التى تهيؤها الفرافرة بحجمها الصغير ومواردها المحدودة . وفى كل الحالات لا يجب أن ننسى أن صلة ما ظلت قائمة بواسطة الرعى إلى وادى حنس الذى يقود إلى البحرية والى المراعى المتناثرة التى يستخدمها الرعاة بين واحة القارة وجنوب القطارة والفيوم والنطرون والتى تعرف باسم "الحطايا " أو " الجباب " .

كما كان هناك طريق تقليدى لقوافل الجمال يمتد عبر الصحراء مباشرة بين الفرافرة وديروط ، هو الطريق الذى كان يربط الواحة بالاقتصاد النقدى ، إذ ينقل عليه البلح والمشمش والزيتون من الواحة إلى سوق ديروط . وبالمناسبة فإن ديروط الخيل ونحوها كانت حتى عهد محمد على الكبير أحد أهم مراكز تجمع قبائل من أصول ليبية كالفرجان والجوازى ويمتد نفوذهم

على طول غرب البحر اليوسفى إلى أقربائهم العوائل الليبية كالبراعصة والفوايد والحرابى وغيرهم فى المنيا والفيوم . وربما كان هؤلاء هم الذين يأتون بقوافلهم لتبادل السلع بالبلح والزيتون وفواكه الفرافرة . ومن العائلات الأخرى فى الفرافرة قبيلة العيادية وهم الأكثر عددا بين العائلات القديمة الآن . ثم الرميحات والعكارته والحنانوة .

وكانت فواصل السكن واضحة ، فلكل عائلة حى داخل القصر يحدده حارات ذات بوابات للدفاع ضد غوائل البدو ، وكذلك أثناء الصراعات التى قد تنشب بين العائلة والأخرى . وقد ساعدت ظروف الاستقرار الحالية على ترك جزئى للمبانى القديمة داخل كتلة القصر ، وأصبح البناء على الشوارع الرئيسية فى كتلة المدينة أو فى حى جديد جنوبها خطط للمدينة الجديدة . ومع إزالة الفوارق السكنية أصبح بالإمكان التزاوج بحرية أكثر بين أبناء العائلات المختلفة .

والقصر أصلا هو التجمع السكنى التلى (أكروبوليس) (Acropolis) الذى كان نمطا مختارا فى كل الواحات . كان التجمع يبنى على تبة أو تل مراقبة ليست سهلة ، ويزيد الارتفاع جيلا بعد جيل نتيجة استمرارية السكن والبناء فى نفس المكان . بيوت القصر متساندة ترتبط من أسفل بممرات ودهاليز وراء بوابات تغلق ليلا ، كما تنعم بالاتصال من أعلا عبر الأسطح . الحارات ليست مستقيمة لمزيد من الدفاع ، ولابد أنه كان هناك

نظام للإنذار يسمح للناس بالهرب من مزارعهم على أبعادها المختلفة من القصر والوصول إلى أمان القصر لكننا لا نعرف عنه شئ الآن . ربما كانت مئذنة الجامع هى المكان الطبيعى للمراقبة ، فهل كانت هناك طبول تقرع لتنبيه الناس للخطر الغازى القادم ؟

على العيون التى سبق ذكرها فى أول هذا الموضوع ، وعيون أخرى غيرها أقام السكان أسس حياتهم الزراعية . وتسيطر المحاصيل الشجرية على المنظر العام لحدائق الواحيين . وأهم المحاصيل الزيتون والنخيل والتين والمشمش والليمون ، إضافة إلى تحميل الأرض أسفل الشجر بمحاصيل حقلية ؛ شعير وبرسيم وذرة وقمح للغذاء ولعلف الحيوان القليل الذى يمتلكونه من الأغنام والبقر والحمير والإبل . وحيث أن مسيل الكثير من العيون من مناطق مرتفعة نسبيا ، فإن الكثير من الزراعات والحدائق تأخذ شكل التلال المدرجة بواسطة الإنسان لإرواء الزراعة فى مصاطبها المتتالية . وعلى البعد تظهر العيون بأشجارها العالية كأنها الحدائق المعلقة ، وتختلف تماما عن نظام الاستزراع الحديث فى أرجاء الفرافرة الحالية . ونفس الصورة نجدها فى حطية الشيخ مرزوق ، ولكن كل شئ هنا مصغر عن المنطقة المركزية . فالتل سهل الإرتقاء يقود ، عبر مسارات المياه التى تنساب من العين الرومانية فى أعلى إلى مساكن محدودة لقلة السكان والمحاصيل هى ذاتها سواء الشجرية أو الحقلية .

وبصورة عامة نرى أن هذا النمط الزراعى هو الأنوم لأنه أكثر تكيفا مع البيئة . ولأنه مرتبط بتصريف طبيعى للعيون . والأرض الزراعية لا تزيد إلا فى حالات محدودة كزيادة فجائية فى التصرف المائى أو العثور على نبع جديد . والعكس صحيح . أى يمكن أن تناقص الأرض المنزرعة نتيجة قلة التصريف أو نتيجة لنظام المواريث الذى يؤدى إلى ملكيات وحيازات عديدة تجعل استخدام النبع غير مجدى .

والمخاطر الحقيقية التى يتعرض لها هذا النمط التاريخى هو أن تدق الإدارة أو الأهالى آباراً ارتوازية داخل الحدائق من أجل توسيع رقعة الزراعة . وحدث هذا فى زمام حطية الشيخ مرزوق وعند عين البلد خلف القصر مباشرة . هذا الضخ سيكون له على توالى الزمن مردود سئ على تصريف العيون الطبيعية ، وربما أدى إلى اندثار تدريجى لهذا النمط الزراعى الذى كان أحسن تلاؤم إنسانى مع الظروف البيئية .

ثانيا : المهاجرون هم شتات من أنحاء الجمهورية ، لكن أكثر الأسماء التى ترددت هى الداخلة وأسيوط وسوهاج والشرقية والدقهلية . وهم يسكنون عدة مستوطنات ذكرنا غالبها من قبل . والانطباع الأول للمشاهد أن هناك نمطين من المستوطنات : الأول قرى الخريجين والثانية قرى المستثمرين والمنتفعين .

قرى الخريجين من الخارج تبدو قرى نموذجية متراصة من

وحدات سكنية متماثلة منتظمة من حيث المخطط والتنفيذ فى صورة المستطيل ذو المسافات البينية المنتظمة الواسعة . وخامة البناء واحدة والخطة المعمارية متكررة : فيلا أو ما يمكن أن نسميه بيت ريفى أنيق منفصل عن الجيران جميعا بمساحة يمكن تسويرها حديقة أو مزرعة مطبخ . لكن فى حالة بعض المساكن التى يستخدمها أصحابها نجد إضافات للمبنى غالبها من الطوب اللبن والطفلى تمثل غرفة أخرى وحظيرة صغيرة ، مما يخل بالشكل الهندسى للمعمار والمخطط السكنى معا . ومن الصعب القول أن نصف هذه القرى أو أقل من النصف قد عمره الخريجون . ففى قرية الكفاح ، وحسب البيانات الرسمية ، جرى توطين ٧٦ خريجا من مجموع مساكن جاهزة قدرها ١٥٠ مسكنا . وربما يكون عدم الاستيعاب نتيجة للتأخر النسبى فى إعداد مساحات الأراضى المخصصة ، فقد سلمت مساحة قدرها ٨٥٠ فدانا وجارى إعداد مثلها كمرحلة ثانية . ومعظم الخريجين المقيمين هم أصلا من واحة الداخلة ومن محافظة أسوان . ولعل ذلك راجع إلى تشجيع الموظفين الموجودين فى الفرافرة لأبناء بلداتهم من الخريجين أن يهاجروا إلى الفرافرة . والصورة نفسها تتكرر فى قرية أبو هريرة حيث نجد الخرجين أصلا من الوادى الجديد . ولا شك أن هذا وضع مقبول ، مما يساعد على تقليل الضغط السكانى والاقتصادي على موارد محدودة فى الداخلة إلى الفرافرة فإن الدراسات الإحصائية فى أوائل القرن المقبل قد تظهر

أن محافظة الوادى الجديد أقل المحافظات من حيث الضغوط السكانية . لكننا لا نغرق فى الأمل كثيرا ، فمازال الخريجون قليلون ، والعدد الكلى للسكان هو فى الكفاح نحو ٣٠٠ شخص وفى أبو هريرة نحو ١٥٠ شخصا ، مثلهما فى اللواء صبيح .

أما قرى المستثمرين والمنتفعين فلا تخطئها العين أيضا ، ذلك أن منظرها العام يوحى بأننا قد انتقلنا إلى كفور ونجوع صغيرة فى الوادى والدلتا ، فأولا هناك ناس من مختلف الأعمار يتجمعون للكبيرة والصغيرة ، والطرق غالبا غير مستوية بما يضعه الأهالى من مخلفات نباتية ، وما تتركه الأبقار والدواب من مخلفات ، وهناك حركة للدواب ووسائل النقل الميكانيكية الصغيرة والكبيرة ، وأسطح البيوت عليها تراكمات نباتية مما يجعلها كما لو كانت فى الدلتا . ولكنها تفترق عن النجوع والكفور فى وجود خطة للتجمع السكنى على جانبى طرق واسعة ، والمنازل ليست بالضرورة مبنية لصق بعضها إلا إذا كانت الخطة فى الأصل كذلك مثل قرية عبد المجيد الدغيل ، أو لفقر المنتفعين كما هو فى جانب من قرية أبو منقار الغربية . والمسكن هنا أوسع من مسكن الدلتا وأكثر تهوية لوجود شبابيك عدة واسعة لتساعد على التهوية فى القيظ وفى القرية ساحات بعضها مرتبط بالمدرسة تستخدم كملعب ، والبعض الآخر لا تمام عمليات زراعية كجمع المحصول ووزنه وتخزينه وتسليمه للبيع ولا شك أو وراء اختلاف نمط الحياة فى مستوطنات متجاورة اختلافا فى إدارتها والهدف الأساسى من إنشائها .

أشكال ملكية الأرض

طبقت وزارة الزراعة النماذج التى لديها عن شكل الملكيات فى الأراضى الجديدة بغض النظر عن أين تقع هذه الأراضى . وقد أدت الممارسة إلى ظهور شكل آخر من الحيازات ، فضلا عن الشكل التقليدى للملكية فى الواحة . فأصبح لدينا خمسة أنواع من الملكية الزراعية كلها ملكيات وحيازات خاصة لكن لكل منها أوضاع خاصة.

١ ـ **الملكية التقليدية :** يمارسها سكان الواحة الأصليين فى المساحات الزراعية الصغيرة فى حدائقهم التلية . وهذه الملكيات فى غالب الأحيان متناهية الصغر بحيث تصبح غير ذات جدوى كما سبق القول ؛ مثلا يتشارك فى ملكية نخلة أكثر من عشرة أشخاص أو يقتسم أكثر من مائة مالك ملكية حديقة نبع الفالاو فى الوقت الذى كانت فيه الملكية لنحو عشرة أشخاص فى فترة غير بعيدة .

وبالرغم من كثرة الملاك إلى هذا الحد ، إلا أن الحديقة تزرع كما كانت فى الماضى كأنها حيازات كبيرة ، ويقوم بالعمل الزراعى أشخاص مفوضون يختارهم الملاك من بين أنفسهم . وهؤلاء المفوضون لا يتواجدون معا كل يوم ، بل يقسمون العمل بينهم لرعاية هذه الملكية التى هى فى الواقع فردية وجماعية فى

ذات الوقت . وتزدحم الحديقة بعدد كبير من الملاك المنتفعين وقت الحصاد ، وعلى وجه الخصوص فى موسمى البلح والزيتون (موسم العزبة فى واحة البحرية) .

والسؤال الآن هل يظل التفتت فى ملكية الأرض إلى ما لا نهاية؟ أم هل يحدث إعادة تجميع للأرض حينما يشترى أحد الملاك أنصبة بعض الملاك الآخرين ؟

٢ ـ ملكية خاصة للخريجين : أسلفنا القول أن المشروع قد خصص قرى بأكملها ، أو أجزاء من قرى لتوطين الخريجين بمعدل عشرة أفدنة لخريجى الشهادات العليا و ٧,٥ فدان لأصحاب الشهادات الوسطى ، وفى الحالتين يعطى الخريج ميزات عديدة سبق ذكرها . وربما كان أهمها قروض ميسرة لشراء حيوانات تربية ودواجن . ولهذا فإن أراضى الخريجين المفروض أن تتميز بتركيب محصولى على رأسه أعلاف الحيوان إلى جانب حبوب أخرى كالقمح والأرز والسمسم الخ ...

لكن الملاحظ أن قرى الخريجين ليست كلها مأهولة ، فالقليل من الملاك مقيمين بينما باقى الملاك ربما أجروا الأرض لغيرهم . وإذا استمر هذا الوضع فإنه سيؤدى إلى فشل مشروع الخريجين فى الفرافرة كما حدث من قبل فى مناطق استصلاح أخرى فى مصر .

مثلا فى قرية الكفاح اكتملت المساكن تقريبا ، وشقت من

الترع أكثر من ثمانية كيلو مترات (درجة أولى ومساقى) وكذلك حفرت مصارف و بركة صرف عبر الطريق الرئيسى ، وأنشئ فى القرية ـ باعتبارها مركز إدارى لكل قرى القطاع الأوسط ـ المجلس الشعبى ومقر شرطة ووحدة صحية وناد اجتماعى (غالبا للرجال فقط) من طابقين . لكن الحياة راكدة والنادى والمركز الصحى شبه معطلين والنشاط عامة غير متناسب مع تكوين المجلس الشعبى وتكلفة الإدارة والاستشارة الزراعية . وقرى الخريجين فى أبو هريرة وأبو منقار صفوف متراصة ولا صوت ولا حركة إلا فيما ندر والحقيقة أن مشروع أرض الخريجين أصلا نو هدف عملى وأضيفت إليه مغريات كثيرة من أجل إيجاد فرص عمالة جيدة بين المتعلمين ، ومن أجل معالجة جيدة للأرض فالمتعلم أقدر على استيعاب الجديد فى تقنية الزراعة . لكن هناك أسباب كثيرة لفشل المشروع على رأسها عدم التأهيل الأيديولوجى للخريج يجعله غير قادر على رؤية واضحة لميزات الحياة والهوية الاجتماعية الاقتصادية فى المستوطنة . عدم التأهيل الأيديولوجى للخريج هو الذى يجعله غير قادر على اكتساب مبرر للحياة بعيدا عن مدينته ، أو حتى قريته ، وغير راغب فى الحصول على المهارة اللازمة للمساهمة فى تكوينه مزارعا ناجحا . كل هذا يجعله على استعداد لتأجير الأرض والبيت لواحد من الفلاحين الموجودين بالمكان ، سواء كان مالكا أو غير ذلك .

٣ ـ **ملكية المستثمرين** : هذه الملكيات يستحوذ عليها المستثمرون من خلال الجمعيات التى ينضمون إليها . الملكية واضحة من البداية ، وإذا كان هناك المزيد من الأرض فإننا نجدهم هم المشترين عند أول أشعار ، واضح أن المستثمر أتى للحصول على الحد الأقصى من الأرباح التى تأتى بها الأرض الزراعية . فى قرية أبو الهول مثلا نجد أن المساكن تبنى وقد خصص فى جانب منها " جاراج " خاص للجْرار وأدوات الزراعة التى تميل لاستخدام الآلات أكثر من الأيدى العاملة . معنى هذا استثمار عال فى مستلزمات الزراعة . وحيث أن المساحات الزراعية حتى الآن محدودة ، فإن الزراعة الآلية تخدم أكثر من مالك . لكن الإدارة فى الفرافرة تعلن عن ملكيات فردية من ٢٠ إلى ٢٠٠ فدان فالمتوقع إذن المزيد من الزراعة الآلية لدى المستثمرين . وعلى المنسوب الحالى من الملكيات التى هى ضعف أراضى الخريجين فإن التركيب المحصولى يتميز بسيادة المحصول الواحد الذى يجد منفذا آمنا . هذا هو القمح أو الأرز . لهذا نجد زمامات قرى المستثمرين تمتلئ بهذه المحاصيل فليست هناك مشاكل تسويق ، وبخاصة القمح وفى هذا المقام قال أحد المستثمرين أنه حتى لو أصبحت المياه مشكلة فإن عائد المزرعة خلال ٢٠ سنة كاف لرد الانفاقات الرأسمالية مع هامش ربح يبرر العمل فى الفرافرة !

٤ ـ **وضع اليد** سبق أن شرحنا كيف ظهرت هذه الفئة من الناس والشكل من الحيازة المفروض فى أراضى استصلاح جديدة أن يكون شكل الملكية واضح من البداية بحيث لا يسمح إلا بالأشكال الرسمية للحيازات . ولكن يبدو أن العكس تماما هو الواقع . فواضعو اليد شكلوا قوة ضغط على الإدارة بحيث أخذت فى قبول وجودهم واتخذت الوسائل لقبولهم رسميا بإصدار تسويات لأوضاعهم . واضعو اليد أصلا فلاحين أتوا مع المهاجرين للعمل ، ولكن لأن الكثير من العمل الزراعى فى الفرافرة يتم بأسلوب الميكنة ، فإن هؤلاء الأجراء أصبح لديهم من الوقت ما يسمح باستزراع مساحات صغيرة " خفية " وكبرت الخفية نتيجة التراخى إلى أن صارت إلى نحو ما أسلفنا .

٥ ـ **المنتفعين** : هؤلاء ملاك لا ينتمون إلى فئات الخريج أو المستثمر أو واضع اليد . خصصت الإدارة مساحات معينة للفقراء المنتفعين ؛ ستة أفدنة ملكية المنتفع فى منطقة أبو منقار ، وثمانية أفدنة للمنتفعين فى القطاع الشمالى فى الدغيل وصبيح . ويشكل المنتفعون نحو نصف زمام القطاع الشمالى ويدفع المنتفعون ثمن الأرض بأقساط سنوية ميسرة مع فترة سماح أولية نحو عامين أو ثلاثة أعوام .

الإنتاج والتسويق

من الصعب قياس أشكال الإنتاج لأن الكثير منها يدخل ضمن الاستهلاك المباشر المحلى . أكثر المحاصيل التى تدخل السوق بفائض خالص هو القمح والأرز . والأغلب أن السبب فى سيادة القمح والأرز راجع إلى سهولة التسويق لدى بنك الائتمان والجمعية الزراعية . إنتاج القمح يبلغ نحو ٨ أرادب للفدان فى الأرض العادية ونحو ١٢ إلى ١٤ أرادب للفدان فى الأرض الجيدة والخدمة الزراعية الحسنة من سماد ومقاومة للآفات . غالبية تسميد القمح باليوريا بينما تستخدم أسمدة عضوية للأرز ويبلغ إنتاج الأرز بين طنين وأربعة أطنان حسب نوعية الأرض والتسميد ونوع البذرة . وربحية الأرز أعلا قليلا من القمح ويتم البيع للجمعية الزراعية أو تجار من خارج الفرافرة .

يتم الحصاد بأجهزة " الحصاد الجامع (كومباينر) " بتكلفة فدان الأرز مرة ونصف قدر فدان القمح وفى الفرافرة تجهيزات تحت اسم الهندسة الزراعية تتكون من عدد جيد من الأجهزة التى تقدم خدمات الزراعة والحرث والتسطير والبذر وتسوية الأرض والحصاد وكبس القش ، كلها تؤجر بنظام الساعة . هناك مثلا ثلاث حصادات جامعة حمولة كل منها ٣ أطنان من الحبوب ، وجميع أنواع المحاريث إلى ٩ سلاح . وهناك اتجاه بين المستثمرين إلى الإنتاج الحيوانى ، لكن يقف أمامه مشكلة منع بيع اللحوم أو الحيوانات خارج محافظة الوادى الجديد .

قضايا التنمية الراهنة

من المتـفق عليه حـدوث الكثـير من القضـايا والمشكلات عند إحداث تغيير جذرى فى الاقتصـاد ، فما بالنا فى حالة الفرافرة حيث زرع اقتصاد جديد من أوله إلى آخره مرة واحدة .

١ ـ **القضـية الأولى** : هى الازدواجـية الحـالية بين أشكال الاقـتصـاد الواحـى وبين اقـتصـاديات السـوق الجـديدة . وأحـد القضـايا المهمة هى هل سـتسـتمر الأشكال التقليدية سائرة فى طريقهـا وكأن شيئـا لم يحدث جوارهـا ؟ أم يتجه الواحـيون إلى النمط الحديث الذى نشأ فى عقر دارهـم ، وتأخذهم أشكال التنمية تدريجـيا عن الزراعـة الواحـيـة فـتـمـوت ؟ من الحق أن يمارس الواحـيـون الاقـتـصـاد الحـديث ، ولكن الخـسـارة أن يندثر من الواحـيين من يعلم طرائق النبـات فى حدائق النبع والتل دون أن يخلف من يعرف هذه التنقية التى بلغت أوجها نتيجة استثـمار خبرة أجيال وأجيال ! هذه فى نظرة كبرى قضايا التنمية الحالية فى الفرافرة ، وأكبر الغلط أن نحاول إدخال تحديث على الزراعة الواحية من آلات أو وسائل رى فإن ذلك سوف يعجل بانهيارها . وربما تركنا الفسحة لعبقرية الإنسان أن يجيد الحلول الذهبية بالراحة ودون افتعال

٢ ـ **القضية الملحة الثانية** : هى هذا الهدر فى الماء دون

أن تقابله مساحات عطشى معدة للاستزراع . والرأى ألا تدق آبار جديدة حتى تستوفى مياه الآبار الحالية أراضيها وهنا التوصية واجبة عن ضرورة إجراء دراسات شاملة ومجددة عن الخزان الجوفى وعن الطبقة السطحية الحاملة للماء فليس أحسن من برنامج تنموى مؤسس على ركائز معرفية قوية .

٣ ـ **القضية الثالثة** : هى أن الماء والأرض ليسا بالعناصر الكافية للإنتاج . لهذا فإن قضية وجود الإنسان القادر الراغب هى الشرط المكمل للإنتاج . والقضية هنا ـ برغم ثلاثية أطرافها ـ إلا أنها فى التطبيق تصبح ثنائية الطرف ؛ القوى الإدارية الحاكمة طرف أول والفلاح سواء كان أجيرا أو منتفعا أو مستثمرا طرف ثان متقبل لشروط الطرف الأول . فمهما قلنا فإن الواقع أن الإدارة تملك بزمام الأرض والماء (وأصناف التقاوى والبذور وأنواع الأسمدة وكميتها) وحق تحديد أسعار شراء المحصول وحق منع تسويقه خارج الفرافرة ...... والفلاح عليه أن يقوم بالعمليات الإنتاجية وأن يجأر بالشكوى عندما تحدث مشاكل إنتاجية كحصص الماء وأسعار المبيدات والتقاوى وثمن المحصول.. فهل نحن أمام شكل جديد من الملكية : ملكية خاصة لكنها مقيدة فى صورة هى خليط بين الكولخوز والسوفخوز ـ بين الجماعية والتعاونية فى أقصى حدود إلزامها !!!

حقا قوانين الاستصلاح مراد بها خيرا فى موضوعين

أساسيين يشغلان بال كل مصر ؛ الأول هو إيجاد مخرج لأزمة البطالة ومأزق التكدس فى المدن بنشر المعمور المصرى إلى أطراف لم يحصلها فى العصر الحديث ، والثانى مزيد من إنتاج الكفاية لمحاصيل الغذاء الأساسية .

المشكلة الحقيقية التى تحول واحات الاستصلاح إلى هذه الأشكال من القيود هى قلة إسهام المجالس المحلية فى أمور المحليات . وحيث أن المحليات هى جزء من الجهاز الإدارى للحكم فهى إذن ذات فاعلية محدودة . ومع ذلك لا نفقد الأمل فى أن يأتى من يتنازل عن سلطة من سلطاته إلى مجلس محلى ما ، وعندئذ تبدأ سلسلة التفاعلات لحل الكثير من البيروقراطية

٤ ـ صيانة مياه الشرب فى الفرافرة يمكن أن يكون نموذجا للمتاهة البيروقراطية المتداخلة بصورة تجعل الحل صعب المنال . فإدارة الصيانة تمثل سلسلة من التبعيات فى هيراركية مزعجة: الصيانة مسندة إلى (١) شركة قطاع خاص مفوضة من (٢) قبل الهيئة القومية للشرب والصرف الصحى التابعة (٣) للهيئة العامة لمشروعات التنمية التى هى أصلا (٤) تابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى !!. جزء من هذه المشروعات سلم للمحليات والجزء الآخر مازال تابعا للهيئة وتشرف عليه المراقبة العامة للتنمية الريفية والتعاونيات فى الوادى الجديد . وقد سلمت الصيانة للشركة لأن الصيانة جانب تريد التعاونيات التخلص منه !

ويرى البعض فى القطاع الشمالى أنه لحسن الحظ فإن مياه الشرب موصلة رأسا من البئر إلى الشبكة والبيوت دون تلوث ، فهل هذا حال كل المستوطنات ، والى متى ؟

٥ ـ مشكلة اللحوم الحمراء فى الفرافرة . هناك مزارعون كثيرون يملكون أبقارا بأعداد تؤدى بهم إلى أن يكون البرسيم الحجازى على رأس محاصيلهم الحقلية . ولكن هؤلاء المربون يجدون فى القانون السائد فى المحافظة عقبة توقف آمالهم فى تحويل المنطقة إلى الإنتاج الحيوانى ، لما هو معروف من أن الزراعة المختلطة (حيوان وأعلاف) أكثر ربحا من الزراعة فقط . لكن المحافظة تسعى إلى الإبقاء على سعر منخفض للحوم داخل المحافظة ، ومن ثم تمنع " تصدير " اللحوم المذبوحة والحية خارج المحافظة (إلا بإذن يصدر من الخارجة) وهذا المسعى من الناحية الاجتماعية جيد ، لكن لا اللحوم رخيصة بالمعنى المفهوم ، ولا الأهالى أصلا من معتادى أكل اللحوم بكثرة لدرجة أنه لا يتم الذبح إلا يوم واحد فى الأسبوع . ومن الناحية التشريعية لا يجب أن يكون هناك اختلاف مقنن فى أسعار مأكولات أساسية كاللحوم بين أجزاء الوطن الواحد . وكلمة " تصدير " الشائعة هى منافية لوحدة أراضى الدولة ، كما أنه لا يوجد مثيل لهذا الإجراء فى أى محافظة أو أرض استصلاح يحد الناس فى حركة تعاملهم خارج إقليمهم . فمن أين جاء هذا " الحظر " على التجارة ؟ والرأى أن

نترك الأمور لتقدير المزارعين : هل يريدون ممارسة زراعة القمح أو الأرز أو تربية الحيوان دون أى حظر . لو شرعنا نسبا مئوية من الأرض للحبوب والعلف ستتجزأ الأرض وتصبح منتجة لعدة محاصيل فى رقع صغيرة غير عملية فى استخدام الآلية الزراعية ، فهل نعود لنمط العمالة اليدوية وكثافة السكان ومشاكله ؟

(٢)
إقليم النوبة
التعمير والسيادة الوطنية

من منطلق السيادة الوطنية على أرض الوطن ومن منطلق دعوة رئيس الجمهورية للاهتمام بالنوبة ، ومن منطلق حرية ما تفعله الدولة على أراضيها من تنمية وإعمار ومن منطلق عواطف الحنين لدى النوبيين للعودة إلى إقليمهم ومن كافة المنطلقات الاستراتيجية والأمنية والتنموية من أجل الرفاهية ، أكتب هذه الأسطر من أجل إعادة الحياة إلى بلاد النوبة التى كان مصير سكانها الهجرة ثلاثة مرات خلال هذا القرن : الأولى والثانية إلى أراض مرتفعة بعد إنشاء سد أسوان ١٩٠٢ وتعليته الكبرى ١٩٣٢ ، والثالثة الهجرة خارج النوبة تماما إلى حوض كوم أمبو شمالى أسوان بعد إنشاء السد العالى فى الستينيات وغرق كل النوبة القديمة تحت مياه بحيرة ناصر .

النوبيون ، شعب النوبة الأصيل الذى اختلط بالعرب والمماليك والكشاف والترك ، ومن حقهم العودة إلى ديار هى لم تعد الديار القديمة . ولعل كثيرا من أفراد الجيل الذى عاش النوبة القديمة قد انتقل إلى السماء . ولكن يبقى الشعور بأن هذه هى النوبة وإن امتدت بعرض بحيرة ناصر : فهى الأرض التى تتداخل فيها كتل

المياه العظيمة مع جبال الصوان والجرانيت والصخر النوبى . وباختصار فإن سمة التكوين الطبيعى للنوبة منذ القدم إلى الآن هى : الماء والجبل يتركان فراغات كالجيوب الصغيرة يشق فيها النوبى أسس حياة وحضارة مستديمة قليلة التغيير آلاف السنين .

إلى متى تظل مساحة كبيرة من الوطن فارغة من السكان والسكن الدائم ؟

إلى متى يحلم بعض النوبيين بالعودة إلى بلادهم ؟

لقد كانت سيناء فترة طويلة قاصرة على أعداد قليلة من البدو ومحظور على سكان بقية مصر الانتقال والسفر اليها . فكان ما كان من الضعف الإستراتيجى والاقتصادى لسيناء عشرات السنين . وكان ما كان من اجتياحها المرة تلو المرة فى الحروب الأخيرة لأنه لا يوجد مرتكز شعبى يدعم الجبهة استراتيجيا وتكتيكيا !

وقد تنبه المسئولون إلى ضرورة إعمار سيناء . وفعلا حدث أعمار ويحدث إعمار أشد كثافة كل يوم ومشروعات التنمية تدرس، ودراسات الجدوى تبحث عن استثمار ، والحكومة ضالعة بمشروع كبير للتنمية أساسه شق قناة السلام لجلب مياه النيل من فرع دمياط من أجل زراعة نحو ربع مليون فدان فى شمال سيناء ، والأموال المقدر تدفقها على سيناء فى عشرين عاما تبلغ رقما هائلا قد يصل إلى مئات المليارات من الجنيهات !!

فما بالنا بالنوبة حيث الماء جاهز حاضر دون عناء شق قنوات وترع . الماء قريب المنال من كتلة بحيرة ناصر وهناك أرض غنية التربة تكونت من فيض البحيرة وتراجعها تاركة غرينا خصبا الأرض ليست كأرض سيناء الرملية أو السبخية وإنما هى أرض غرينية ذات سمك متفاوت ولكنه بكل المقاييس صالح للزراعة دون أن تعوقه نفاذية الرمال الشديدة وتسرب الماء أو دون وجود ملوحة عالية تتسم بها تربة السبخات . العنصر الطبيعى الصعب فى النوبة هو الحرارة شديدة الارتفاع والبخر الكبير . والأرض النوبية الداخلية البعيدة عن مسطح التربة الفيضية منوعة التربة فى بطون الأودية كالعلاقى وكلابشة وكرسكو وتوشكى وهى صالحة لاستزراع أنواع خشنة من العشب والحشائش بواسطة الرى بالرش ، من أجل اتخاذها مراع لحيوان البيئة من إبل وأغنام وماعز وأبقار تدرج وتهجن لتتعايش مع البيئة القاسية .

إذن الأرض بأنواعها ، بالإضافة إلى مصايد الأسماك جاهزة لتنوع إنتاجى زراعى رعوى فى مساحات معقولة قد تبلغ عشرات الآلاف من الافدنة فى نواح متعددة وخاصة حول أذرع البحيرة الضخمة فى كلابشة والعلاقى وتوشكى ، ومساحات أقل فى مناطق مصبات الأودية القديمة وروافدها مثل ادندان وكرسكو ودهميت وأبو قليب وأبو سنبل وماريا الخ . والإنسان هو العنصر الأخر فى الإنتاج . وهو موجود بكثرة ووفرة متمثلا فى بعض النوبيين الذين يرغبون العودة وعدد كبير من أهل قنا وسوهاج

الذين لهم دراية سابقة بالنوبة القديمة ، ويشكلون قوة الصيد السمكي الفردى حاليا . وليس متوقعا إقامة مشروعات تهجير كثيرة في وقت واحد ، بل المطلوب إقامة عدد قليل من المشروعات الصغيرة على أساس هجرة تطوعية بحيث تكون هذه مشروعات رائدة يستفاد منها لتجنب بعض الأخطاء فى المشروعات التالية . وليس من المستحسن البدء بالمشروعات الأولى بالكثير من الطبول بل يكون كل شئ متواضع فى البداية حتى لا يحس الناس بالهزيمة إذا ما جاءت النتائج الأولية على غير المتوقع .

وربما كان الخوف كامنا فى أن حصة مصر من مياه النيل (٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا) مخصصة كلها للأراضى المصرية شمال السد العالى وهذا فى حد ذاته ظلم وإجحاف بأرض النوبة . وعلى أية حال فأن جانبا من الزراعة لن يكلف مياها كثيرة ، بل ستكون زراعة حياض على النسق الفرعونى العظيم فى الأراضى التى تنسحب منها مياه البحيرة سنويا . ثم ما ضرنا لو خصصنا مليارا واحدا من الماء ومليارا آخر من الجنيهات أقساطا على عدة سنوات من أجل تعمير النوبة . تلك الأرض العظيمة التى تمتد نحو ٣٠٠ كيلو متر جنوبى أسوان وما ضرنا لو نشأت قرى متعددة تثبت الهوية المصرية ، وتنتج ما يمكن أن تسهم به فى مجال الاقتصاد الوطنى وتشكل مرتكزات استراتيجية على طول بحيرة السد ، وأخيرا تشكل همزة الوصل الضرورية لمصر جنوب أسوان فى اتجاه أشقاء الجنوب ؟.

نقاط حول تنمية النوبة المصرية

ـ مكانيا النوبة هى الطريق مزدوج الاتجاه بين مصر وأفريقيا (حضاريا وتكنولوجيا وسياسيا) .

ـ حيث أن المصريين ملوك الرى والحضارة المصرية الرائدة ، وحيث أن النوبة هى منطقة تتحكم فى مسار النيل قبل دخوله الوادى فإن النوبة كانت دائما فى الفكر الهيدرولوجى المصرى من العصر الفرعونى (احتمالات سد سمنه وقمة عند الجندل الثالث فى شمال السودان الحالى) إلى العصر الحديث (سد أسوان والسد العالى) ، كما أدى ذلك إلى توجه سياسى مصرى نحو الجنوب مثل التحكم فى مرور أهل الجنوب إلى الجندل الأول إلا لغرض التجارة منذ أوائل الألف الثالثة ق.م. ومثل اتفاقية مياه النيل الحالية أو العلاقة الخاصة جدا مع السودان (برغم فترات جفاء على السطح فقط) .

ـ جغرافيا هناك ثلاث مناطق للتحكم فى النهر فى مساره النوبى المصرى: الجندل الأول قرب أسوان، ثم بوابة كلابشة ، وأخيرا المضيق ووادى السبوع . ولأسباب سياسية اختيرت منطقة الجندل الأول مكانا لأكبر سدود مصر المعاصرة .

ـ جغرافيا أيضا النوبة بلاد ذات بيئة قاسية طاردة مما أدى

تاريخيا إلى هجرة العمل النوبية وبخاصة فى المدن المصرية الرئيسية .

- التهجير الأول والثانى للنوبيين شمل معظم النوبيين من أول القرن إلى الثلاثينات (سد أسوان وتعليته) وفيه انتقلت القرى النوبية إلى منحدرات جبلية أعلى من حد خزان السد . وترتب على ذلك ارتباطات اقتصادية جديدة فى النوبة مع صعايدة مناطق رى الحياض فى قنا الذين كانوا يأتون فى هجرة عمل موسمية الى النوبة لزراعة السهل الفيضى بعد انحسار مياه الخزان صيفا فضلا عن مزاولة السماكة شتاءا كذلك ارتباط تبادلى مع بدو العبابدة : أن يرعوا حيواناتهم فى الحقول بعد الحصاد مقايضة مع أغنام وماعز .

التهجير الأخير : ترك النوبة نهائيا التى احتلتها مياه بحيرة السد لأكثر من ثلث قرن باستثناء تنمية مناطق أثرية (أبو سمبل ووادى السبوع بدرجة (أقل) وأصبح هناك جيل كامل من النوبيين لا يعرفون النوبة إلا شفاهه ، فهل يمكن إعادة توطينهم جزئيا واختياريا ؟

التنمية المقترحة معروفة الأبعاد

أولا : السياحة ، ولها الأولوية لأنها قائمة فعلا وبخاصة كمناطق أثرية مهمة . لكننا نزيد بمخطط متكامل بمقتضاه تضاف سياحة الاستشفاء والاسترخاء ببناء المصحات والفندقة شبه المنزلية . ونزيد بإنشاء أدوات ألعاب الماء وملاحة السطوح الرملية وقوارب حديثة لهواة الصيد البحيرى ورحلات منظمة نهرية وبرية كشفية بين ابو سمبل وعمدا والسبوع ، وعبر رمال الصحراء إلى واحات دنقل وكركر وغيرها ، وكلها تؤدى الى نشاط نو عائد عال مما قد يقيمه الإنسان من مطاعم ومناطق على الدروب الصحراوية.

هذا التنشيط يقدم فرصا ذهبية للنوبيين الذين يتقنون أعمال الفندقة ويمهرون فى كافة الخدمات السياحية ؟

ثانيا : السماكة ، وهى ثروة مستغلة ـ على استحياء ـ فى هذا المتسع المائى المترامى من مصر . المطلوب تحديث أسطول الصيد مع إنشاء معامل للتجميد والتعليب حسب نوعية الأسماك . والمهم أيضا إنشاء وسيلة سريعة لنقل المنتج مجمدا إلى أسواق المدن الكبرى وأسواق أوروبا الراغبة فى أنواع من "فيليه" أسماك قشر بياض المتوفر فى البحيرة ولا بأس هنا من تشغيل طائرات شحن للأصناف التى تتحمل تكلفة النقل ولا مزيد من الكلام عن

استقطاب تنمية السماكة للعمالة الصعيدية مع التدريب البسيط على أدوات المهنة الحديثة .

ثالثا : استيطان زراعي و زراعي مختلط زراعة وتربية حيوان يمكن أن يتم ذلك في نمطين أصغرهما تنمية زراعية واحية خارج النوبة وخاصة واحتي كركر ودنقل . ولكن ذلك يعتمد على دراسة دقيقة لمنسوب الماء الباطني الذي ربما يكون قد زاد وارتفع بتأثير التسرب من ماء بحيرة السد ، ونحن نعلم أن التركيب الصخري الشائع هو الحجر الرملي النوبي ذو المسامية والنفاذية العالية . أما أكبر مشروعات التوطن الزراعي المرتقب فهو في الأغلب حول بحيرة السد . ذلك أن التذبذب في مستوى البحيرة (١٨٠ إلى ١٥٠ متر) يجعل هناك سنويا مساحات من الأرض المشبعة بالماء والطمي (مع خليط من الرمال والحصى تزيد مع ارتفاع مناسيب الأرض) . وبذلك فان المساحة المتاحة لن تكون بنفس القدر كل سنة مما يقتضي فلاح مقيم فطن ، مع معلومات عن حالة الفيضان تعلن باستمرار كإرشاد يبنى عليه مساحة المزرعة للموسم التالي . وبرغم الذبذبة المساحية فالمتوقع أن تكون هذه الزراعة ذات محصول وفير قليل التكلفة لأنه يستزرع أرضا خصبة لا تحتاج إلى تكلفة رفع المياه الى الحقول . وهي باختصار شبيهة بزراعة أرض " الجزاير " المعروفة على ضفاف النيل قبل السد العالي في أجزاء كثيرة من مسار النهر وفرعيه .

وفضلا عن ذلك ، وهو شئ مهم ، أن مثل هذه الزراعات لن تحتاج الى مخصبات كيمائية وبالتالى فإن المياه المنصرفة لن تلوث مياه البحيرة بسموم المبيدات والأسمدة .

أما النوع الثانى من مخطط الزراعة فى النوبة فهو الزراعة المختلطة التى يمكن أن تتم فى الأودية والمناطق السهلية بين خطوط ارتفاع (كونتور) ١٨٠ وكونتور ٢٠٠ متر ومعظم هذه المواصفات تنطبق على البر الغربى للبحيرة خاصة فى مناطق امتدادات كلابشة وتوشكى ، وجيوب صغيرة على طول السواحل الغربية والشرقية على مصبات الأودية . وربما كان مسار وادى العلاقى ورافده قبقبة (جبجبة) أهم مناطق الاستزراع على الجانب الشرقى للبحيرة . والزراعة هنا يمكن أن تقوم على أساس التنقيط أو الرش أو المحورى حسب المتبع حاليا فى استزراع الصحارى المصرية والأغلب أن الأعلاف ستكون المحصول الرئيسى مع تربية الحيوان من الأنواع المهجنة والمدرجة المتلائمة مع الحياة فى هذه البيئة الجافة بإفراط . وربما أيضا إقامة مراعى خشنة فى المناطق المتطرفة من هذا النطاق لتربية حيوان البيئة الأساسى : الإبل والماعز .

الشكل الأرجح لنمط السكن هو القرية الطولية قليلة الكثافة والمنتشرة بمواجهة شاطئ البحيرة كنموذج شبيه بالنجوع النوبية السابقة والتى كانت أحسن تعبير عن التكييف والتأقلم مع البيئة

النوبية الخاصة . وربما تنشأ أيضا قرى مركزية محدودة العدد للخدمة الإقليمية فى هذه المسافة الطويلة .

الأيدى العاملة واتجاهات العمل: فى جنوب مصر لا تشكل العمالة مشكلة عددية ، لكنها مشكلة نوعية اجتماعية قيمية . ومع ذلك ففى المنطقة ثلاث مصادر للعمالة (مع شئ من التدريب المناسب) :

١ ـ النوبيون الراغبون فى العودة وخاصة إذا أقيمت الأنشطة الخدمية فى عالم السياحة والاستشفاء السابق ذكرها . كذلك يمكن لبعض النوبيين إعادة التوطن على أساس الزراعة بعد أن مارسها بعضهم فى مهجرهم فى حوض كوم أمبو .

٢ ـ الصعايدة وخاصة أهل قنا وسوهاج ، وهؤلاء يتوطنون فى المهن الزراعية وصيد الأسماك والصناعات القائمة عليهما .

٣ ـ بدو من العبابدة للريادة السياحية فى الصحراء والأودية ، ورعى حيوان البيئة فى المراعى الخشنة .

وفى الختام ننوه بضرورة تحسين وتكثيف البنية الأساسية بإنشاء طرق رئيسية وطرق خدمة عديدة ، ومطارات ومهابط للطائرات الخفيفة والهيلوكبتر ، وأرصفة عائمة لرسو المراكب واللنشات . وأخيرا إمداد المنطقة ككل بشبكة كهرباء مناسبة ، فلا يجوز أن تكون المنطقة مصدر كهرباء السد العالى ولا تحصل منه شىء !!

النوبة.. عود على بدء

قبل العيد مباشرة كنت في رحلة علمية الى أسوان وتوشكى وبلاد النوبة . أسوان هى على ما هى عليه من ازدهار ونظافة والنيل الخالد يمر بواجهتها ويضفى عليها من الجمال والبهاء ما لا يتجمع مرة واحدة فى مكان واحد . والناس فى مجموعهم يتسمون باللطافة والبشر متفتحون على الحياة بهدوء النفس التى لا تترك للمرارة أثر فى الرضا النفسى ومتحف النوبة تحفة رائعة لجمال البناء وهندسة اللاندسكيب الأخضر من حوله وروعة المعرفة والثقافة فى داخله . إنه حقا متعة ورحلة عبر الزمن مدهشة شيقة لكل الرواد مصريون، أجانب يحسون داخلهم بشغف للتطلع على حياة النوبيين فى هذا الجزء الجميل والحيوى من مصر الوطن الكبير للحضارة والثقافة عبر الآلاف المؤلفة من السنين .

و ذهبنا الى حوض كوم امبو حيث تنتشر على أطرافه قرى النوبة التى أنشأتها الدولة لاستقبال سكان النوبة بعد تهجيرهم من موطنهم الأزلى حول ضفاف النيل نتيجة لإنشاء السد العالى وغرق تلك المواطن تحت ملايين الأطنان من مياه بحيرة ناصر أو بحيرة السد العالى أو بحيرة النوبة؟ أى هذه المسميات أولى بالوصف ، علما أن كلها أسماء صحيحة فهى منسوبة الى الرئيس الذى بدأ المشروع ، ومنسوبة الى تكوم وحجز المياه أمام السد

العــالى ، وهى أخــيــرا منســوبة الى إقليم النوبة الجــغــرافى والحــضــارى . وكــانت هذه الملاحظة هـى أولى مــا ســمــعناه من النوبيين الذين يرجــحــون إطلاق اسم النوبة على البــحــيرة بحكم الواقع الجـغـرافى القـديم والحـديث . وهـم لا يرفـضـون المسـميـات الأخـرى ولكنهم فـى مـجـال الأولويات يفـضلون إطلاق اسم النوبة كحقيقة أقدم و أبقى . فالسد حدث إنشائي له عمر زمنى شئنا أم أبينا . وربما كـان لهـذا أسـوة بما كـان من إطلاق اسـم القناطر الخيرية التى بدأها محمد على بانى مصر الحديثة . ذهب محمد على وذهبت آسرته وظل اسم القناطر الخيرية فى التراث والترفيه كمنشـأة جلبت الخير بتـحـويل أراضى الدلتا الى الزراعـة الدائمة وكانت بذلك أول ثورة زراعية اقتصادية فى مصر أعادت تشكيل مـوارد الثروة المصرية طوال قـرن ونصف القـرن . وبالمثل فـإن السد العـالى منشـأة لها آثار كـبرى مـتعددة فى الزراعـة والطاقة ومشروعات التنمية الجارية فى أنحاء مصر وبخاصة جنوب الوادى بما فيها مشروع توشكى .

استقبل النوبيون التهجير بسماحة لأسباب ودوافع عديدة أولها الرغبـة فى قطع العزلة التى كـانوا يعـيـشـونهـا ، وذلك بالانتـقـال والتعايش قريبا من السكة الحديدية والطرق البرية وبالتالى تفاعل أكبر مـع بقية مصـر. وثانيـها أنهم كـانوا على وعد حكومى بأنهم سيكونون أول من سيعودون الى ضفاف بحيرة السد عند تنفيذ

مشروعات التنمية وإعادة التوطين حولها بحكم أنها منطقتهم الأصلية . ولكن مع ذلك كانت هناك مشاعر اجتماعية سلبية ناجمة عن التخوف على طبائعهم وعاداتهم من الاندثار حين يختلطون بغيرهم فى أراضى حوض كوم أمبو .

ويحضرنى فى هذا المجال ما كان قد سبق لى معايشته بين النوبيين قبل المهجر ونشرته فى كتابى "رحلة فى زمان النوبة ١٩٩٨ "من كلمات غنائية مضمون بعضها : تعيشى يا نوبة، حنبنى السد ، وفى النوبة الجديدة بيت وزرع ونخل ، ومضمون بعض آخر استعانة بالله على الحياة الجديدة كقولهم : يا الله يا مسير الأقدار ساعدنا يارب فى كوم أمبو . ولكن لوعة فراق المكان تعلوا فى القول حين تقول الأغنية: خسارة يا نوبة ، حنسيبك ازاى ، لا اله الا الله يا نوبة السما والأرض بتبكى عليكى، حزننا بالسر ، الوداع يا نوبة ، بأقولها من قلبى ، الزمان بتاعنا كان أد ايه جميل فى النوبة . مثل هذه الكلمات المعبرة عن الحنين والاشتياق ولوعة الفراق توضح لنا كم هى الروابط العاطفية للنوبيين بالنوبة القديمة .

أكثر من ذلك أن النوبيين فى كوم امبو فقدوا الاتصال بالنيل الذى كان يواجه كل بيوتهم صباح مساء وكان جزء من نسيج الحضارة والمجتمع والكثير من طقوس الزواج ، ووسيلة الانتقال بين النجوع والقرى . كان النيل مياه حرة للجميع يشربون

ويرتوون، ويروون الزرع والضرع ، آمنين كل الأمان في بيوتهم المتناثرة ، قريرى العين بما عندهم في خلاء الله وبريته .

في المهجر كانت هناك عدالة في توزيع البيوت الجديدة على الأسر حسب عدد أعضائها : غرفة وغرفتين وثلاث . لكن الأسر في خلال أربعين عاما زاد عددها بزواج الأبناء والبنات . سنة الطبيعة . أين يسكنون والمساحات محدودة بين الأرض الزراعية وحافات الجبل حول حوض كوم أمبو . البيوت نفسها كانت مثار اعتراض لصغرها وعدم وجود الأحواش الواسعة التي اعتادوها في النوبة القديمة والتي كانت مملكة المرأة تمارس فيها حياتها بحرية . وبالرغم من تقبل ما عرض عليهم وبالرغم من تكريم الدولة لهم بتقاضي قيمة رمزية للبيوت ، إلا أن المشكلة الحالية هي أين يبنون وما هي مواردهم المتاحة لكي يبنوا جديدا للأسر الجديدة؟ وباستثناء النوبيون الذين يعملون في الأجهزة الحكومية وبخاصة التعليم وبعض التجارة الريفية الصغيرة فإن مواردهم الزراعية محدودة بأرض ضيقة وعمالة زراعية من أهل الصعيد المجاورين يتقاسمون معهم القليل الذى تغله الحيازات الزراعية الصغيرة والتي تفتت وتقزمت بالمواريث . سنة طبيعية أخرى .

هناك جانب من السكان قد ثبتت أقدامهم في الأرض الجديدة، ولكن البعض يحنون للعودة . والحنين هنا ليس مصدره العاطفة فقط بل الحاجة الى إعادة التوطين في أرض قريبة من أرض الأجداد تبشر بمستقبل اقتصادى للأجيال الجديدة .

كان عدد النوبيون الذين هاجروا فى ١٩٦٣ نحو خمسون ألفا من المقيمون بصفة دائمة فى النوبة القديمة وبإضافة نحو ٢٥ ألفا من المقيمين جزئيا يصبح العدد قريبا من ٧٠ ألفا . وبحكم النمو السكانى المصرى لا بد أنهم تضاعفوا مرتين على الأقل . ومهما قلنا عن موارد العمل النوبية القديمة فى المدن المصرية فلا شك فى أنها بلغت حد التشبع وانتقل الكثيرون من الأبناء الى شتى أنواع العمل حسب درجة ونوع تأهيلهم المدرسى والجامعى .

فى السبعينات والثمانينات كانت هناك دراسات عديدة لاعادة التوطين فى نحو عشر قرى حول ضفاف بحيرة النوبة /ناصر تحمل أسماء القرى القديمة مثل كلابشة وجرف حسين والعلاقى وعافية وتوشكى وأبوسمبل . والسائر الآن على الطريق البرى من أسوان إلى أبوسمبل يشاهد لافتات على أيسر الطريق تشير الى طرق ودروب تقود الى مواقع بعض هذه القرى على مبعدة ٤٠ أو ٥٠ كم شرق الطريق _ فى اتجاه ضفة البحيرة . وهناك محاولات جادة لإحياء بعض هذا المشروع الاستيطانى ، لكن انجحها مشروع قرية السلام بجوار أبوسمبل قرب موقع بلانة وفرقندى القديم . يقال أن المستصلح فى المنطقة بلغ نحو سبعة آلاف فدان.

وفى تجمع قرى بلانة فى كوم أمبو ظهرت من الأحاديث والمناقشات رغبة ملحة لعودة بعض الناس الى هذه الأراضى المستصلحة . ويدحضون فكرة أن النوبى يفهم قليلا فى الفلاحة

ويدعمون رفضهم بأن الجمعية الزراعية بقرية دار السلام النوبية القريبة من بلانة/كوم أمبو ، قد حازت على المرتبة الأولى فى النشاط الزراعى من بين قرى أسوان .

وقد تبلورت الرغبات في موضوعات محددة لو تحققت _ جزئيا أو مرحليا _ فانها سوف تعيد للنوبيين الشيء الكثير من الاعتبار ورد الجميل والمستقبل الاقتصادي باعتبارهم جزء لا يتجزأ من نسيج مصر ، وباعتبار أن تنمية النوبة هو ، من البديهي، جزء من مخططات التنمية لجنوب الوادى الذى هو مشروع قومي تتبناه الدولة ولا بد من تحقيقه . وقد اخترت من بين تلك الرغبات موضوعين مهمين.

الموضوع الأول و يمثل رغبة كثير من النوبيين ، هو إعادة توطين من يرغب فى الأراضى المستصلحة حول أبو سمبل ومناطق أخرى لإقامة نوايات سكنية اقتصادية دائمة على مناسيب أعلى من ١٨٥ متر حتى لا تضار فى حالات الفيضانات العالية. ويشترك الناس هنا بمجهوداتهم الذاتية مع كل ما تقدمه الدولة من دعم فى حالات الاستصلاح الزراعى والتعمير فى أرجاء مصر . ولدى وزارة الزراعة لوائح توضح شكل المعونات الابتدائية للمستصلحين ، كالمساعدة المبدئية فى تجهيز طلمبات الرى ومياه الشرب وبعض الثروة الحيوانية وربما توجيه وارشاد زراعي... الخ..

ماذا لو تحققت مثل هذه الرغبة من أجل تعمير شواطئ

البحيرة والعودة بذلك الى المخططات السابقة بالمساعدة فى إنشاء عدة قرى لمن يرغب من النوبيين وبعض أهل الصعيد لحل عدة أزمات أسوانية على رأسها فقر النجوع سواء كان بين النوبيين أو الجعافرة أو العبابدة أو غيرهم . إذا ركبت القطار أو السيارة من أسوان شمالا ستطل عليك من الشرق تكدسات سكانية فى نجوع وقرى تختط لنفسها مواطئ أقدام بين الحجر والرمال وقد تملك زمامات زراعية متناهية الصغر غرب الطريق فى حالات محدودة . هؤلاء جميعا هم جزء من سكان جنوب الوادى يستحقون الرعاية بإعلان النوايا والبدء بها .

الموضوع الثانى هو عبارة عن أفكار يتبناها بعض النوبيين من ذوى المبادآت الفكرية . ويتلخص فى إقامة قرية نوبية سياحية عند أو قرب أبو سمبل على نحو شبيه بالقرية الفرعونية على بر الجيزة. الفكرة تسعى الى إقامة حياة نوبية تقليدية فى تلك القرية مع متسع من غرف الإقامة للسياح مبنية على الطراز النوبى التقليدى، لكى يتعايشوا مع شكل الحياة والحضارة النوبية التى شاهدوا بعضا منها فى متحف النوبة . وبذلك تطول الليالى السياحية بدلا من الوضع الحالى الذى يقضى فيه السياح بضع ساعات فى أبوسمبل ثم يعود اغلبهم فى الطائرة الى أسوان . و فى هذا إثراء للسياحة والموارد الاقتصادية لمحافظة أسوان ، ويخلق فى الوقت نفسه مجالا طيبا لعمل بعض النوبيين فى هذا القطاع

السياحى معا . ويحتاج مثل هذا المشروع الى ترخيص بإقامته و دعم عدة جهات حكومية كوزارة السياحة ومحافظة أسوان والهيئات الثقافية التى تتبنى المحافظة على التراث الحضارى كاليونسكو .

والخلاصة: النوبة التنمية تحتاج الى دعم خاص من قبل وزارة التعمير والإسكان ووزارة الشئون الاجتماعية وتأسيس مجالات عمل نسائية كمشروع مشترك بخطة متوازنة من أجل تطبيق برنامج الدولة فى تنمية جنوب الوادى ، قبل أن تلتقط جهات خارجية مثل هذه المشكلات والموضوعات بحسن نية أو بغيرها وتروجه على إنه من قبيل دفاع عن حضارة مجتمع على وشك الزوال كما يحدث الآن بالنسبة لموضع مماثل يحدث الآن لبعض النوبيين فى السودان .

(٣)
إقليم قناة السويس
قناة السويس كنز أسراره كثيرة

قيل مؤخرا إن الإنسان لا يستخدم سوى جزء من قدرة المخ وان الاتجاه الآن هو إلى الوصول إلى استخدام أكبر لطاقة المخ . والمتصور حينئذ أن الإنسان سيمتلك قدرات أكبر مما هو عليه الآن فى التفكير والابتكار وتخزين المعلومات والتذكر الخ .. وقناة السويس الآن هى مثل مخ الإنسان لها قدرات وطاقات أكبر من استخدامنا الحالى لها كمجرى مائى يربط الشرق والغرب وأضيف إليها وظيفة أخرى صغيرة متمثلة فى فيلات وشاليهات الترويح فى أبو سلطان وغيرها لكن أكبر فائدة للقناة هى تحويل بعض شواطئها لكى تكون مصدرا لناتج سلعي صناعي يخرج منها إلى المناطق المحيطة مستغلا رخص النقل البحرى المباشر من مكان الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك فى شرق المتوسط (لبنان، سوريا، الأردن ، فلسطين وإسرائيل ، قبرص وليبيا) والبحر الأحمر (السودان ، إريتريا ، أثيوبيا ، السعودية ، اليمن) وشرق أفريقيا (الصومال ، كينيا ، تنزانيا ، جزر القمر وموزمبيق) .

يمكن أن يحدث هذا التحول بإقامة " عزب " صناعية – أي قرى صناعية صغيرة الحجم متخصصة فى سلعة أو مجموعة سلع

مصاحبة لبعضها وهى بهذه الصورة يسهل أدارتها ومراقبتها وتصحيح مسارها . وسلسلة العزب هذه تمتد على طول الضفة الشرقية للقناة وتستخدم غالبها تكنولوجيا متوسطة إلى جانب تكنولوجيا عالية معاصرة فى صناعات مثل الإلكترونيات . واستخدام التكنولوجيا المتوسطة يعطى فرصة لتشغيل عدد اكبر من العمالة المصرية الماهرة ، كما ان أجور العمال هى بالضرورة أقل من التكلفة فى رأسمال المنشأة رفيعة التكنولوجيا وتكلفة صيانتها فى أجواء الصحراء المتربة دوما ، وأخيرا فإن التسارع فى التغيير التكنولوجى نتيجة سرعة الكشوف العلمية التطبيقية هى سمة العصر التى تؤدى بالضرورة إلى متابعة التغيير بشراء تجهيزات وأدوات أحدث وهو ما يشكل أعباء مالية أكبر من أن تتحملها السلعة المنتجة فى سوق المنافسة الدولية . وليس معنى هذا شراء تكنولوجيا عتيقة ولكنا ننحو منحى مشابه لهونج كونج التى تستخدم عمالة كبيرة وتكنولوجيا متوسطة فى صناعات معنية وخاصة الملابس الجاهزة وأجهزة الراديو والتلفاز والتصوير والساعات بينما تستخدم تايوان وكوريا التكنولوجيا الرفيعة جزئيا بتأثير رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية.

إن تفوق اليابان والنمور الصغيرة فى شرق آسيا يعود فى بعض أسبابه إلى الإفادة من النقل البحرى الرخيص لوقوعها جميعا على شواطئ المحيط لكن مواقع هذه البلاد غير مركزية

بالنسبة للعالم بينما موقع قناة السويس هو موقع مركزى متميز بكل المقاييس . علينا أن نستغل هذه المركزية بإقامة نشاط إنتاجى يجد سوقا بين أوروبا وآسيا وأفريقيا وينقل الإنتاج الصناعى إلى هذه الأسواق بواسطة النقل البحرى رخيص التكلفة. ولكى يتم ذلك فالمطلوب إنشاء " حارات " مائية تمتد من القناة أو بحيراتها شرقا لمسافة كيلو مترا أو نحو ذلك وعلى ضفة هذه القنوات تقام القرى الصناعية بحيث تبنى كل قرية أرصفة الشحن الخاصة بها لتسهيل عمليتى التفريغ والشحن بعيدا عن مسار القناة الرئيسى حتى لا تعرقل حركة القوافل البحرية العابرة . ويعرف كل دارس لاقتصاديات النقل أن نقاط التفريغ وإعادة الشحن من وسيلة نقل لأخرى (نقل برى إلى حديدى أو بحرى على سبيل المثال) هى أكثر النقاط تكلفة فى خط سير نقل معظم السلع لأنها تستدعى أجور عمالة وآلات رافعة وأرضيات تخزين فى التفريغ ثم إعادة الشحن فإذا كان منتج العزب الصناعية سوف ينقل مرة واحدة من المصنع إلى السفينة فان ذلك سوف يخفض من تكلفة النقل ويعطى للسلعة ميزة فى إجمالى تكلفتها – وهو ما يساعد السلعة فى سوق المنافسة هذا فضلا عن ميزة القرب الجغرافى لمنطقة قناة السويس من دول البحر المتوسط والأحمر والبحر العربى والخليج العربى هو عامل يساعد على خفض سعر النقل بالقياس إلى الموقع البعيد لشرق آسيا أو غرب أوروبا أو أمريكا الأطلنطية .

أى التكنولوجيات تختار : الشرقية (اليابان والنمور الأربعة والصين) أو ألا ورو - أمريكية ؟ الأغلب أن تختار التكنولوجيا الشرقية لان الدول الغربية تضع شروطا مجحفة فى أحيان كثيرة والأغلب أن نقل التكنولوجيا الشرقية هو عادة أوفر وربما تكون اكثر استجابة إلى مقتضيات السلع فى السوق الأساسى لها فى الشرق الأوسط وشرق أفريقيا أى أن يكون فى مقدور سكان الريف والمدن فى الشرق الأوسط شراء هذه السلع علما بأن معظم سكان هذه البلاد من نوى الدخل المحدود . والقصد إننا نحتاج على الأغلب الى صناعات تستخدم تكنولوجيا متوسطة فى الإنتاج من السيارات إلى آلات الإنتاج والأدوات الزراعية والصناعات الغذائية . فعلى سبيل المثال أين معلبات التونة المصرية فى مواجهة تونة تايلاند التى تغرق السوق المصرية ؟ وأين السيارة المصرية أمام أنواع السيارات الكورية والتركية والرومانية ؟

كيف ننفذ ذلك؟ ربما كان أحسن الوسائل وأقلها تكلفة بالنسبة لمصر هو تخصيص ارض لمشروعين أو ثلاثة مشاريع رائدة تنفذها شركات أو هيئات عامة من واحدة من نمور شرق آسيا أو اليابان أو الصين وحبذا لو كان كل مشروع من المشروعات الرائدة يتبع دولة أو هيئة مغايرة . ذلك أننا لا نعرف بالضبط قدرات التفاوض ونتائجه لكن النجاح فى مشروع صناعى أو أكثر - إذا قدر - سوف يخلق عدة أمور أهمها اشتعال الهمة

فى إنشاءات جديدة يقوم بها المستثمرون من مصريى المهاجر ومصريى الداخل وأصحاب المبادءات من الأفراد والشركات العربية بل ربما ينجذب لمواقع الصناعة فى منطقة القناة شركات متعددة الجنسيات أورو ـ أمريكية كل ذلك إلى جانب المستثمرين من شرق آسيا. ومن الأمور الأخرى الناجمة عن إقامة المشروعات الرائدة تجنب أخطاء التجربة الرائدة وتخطى عقبات كانت قد ظهرت أثناء العمل .

ولعل أهم الأخطار التى تواجه نجاح مثل هذه المشروعات هى البيروقراطية المعهودة والقوانين المتداخلة المتراكمة بتعديلات المواد لسنة كذا وسنة كذا التى تتخذ فى النهاية صور هرم مقلوب رأسه قانون عتيق وقاعدته عشرات من التعديلات فلم لا نعيد الهرم إلى وضعه الطبيعى بإلغاء كل المواد العالقة واستحداث قوانين قادرة على مواجهة المواقف الجديدة فى ظل الدعوة إلى الخصخصة ونظم التعاملات فى الأطر الإقليمية والعالمية المعاصرة - على ألا يتعدى ذلك جور على السيادة الوطنية ؟ الصورة التى نتخيلها هى صورة المشاركة بين الدولة والمستثمرين: الدولة بحق الأرض وحفر القنوات الجانبية وتقديم خدمات أخرى كإدخال محطات المشروعات ضمن شبكة الكهرباء القومية وتسهيل الحصول على الماء بمعامل تحلية مياه القناة والبحيرات كناتج فرعى لمحطات الطاقة وإمداد المحطات بالوقود الحرارى _ غالبا باستخدام

توربينات غاز طبيعى فنوفر بذلك ماء النيل لمشروعات الزراعة فى صحارى شرق الدلتا وغربها وأن تعامل الدولة الإنتاج السلعى لهذه العزب الصناعية معاملة المناطق الحرة مع عدم المغالاة فى فرض الرسوم والضرائب المتعددة على المنتجات التى تدخل السوق المصرية لسببين : أولهما انه إذا كانت فروق السعر كبيرة بين المنطقة الحرة والسوق الداخلية فان ذلك سيفتح شهية المقامرين والمغامرين الكبار إلى استخدام كافة وسائل التهرب والتهريب وثانيهما أن أى دراسة جدوى لمثل هذه المشروعات الصناعية سوف تأخذ فى حساباتها الأولية السوق المصرية الكبيرة كأول وأضمن أسواق الشرق الأوسط للسلع المنتجة .

أما الطرف الثانى - أى المستثمر - فيقدم رأس المال والمصنع والخبرة فى الإدارة وفى الإنتاج وفى التسويق ، ويتم التعاقد لفترة قد لا تزيد على ربع قرن ربما كان هذا هو العمر الافتراضى للمصانع الحديثة فى الوقت الراهن وذلك لكى يمكن إعادة تجهيزها بمعدات أحدث ، وبعد هذه الفترة ينتقل المشروع إلى شركة مساهمة مصرية ربما مع بقاء الشركة الأصلية كمصدر خبرة واستشارة . ولعل الإدارة هى مشكلة المشاكل فى مصر بحيث يقال تجاوزا أن الإدارة هى مشكلة مصر الوحيدة لهذا وضعت الإدارة فى الصدارة حتى نأخذ تدريجيا بنظم الإدارة المناسبة .

أخيرا فإن هذه كلمات ليست فنية وإنما هى صورة التخطيط الإقليمى لعنصر واحد - الصناعة - يدور فى فلكه عناصر التخطيط البشرى الأخرى لإقليم القناة وكذلك فإن هذه الكلمات هى من أجل التأكيد على أن الوقت أزف لاستفادة أكبر من قدرات القناة . صحيح ان حصيلة العبور تشكل الآن نسبة عالية من الناتج المحلى العام لكن إضافة المشروعات الصناعية إلى شرق القناة سوف يؤتى أكُلا كثيرة على رأسها خلق وظائف لكثير من العاطلين وتعظيم الإفادة من الموقع البحرى المتميز لإقليم مصرى حساس طوال العصور بتحويله إلى بؤرة نشاط ومركز ثقل سكانى واقتصادى معا .

شرق التفريعة
رؤية جغرافية للمشروع
(مشروع شرق بورسعيد)

فى ٢٢ و ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨ عقد أول مؤتمر عن شرق التفريعة فى مدينة بور سعيد برعاية رئيس مجلس الوزراء واشتراك مجموعة من العلماء والباحثين من هيئات مختلفة منها الجمعية الجغرافية المصرية ، والجمعية العلمية العربية للنقل ، والجمعية البحرية المصرية وجمعية المهندسين البحريين ، وجمعية زملاء معهد المهندسين البحريين البريطانيين ، وبالتعاون مع محافظة بور سعيد والهيئة العامة لميناء بورسعيد وشركة بور سعيد لتداول الحاويات والبضائع . حشد كبير ضاقت به قاعة اجتماعات فندق سونستا ، وفيهم الباحث والتجريبى ورجل البحر المستثمر الذى يريد أن يعرف أين هو من هذا المشروع الضخم .

كان برنامج المؤتمر مليئا بالمحاضرات والتعقيبات واحتدام النقاش على مدى ثمانى جلسات غنية بالرأى والرأى الآخر ، بالتوضيح والمقارنة مع موانئ أخرى عملاقة فى حوض البحر المتوسط والخليج العربى وجنوب شرق آسيا والى جانب ذلك كانت هناك دراسات عن الطاقة المتوقعة للميناء الجديد والموانئ المنافسة

مثل حيفا فى إسرائيل وليماسول فى قبرص ومرسين فى تركيا وبيريه فى اليونان ، وكلها فى شرق البحر المتوسط وتردد كثيرا اسم ميناء جبل على فى دبى على أنه نموذج للنمو السريع الفعال برغم أن علاقاته المكانية أقل من الموقع الفريد المتميز لمشروع شرق التفريعة الذى رؤى تسميته شرق بور سعيد ، وربما حرصا من الهيئة البورسعيدية على تثبيت هويته داخل حدود المحافظة ، علما بأنه مشروع قومى بكل معانى المكان والمال والمصلحة . ومشروع كبير مثل شرق التفريعة لابد أن يواجه مشكلات يبحث لها عن حل . وهذه المشكلات لا تختص فقط بالتصميم والإنشاءات الهندسية ، بل أيضا فى نوع التشريعات المصاحبة لكى تسهل إدارته وقدرته التنافسية مع موانئ مماثلة الوظيفة ، ومشكلات تسويق الميناء وخدماته إقليميا بين الخليج وشرق المتوسط .

مشكلات التصميم والإنشاء مرتبطة أساسا بظرف طبيعى هو نوع التربة ، ومعروف جيولوجيا ومورفولوجيا وجغرافيا أن تربة سهل الطينة تركيبة خاصة جدا ، فقد تكونت خلال تاريخها الجيولوجى من تراكم إرسابات نيلية حين كانت مصبا لفرع مندثر من فروع الدلتا هو الفرع البيلوزى أرسبت على قاع البحر بتكويناته الرملية وطينه البحرى فى صورة طبقات متعاقبة من الطين والرمال تمتد إلى أكثر من مائة متر عمقا ، ثم حدث انخفاض تدريجى للأرض أدى إلى تكوين تربة سبخية شديدة الملوحة ذات أنواع مختلفة من تراكيب سطح الأرض منها

مساحات كبيرة ذات قشرة ملحية سميكة ، حيث التبخر الشديد وملاحات شاطئيه يفصلها عن البحر شريط رملى رفيع وتربة مستنقعية فى الأرض المنخفضة ذات المنسوب القريب من منسوب سطح البحر بين الملاحات والسطح ذى القشرة الملحية الصلبة . وليس هذا سوى وصف عام يحتاج إلى جسات حقلية متعددة وليس فقط الجستين التى أشارت إليهما أحد البحوث التى ألقيت فى المؤتمر ، وحتى تلك الجستين أفصحت عن الكثير من مشكلات الإنشاء ، وقال المتحدث إنه يمكن معالجة المشكلة بطريقة دق خوازيق تصل إلى عمق ستين مترا أو تزيد تحت كل بناء عليه أحمال كبيرة ـ سواء كان ذلك مصنع أو مخازن تشوين الحاويات ـ بطبيعة الحال هذا هو الحل الإنشائى لمثل هذه التربة كى لا تهبط المنشآت والأبنية وتحتاج إلى صيانة أو إعادة بناء ، لكنه حل شديد التكلفة بالنسبة للدولة والمستثمرين ، فهل نحن كمن ينطبق عليه المثل الشائع : المضطر يركب الصعب من الأمور، فهل نحن المضطر ؟ سؤال مفتوح .

لا شك فى أن هذا المكان جغرافيا له ميزات عديدة أعظمها أنه على الطريق العالمى لقناة السويس مباشرة وهو فى حد ذاته مبرر قوى لإنشاء ميناء محورى تتداول فيه حاويات دول شرق المتوسط والبحر الأحمر ، وربما شرق إفريقيا أيضا ، وذلك على عكس الموانىء المنافسة الأخرى التى تقع بعيدا عن طريق القناة الملاحى، فهل حجم تداول الحاويات المعتمدة فى مخطط الميناء (٣١,٥

ملايين حاوية سنويا) يبرر التكلفة الباهظة للإنشاء على مثل هذه التربة ؟ وهل التشريعات الخاصة بهذا الميناء ستضمن تداول الحاوية فى أقل من دقيقة زمن كى يصبح ذلك قيمة مضافة لحساب الميناء ، كما هو الحال فى الموانىء المحورية المليونية ؟ وهل سيكون التفريغ والشحن وإعادة الشحن بعيدا عن التعامل البيروقراطى المعهود ، وبخاصة تنازع السلطات بين المالية والجمارك والأمن وسلطة الميناء وغير ذلك ؟ وما هى أشكال هيئات وشركات الشحن ونقابات العاملين ؟ وهل ستكون هناك تجهيزات كمبيوترية مبرمجة للخدمة السريعة للحاويات ، واتصالات على مستوى عال من الحداثة والتحديث مع شركات سفن الحاويات العالمية وأسواق تجميع أو تصريف الحاويات ؟ وما هى طبيعة وأعلام شركات سفن الروافد الصغيرة التى تنقل الحاويات من الميناء المحورى فى شرق التفريعة الى موانئ شرق المتوسط والبحر الأحمر ؟

لماذا التركيز على الحاويات ؟ إن الميل العام للنقل البحرى السلعى عالميا يميل باستمرار إلى نمط النقل بالحاويات بديلا لسفن البضائع العامة لأسباب كثيرة منها تجنب الفاقد وسرعة التداول ، وهما ميزتان تعادلان مزيدا من الربح من المنشأ إلى الناقل والمستورد ، وفى إحصائية هيئة قناة السويس عن الحركة فى القناة فى الأشهر الستة الأولى من العام الحالى (١٩٩٨) إن الحمولة الصافية العابرة للقناة كانت تتصدرها الحاويات بـ ٧٤

مليون طن يليها البترول بنحو ٤٦ مليون طن ثم السفن حاملات السيارات نحو ٣٥ مليون طن وأخيرا سفن البضائع العامة والسفن مختلطة الوظيفة نحو ١٣ مليون طن . هذه أرقام مشجعة على تخصيص الميناء الجديد للحاويات بصورة أساسية ، خاصة إذا علمنا أن بناء سفن الحاويات الجديدة فى ترسانات العالم المختلفة تنحو إلى جيل من سفن الحاويات أكبر من الحالية .

والمشروع فى شرق التفريعة يتضمن أيضا إنشاء منطقة صناعية كبيرة جنوب الميناء مباشرة ، فهل ستصبح هذه المنطقة ضمن المناطق الحرة ؟ وما هو مفهوم المنطقة الحرة فى مصر ؟ نعرف أن هناك أشكالا متعددة منها المنطقة الحرة والميناء الحر والمدينة الحرة ؟ وقد أكدت كثير من البحوث ضرورة إلغاء هذه التشريعات المتعددة وإدراجها كلها فى تشريع واحد واضح يفوت فرصة التلاعب بالنصوص القانونية من خلال التفسيرات المتعددة .

وقد اعترض الكثيرون على مبدأ بيع الأراضى فى المنطقة الصناعية وفضلوا عليه نظام التأجير وحق الانتفاع لمدة ٤٠ – ٥٠ سنة مع بقاء الأرض ملكا للدولة لأن ذلك أكثر ربحية للدولة ومنعا للمضاربة على الأراضى ورفع قيمتها الفعلية بدون مقابل حقيقى ، ويرى هؤلاء أن دخل الدولة من القيمة الايجارية المدفوعة على مدى حق الانتفاع سيكون أعلى من قيمة بيعها الآن ، وتظل الأرض بعد

ذلك ملكا للدولة تؤجرها كما تشاء . وكذلك كانت هناك اعتراضات على المساحة المخصصة للميناء المحورى ٢٢,٥ كيلو متر مربع إنها ضيقة لا تسمح بتوسعات ضرورية مستقبلية ، خاصة أن المنطقة الصناعية (٨٧,٥ كم مربع) تلى الميناء جنوبا فتحجم امتدادات الميناء فى المثلث الضيق بين التفريعة وبحيرة الملاحة ، فإذا كانت أراضى المنطقة الصناعية قد بيعت ، فإن سلطة الميناء مضطرة إلى شراء أرض التوسعات من المستثمرين بأسعار عالية جدا بالقياس إلى سعرها الأصلى . ومن بين ما ذكر أن هناك فرص عمل وإسكان فى أرض المشروع ، فأين هى المدينة السكنية التى تستوعب نحو مائة ألف أو يزيد وليس لها وجود على المخطط المعروض كأن البشر ليس لهم حساب . وقيل عابرا أن المنطقة السكنية ستكون جنوب المنطقة الصناعية ، فهل يجوز أن ننقل أسوأ خبراتنا فى القاهرة وحلوان ، حيث تلقى الصناعة بملوثاتها فى جو المدينة ، ألا نعلم أن الرياح السائدة فى مصر عامة هى الشمالية ، وأن المدينة المقترحة ستقع فى مهب التلوث الصناعى؟

وأخيرا لا شك أن لدى مصر مشروعات تنمية طموحة كثيرة منها اثنان فى منطقة القناة رأس خليج السويس وشرق التفريعة . واحد فى الجنوب والآخر فى الشمال فماذا عن بقية منطقة القناة ؟

فى مارس ١٩٩٦ نشرت فى جريدة " الأهرام " موضوعا موجزا عن ضرورة تعظيم منطقة القناة بإنشاء سلسلة من المناطق

الصناعية متوسطة التكنولوجيا على طول الضفة الشرقية للقناة على أن تبنى هذه المصانع على حارات مائية متعامدة على القناة بطول بضع مئات الأمتار تمتد من القناة شرقا إلى الداخل الغرض من التركيز على الصناعات متوسطة التكنولوجيا غرض مزدوج : الأول أنها صناعات أقل تكلفة فى رأس المال وأكثر عمالة بشرية مما يساعد على إيجاد وظائف للمصريين - وهو مطلب مهم في ظل الظروف السكانية والاقتصادية الحالية ، والغرض الثانى أن ناتج الصناعة متوسطة التكنولوجيا رخيص وقادر على اكتساب السوق الفقيرة لكتل السكان الريفيين فى مصر والسودان والصومال وغيرها من بلاد البحر الأحمر وشرق إفريقيا .

وعلى سبيل المثال ، فإن المنطقة الصناعية الحالية فى مدينة الإسماعيلية كان يمكن أن تكون فى شرق القناة أمام الإسماعيلية بدلا من موقعها الحالى فى غرب المدينة . الموقع الحالى له سلبيات أولها أنه يحجم نمو الإسماعيلية غربا ، وثانيها أنه يساعد على تلويث جو الإسماعيلية ، وثالثها أنه كان يمكن استصلاحه كأرض زراعية وحزام أخضر يقى المدينة من هبات الرياح شديدة الأتربة ، لأن التربة هنا طينية جافة مفككة كونتها فروع النيل القديمة المندثرة ، أما موقع الصناعة شرق القناة ، فليست له هذه السلبيات ، بل إن له إيجابية إعمار الجانب الشرقى بما يتضمنه من تدعيم استراتيجي للقناة يعرفه العسكريون . فهلا فكرنا أيضا

فى هذا المجـال الحـيـوى الوسـيط من الصناعـات إلى جـانب المشروعات الكبرى فى خليج السويس وشرق التفريعة ؟.

وهلا فكرنا مسبقا فى حماية البيئة من ناتج الصناعات وكمية التلوث البحرى والصرف الصحى فى خليج السويس وأثره على مصير القرى السياحية فى العين السخنة ورأس سدر ، أليست رأس سدر من الأهمية بحيث رأت الدولة إنشاء مطار دولى قريب منها هل المطار لخدمة السياحة وحركة النقل فى منطقة جنوب السويس أم لخدمة منطقة الصناعة الجديدة فى شمال خليج السويس؟

وفى الشمال فى المنطقة بين التفريعة وبحيرة البردويل توجد بحيرتا الملاحة الكبرى والصغرى اللتان تكونان ملجأ مهما لطائر الفلامنجو والطيور المهاجرة فى شرق المتوسط الملجأ المهم الثانى فى البحر المتوسط هو فى منطقة مستنقعات الكامارج فى دلتا نهر الرون فى جنوب فرنسا ، الذى يحافظ عليه الفرنسيون بشكل ممتاز ، أما فى شرق التفريعة ، فقد رأينا مخطط الميناء يجور على نصف بحيرة الملاحة الكبرى ، والنصف الآخر سيقع لا محالة تحت طائلة التلوث البحرى والنمو المكانى للميناء أو مشروع إنشاء مطار دولى ، الذى هو ضرورى لخدمة المنطقة الجديدة .

فأين نحن منهم فى مجال المحافظة على البيئة التى يتشدق بها الكثيرون ؟

مشروع شرق التفريعة
مصير ومقترحات

نشرت الأهرام فى ٩ سبتمبر ٢٠٠٠ تقريرا على جانب كبير من الأهمية حول قرارات اللجنة الوزارية للمشروعات القومية. وملخص القرارات بالنسبة لمشروع شرق التفريعة يتفق والجملة المشهورة "يعود الحال لما كان عليه" . لقد بدأ هذا المشروع منذ ١٩٩٨ بطموح كبير: ميناء حاويات محورى ومنطقة صناعية ومدينة سكنية ومطار دولى .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨ كتبت فى الأهرام رؤية جغرافية للمشروع تساءلت فيه على أى أرض سوف يبنى المشروع وأية خسارة بيئية يجنيها ؟ سهل الطينة هو فى الحقيقة جيولوجيا تربة ملحية سميكة تكونت ، باختصار، من تعاقب ارسابات رملية وطين بحرى لأكثر من مائة متر عمقا فوق مياه جوفية بحرية . وهى بذلك جغرافيا وعمرانيا تربة معادية للبناء بأى تكنولوجية إلا بتكلفة قد تفوق العائد المرجو. وأنه لا يجب البدء فى المشروع إلا بعد إجراء جسات عميقة عديدة على التربة للاطمئنان على سلامة الأبنية المقامة عليها . وتحتاج أيضا الى تجارب وتحليلات معملية للتأكد

من أن عوامل الشد والجذب لهذه التربة الملحية لن تكون ذات آثار ضارة عند فصلها عن المياه الملحية بالسدود والحوائط الأسمنتية الى أعماق كبيرة .

ويتضمن سهل الطينة بحيرتين هما الملاحة الكبرى والصغرى وفيهما مجالات نشاط سمكى كبير ، فضلا عن أنهما ملاذ للطيور المهاجرة بخاصة طائر الفلامنجو الذى يجد هنا بيئة صالحة نادرة في حوض البحر المتوسط قد لا يكون لها نظير سوى مستنقعات سهل الكامارج فى جنوب فرنسا الذى يتمتع فيها بحماية حقيقية .

تجاهل مخططو المشروع كل هذا . بل كان المشروع يتضمن ردم البحيرتين باعتبار أن عائد الميناء المحورى والصناعة والمدينة والمطار أجدى من زريعة السمك أو المحافظة على طريق هجرة موسمية للطيور . والأدهى أنهم خططوا المدينة السكنية جنوب المنطقة الصناعية ضاربين عرض الحائط بمدى التلويث الصناعى الغازى والسمعى للبيئة والمناخ وصحة الناس . كما أن الجهاز الحكومى للمشروع باع للمستثمرين الصناعيين الأرض برغم صيحات الاعتراض على مبدأ البيع ,وأن يكون بديله تخصيصا إيجاريا لمدة معينة رجحت أن تكون ٥٠ سنة وبذلك تظل الأرض ملكا للدولة .

لا نعرف ماذا تم خلال سنتين ، لكن قرارات اللجنة الوزارية العليا أوضحت أن نحو ثلثى المستثمرين انسحبوا وسحبوا الأموال

التى دفعوها . لماذا؟؟ هل هذا بسبب قرار أن يدفع المستثمرون تعويضات زارعى السمك بدلا من الحكومة ؟ أم أن المسألة أبعد من ذلك بعد ظهور مصاعب تربة سهل الطينة والتكلفة العالية التى سيتحملونها فى حالة المضى فى مشروعاتهم الصناعية أو غيرها من المشروعات التجارية والخدمات ؟ أم أن الاستثمار فى مشروعات شمال غرب خليج السويس (منطقة عين السخنة :الميناء وتخصيصات الصناعة) بدا أقل مخاطرة وأعلى عائدا ومن ثم أكثر جذبا من شرق بورسعيد ذو الإشكاليات المتعددة .

والواقع أننا فى مصر نبدأ مشروعا ووراءه مباشرة مشروع مشابه منافس له . وهو ما يسبب إحباطا إما لعدم التنسيق بين الهيئات والوزارات القائمة بتخطيط المشروعات ، وإما لأشياء ودوافع غير مرئية .

والخلاصة أننا نتبنى فى ذات الوقت مشروعين متشابهين: ميناء وصناعة ومدينة سكنية فى منطقة واحدة غير بعيدة عن بعضها : الأولى فى شمال قناة السويس والثانية فى جنوبها _ أى فى مجال جغرافى ضيق لا يزيد طوله عن مائتى كيلومتر بين شرق بورسعيد وجنوب السويس !

وحيث أن الظروف البيئية والجيولوجية فى شمال غرب خليج السويس أفضل بكثير من ظروف سهل الطينة ، فلابد أن الرهان الآن هو على مشروعات العين السخنة وليس شرق التفريعة .

وثمة ملاحظة مهمة أن المشكلة الأساسية فى المشروعين هى تدبير المياه العذبة اللازمة للصناعة وأشكال الحياة العمرانية . علما بأن مياه النيل محدودة ولا تستطيع الوفاء باحتياجات مصر المستقبلية . فما بالنا لو أضفنا أعباء أخرى . هذا قدرنا ويعرف المسئولون أن علينا أن نخطط بدقة بالغة فى استخدام مياه النهر المتاحة فى ضوء مشروعات الاتفاقات المستجدة لإعادة تقسيم مياه النيل بدخول أثيوبيا وغيرها فى هذا المضمار مما قد لا يجعلنا نتفاءل بالمستقبل القريب . وربما اضطررنا الى الالتجاء الى مشروعات مكلفة لتحلية مياه البحر . فالأمر إذن يحتاج الى رؤية شاملة اقتصادية سياسية عمرانية مائية تتدارسها وتحدد أطرها بين المكسب والخسارة لجنة على أعلى مستوى ممكن لأن الموضوع هو حياة مصر .

وحسب قرارات اللجنة الوزارية للمشروعات القومية فى سبتمبر الماضى نجد أن مشروع شرق التفريعة قد انكمش الى ميناء حاويات فقط بدلا من المشروع الأصلى ولكن هل سيصبح ميناء محوريا يتعامل فى ملايين الحاويات ؟ ومما لا شك فيه أن سوق مصر لا تحتاج الى ميناء جديد بهذه السعة ، فلدينا ما يكفينا فى دمياط وبورسعيد ومشروعات غرب الإسكندرية وعين السخنة . وكما يعلم المختصون أن للميناء المحورى متطلبات أساسية منها البنية التحتية وبخاصة الطرق الحديدية والبرية والمطار وأحواش كبيرة للتخزين وأسطول سفن صغيرة لإعادة

تصدير الحاويات الى الموانىء المتجهة إليها .

صحيح أن الموقع الجغرافى لشرق التفريعة هو موقع ملائم تماما لاستقبال وإعادة توزيع وتصدير الحاويات باعتباره يقع على قمة الطريق البحرى العالمى بين الشمال والجنوب لتغذية احتياجات النقل لدول حوض البحر المتوسط الشرقى بصفة خاصة . لكن البحر المتوسط قد امتلأ بموانىء الحاويات المحورية فى إيطاليا واليونان وقبرص وتركيا ومشروع تطوير موانىء أسدود الإسرائيلي وبيروت وتارنتو فى جنوب إيطاليا الخ.. فهل دخلنا عصر الموانىء المحورية متأخرا ؟

والمسألة ليست فقط الموقع والمنافسة ولكنها تحتوى على عدد كبير من الاحتياجات على رأسها الموضوعات التقنية والتلاءم البشرى بالتدريب المستمر على النظام الكومبيوترى فى التشغيل والحفظ والمراجعة ، وكلها أشياء يمكن حلها بدرجات متفاوتة من النجاح . لكن المشكلة العويصة التى قد نواجهها هى النظم الإجرائية وفلسفة إدارة الميناء فى مواجهة المركزية المتشددة التى نعرفها فى مصر . فهل يمكن أن يصبح الميناء المحورى ومنطقته الحرة شديد الاستقلال فى اتخاذ القرارات والتمويل والقروض والتجديد والتنمية وعقد الصفقات مع شركات ومكاتب من أى جنسية لإقامة مكاتب ومخازن وبعض الصناعات التجميعية وإعادة الشحن _ هل يمكن ذلك دون تدخل مركزى ؟ وعلى سبيل المثال

فإن أسباب نجاح مينائى جبل على ودبى فى الإمارات العربية المتحدة كثيرة أدت الى أوضاع متميزة منها : أن هناك ١٤٥٠ شركة من ٨٥ دولة تتعامل مع تلك الموانى . ٧٤٪ من التعاملات هى تراخيص تجارية و ٢٢ ٪تراخيص صناعية فى المنطقة الحرة و ٤٪ تراخيص خدمات أساسية ، وتعامل مع ١٢٥ شركة من كبريات خطوط سفن الحاويات العالمية فضلا عن مطار دبى المحدث على أحسن الأساليب والذى يخدم ٨٠ شركة طيران تتجه الى ١٣٠ وجهة ، وخدمات غير محدودة للاتصالات الدولية مع ١٧٥ دولة اتصال مباشر بالتلفون والفاكس والبريد الإلكترونى . هذه المؤهلات مع مرونة الجهاز الحكومى جعلت هيئة موانىء دبى "جافصا" تصف نفسها بأنها "بوابة العالم" . علما بأنه ليس وراء دبى سوقا كالسوق المصرية ولا موقع مماثل لمصر . لكن المرونة الإدارية الشديدة هى وراء هذا النجاح الهائل فى محيط غنى فى بلاد الخليج ومحيط فقير فى الهند وباكستان . ويمكننا الاستطراد كثيرا لكن الخلاصة أن وراء نجاح موانىء دبى تاريخا إداريا سياسيا تجاريا مرنا طوال قرن من الزمان ، بينما وراءنا تاريخ إدارى بيروقراطى مركزى متشدد زمانا طويلا . فهل ننجح فى تعديله لمواكبة العصر ومتطلبات مصر التنموية ؟

فى مارس ١٩٩٦ كتبت فى جريدة الأهرام موضوعا مختصرا عن ضرورة تعظيم إمكانات قناة السويس مفاده أن تهيئ الدولة مخططات وبنية أساسية يستفيد منها القطاع الخاص وذلك

بإنشاء سلسلة من العزب الصناعية متوسطة التكنولوجيا على الضفة الشرقية من القناة كصناعات كهربائية وإلكترونية وملابس جاهزة وتجميد أسماك وأطعمة وغير ذلك _ على أن تبنى هذه الصناعات على حارات مائية تأخذ من القناة ، وبطول كيلومتر أو نحوه فى عدة أماكن شرقى القناة مثل شرق كل من الدفرسوار والإسماعيلية والبحيرات المرة والشط الخ.. وعلى أن تكون كل عزبة صناعية مهيأة أيضا لسكن العاملين والقائمين بالخدمات الضرورية دون التورط فى إنشاء مدن أو قرى كبيرة تصبح بعد قليل مشكلة عمرانية كما يحدث دائما عند إنشاء مدن جديدة فى ممارساتنا الحالية .

الغرض الأول: من التركيز على الصناعة متوسطة التكنولوجيا متعدد المنافع . منها أولا رخص أدوات الإنتاج وبساطتها لمثل هذه الصناعات فى السوق الدولية وسهولة التعامل معها مع تدريب متوسط . ومنها ثانيا أنها توفر عمل لأيدى عاملة كثيرة لأن مثل هذه الصناعات لا تقوم على آلية عالية التكلفة قليلة العمالة . وأخيرا أنها توفر سلعا رخيصة فى متناول جملة الفقراء فى مصر وبعض بلاد البحر الأحمر وشرق أفريقيا .

الغرض الثانى: من إنشائها شرق القناة هو نوع إقامة كثافة العمران الإستراتيجي الذى يعرفه الاستراتيجيون والعسكريون لتأمين القناة من جهة الشرق .

والغرض الثالث والأخير : هو الاستفادة من قناة السويس كشريان مائى للنقل البحرى الرخيص مباشرة من أرصفة العزب الصناعية شمالا الى البحر المتوسط وجنوبا الى البحر الأحمر. وليس صعبا تنظيم مرور سفن الشحن الصغيرة التى تنقل خامات ومنتجات العزب الصناعية ذهابا وإيابا فى القناة جنبا الى جنب قوافل السفن الكبيرة العابرة . وربما ساعدت عوائد هذه الصناعات فى تمويل جزئى لعملية ازدواج مسار القناة بكامل طولها .

والخلاصة: أن تنمية مثل هذه الصناعات على طول القناة ـ إضافة الى الصناعات المختلفة الراهنة والمستقبلية فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد ـ سوف يساعد على أن تصبح منطقة القناة برمتها مجالا نشطا للعمل وبالتالى لجذب السكان بدلا من الحشر فى عشوائيات وطفيليات المدن المصرية .

(٤)

مصايف الساحل الشمالى: نظرة نقدية الساحل الشمالى والتاريخ العسكرى لمصر

الساحل الشمالى هو الواجهة المصرية على عالم البحر المتوسط ومجموع علاقاته الحضارية منذ عصور قديمة . لكنه كان لبضعة آلاف من السنين ذو علاقة سلبية أيضا فيما يختص بالسلامة القومية لأنه كان معبر أقوام وشعوب غزت مصر أو أرادت غزوها وهزمت فى معارك ضارية بين المصريين وهؤلاء الطامعين فى غنى مصر الخضراء .

كانت المنطقة الساحلية إذن ومنذ الدولة القديمة الى أواخر الدولة الحديثة الفرعونية مسرحا لعمليات عسكرية شبه دائمة ضد القبائل السامية القادمة عبر فلسطين نتيجة ضغوط وغزوات الشعوب الهندوأوربية للشرق الأوسط فى إيران والأناضول منذ الألف الثانية قبل الميلاد . وكذلك حاربت قبائل البربر من التحنو، والمشوش القادمين من برقة وشمال أفريقيا وصدت شعوب البحر من الإغريق وغيرهم الذين قدموا فى هجرات متتالية الى سواحل مصر الغربية وسواحل الدلتا نتيجة ضغوط هجرات الشعوب الهندو أوربية فى البلقان والأناضول . وقد أدت هذه الحركات

الكبيرة للشعوب الضاغطة الى أن تبنى السلطات المصرية سلسلة من القلاع ومراكز الاستطلاع والمراقبة بطول سواحل سيناء والسواحل الغربية . وكانت أهم القلاع فى الشرق بليزيوم (الفرما قديما وبالوظة حاليا) وربما كانت أبعد القلاع فى الغرب هى فى منطقة مطروح الحالية .

أما سواحل الدلتا فقد كانت البحيرات والمستنقعات والمصبات الكثيرة لفروع الدلتا خط دفاع طبيعى تحتمى خلفه الدلتا الغنية . لكن لأهمية الاتصالات التجارية البحرية لمصر فى شرق المتوسط الى فينيقيا وقبرص والأناضول وكريت فقد أنشأت مصر منذ الدولة القديمة أسطولا بحريا (خفر سواحل) للمراقبة ومطاردة المتسللين على طول السواحل وخاصة سواحل الدلتا وسيناء فضلا عن أسطولها التجارى والعسكرى الذى يستخدم فى الحملات البرية البحرية على سواحل الليفانت .

هذه السمة العسكرية للساحل الشمالى ظلت تواكب مصر خلال كل العصور . فمن الشرق جاء الأشوريون والفرس وعرب الإسلام والعثمانيون وأتراك الحرب العالمية الأولى والإسرائيليون ، ومن الغرب برا وبحرا جاء الرومان والفاطميون ونابليون والإنجليز وقوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لكل هذه المداخلات الشعوبية والإمبريالية فقد نشأت واندثرت عشرات المدن والقرى الساحلية بأسماء متعددة غالبيتها

يصعب تتبعها مكانيا واتساعا . وربما كانت الأسماء في العصر الهلنستي والروماني أكثرها تحقيقا : كانوب هي أبوقير وراقودة معروفة محل كوم الشقافة وتابوسيرس هي أبوصير والى جوارها تينيا ثم لوكابسيس هي مارينا والعلمين ثم أمونيا أو باريتونيوم هي البرطون في العصر العربي وهي مطروح حاليا ، وإنيسفورا هي سيدي براني وكاتابثوس هي السلوم ، وميريوتس أو ماريا هي مدينة وبحيرة مريوط التي كانت أضعاف مساحتها الحالية وأكثر سكانا وعمرانا وإنتاجا وتجارة ، و مرمريكا هي مراقية عند العرب. وفي شمال سيناء وحسب بطليموس السكندري نجد رافيا هي رفح ورينوكورورا هي العريش وسربونيس هي بحيرة البردويل وكاسيوس هو كثيب القلس على ساحل البردويل الشمالي وبليزيوم هي الفرما الخ .. وما زالت الأبحاث الأركيولوجية نشطة في بعض الأماكن لتدلنا على قيمة الشواطئ الشمالية استراتيجيا وعمرانا مما لا زلنا نجهله .

أسباب تأخر اقتصاديات الإصطياف الساحلى؟

منذ أمد بعيد ، وبحكم ظروف مصر المناخية ، لم تكن هناك حاجة الى مصايف على سواحل مصر الشمالية . فأرض مصر كانت تقع فى معظمها فى ظل مناخ أقرب الى الاعتدال معظم أشهر السنة . فى الشتاء الجو غالبا مشمس نهارا عدا أيام النوات وتساقط المطر وتكوينات السحب البديعة التى تتفاعل مع أشعة الشمس فى صور أوحت للمصريين منذ القدم بكينونة آلهة السماء . وفى الصيف كانت المساحات الخضراء حول المدن والقرى تسهم مع نمط البناء من الطوب اللبن أو الحجر فى تخفيض درجة الحرارة داخل البيوت مع وجود الشبابيك المواجهة لرياح الشمال والمشربيات التى تقلل تسرب أشعة الشمس داخل الحجرات ـ كلها عوامل ساعدت على مرور تيارات هوائية ملطفة . باختصار كان الناس يتعايشون مع البيئة المصرية سواء فى المدن أو القرى بطريقة فيها إبداع التجربة الحضارية آلاف السنين .

لهذا فعلى الأغلب لم يكن سكان القاهرة والمدن الداخلية فى حاجة الى رحلة الصيف الى الساحل لأسباب عدة منها:

١ ـ غالب البيوت مبنية بالحجر الذى لا يساعد على البناء لأكثر من خمسة وستة طوابق . هذا فضلا عن أن معظم البيوت ملكا لساكنيها ولا تزيد عن طابق أو إثنين وبالتالى فإن موانع اجتماعي- كانت تحول دون انتشار واسع لنمط العمائر العالية حفاظا على خصوصية العائلة حين تقضى بعض الوقت فى حوش البيت أو السطح فى ليالى الصيف . لكن نمو سكان القاهرة بنسب عالية أدى الى تغير البناء الى أبراج الأسمنت والزجاج فكان ذلك من دواعى الحاجة الى المصيف الساحلى .

٢ ـ كانت ضفاف النيل ونزهة القوارب الشراعية فى برك وبحيرات القاهرة قبل تجفيفها فى القرن ١٩ (مثل برك الأزبكية والفيل والحبش) تشكل العنصر الأساسى فى حركة ناس القاهرة صيفا . وأذكر أن الضفة الجنوبية للجزيرة بما فيها حديقة النزهة كانت مفتوحة أمام الناس للتمتع بليالى صيف القاهرة البديعة قبل أن تقتطع منها مساحات لشيراتون الجزيرة ومبنى قيادة الثورة وكازينو قصر النيل . وبالمثل كانت ضفاف النيل فى روض الفرج وبولاق وعند القصر العينى والمنيل وبين فم الخليج وكوبرى الملك الصالح حيث الأشجار الضخمة تمثل انفراجات مجانية للناس لقضاء ساعات فى الهواء الطلق والتمتع بمنظر النيل الزاخر بماء الحياة .

٣ ـ كان الكثير من سكان المدن المصرية الكبرى ما يزالون

مرتبطين بأهلهم فى الريف وبعضهم كان حريصا على قضاء بعض الصيف فى القرية استمرارا لعلاقة الأبناء بأقاربهم وأملاكهم . وبطبيعة الحال فإن مناخ الريف كان ألطف من المدينة بحكم المساحات الخضراء الواسعة وخامة البناء التى تقلل من حر الصيف .

٤ ـ بعض المصريين كانوا يسافرون الى المصايف اللبنانية الجبلية الجميلة مثل مناطق جزين وضهور الشوير وصوفر . وكذلك كان البعض الذين لهم أقارب فى تركيا يذهب الى اسطنبول وغيرها من المدن التركية . وأخيرا يصطاف المثقفون القادرون وأسر الأغنياء المتنورين فى فرنسا وسويسرا حيث تساعد ثقافتهم الفرنسية على الاستمتاع والمزيد من المعرفة والتعارف . وبالمثل كان بعض أبناء الجاليتين اليونانية والإيطالية يذهبون الى بلادهم صيفا لتدعيم الروابط الثقافية مع أصولهم فى جنوب أوروبا .

تاريخ وأنماط المصايف الشمالية والنمو الجائر

فى هذا المجال نلاحظ ثلاثة أنماط من المصايف أولهم شواطئ ضواحي وغرب الإسكندرية والثانى انتشر على سواحل الدلتا وتمثله رأس البر خير تمثيل ، أما الثالث فهو قرى المصايف الحديثة التي تمثل مشكلات عويصة . وكان مجال امتداد النمط السكندرى فى اتجاهين أولهما شرقا الى الرمل بشواطئه وجوناته، وثانيهما الامتداد غربا على طول الساحل فى نقاط متعددة أهمها العجمي ومطروح . وكان الرواد الأول لهذه المصايف هم أثرياء الإسكندرية والقاهرة وبعض أبناء الجالية اليونانية يصطافون ويقدمون الخدمات اللازمة بحيث كانت تلك المصايف أشبه بالقرى والمدن الإغريقية الصغيرة تنتثر على طول شارع خدمات رئيسى (فنادق ودكاكين صغيرة ومطاعم وكازينو) وتحتضن رمال الشاطىء عن قرب بحيث لا تعيق الرؤية العامة للبحر الذى يظل مفتوحا أمام الجميع لممارسة السباحة أو صيد الأسماك وغيرهما من مباهج الاستمتاع بحرية الحركة والنشاط الصيفى بعيدا عن روتين حياة المدينة بقية العام .

أما نمط رأس البر فالغالب أنه نمط مصرى صميم نشأ عن

رغبة سكان دمياط فى التحرر صيفا من كثافة السكن فى المدينة وضجيج أعمالها الحرفية المتعددة . وصادف ذلك موقع جغرافى فريد عند التقاء مصب فرع دمياط بالبحر فى صورة مثلث ضلعه الشمالى على البحر وضلعه الشرقى على النهر فيما عرف باسم "الجربى" حيث كانت تتركز خدمات الفنادق والكازينو والمطاعم والسهر الليلى . ويتميز هذا النمط بأن الأبنية كانت عبارة عن عشش من "الكيب" (سيقان مجدولة من نباتات البوص وما شابه) بحيث كانت تعطى تهوية ممتازة لغرف العشة وبالتالى كانت تمثل مصيفا بيئيا متفردا بعيدا تماما عن بيت المدينة يحس معه الناس بالانتقال الفعلى الى أجواء أخرى تنسجم وحرية النشاط الصيفى. بطبيعة الحال كان "كيب" هذه العشش يطوى فى الشتاء ويخزن حتى لا تبليه الأمطار. وقد نجح مصيف رأس البر بهذه المواصفات فأصبح له رواده الدائمين من القاهرة والمنصورة ومدن أخرى بحيث أضفوا على رأس البر جوا من الألفة والمحبة لمدد طويلة ، وكان من بين رواده الدائمين السيدة أم كلثوم وعدد من عائلات وجهاء مصر .

وقد كان لنجاح نمط رأس البر أثره فى الامتداد شرقا الى شاطئ بورسعيد الذى كان يمتلأ بالعشش صيفا وذلك الى جانب البنسيونات والفنادق التى تخدم رجال الأعمال من المصريين ومن الجاليات الأجنبية فى بورسعيد بحكم أنها مرتبطة بحركة التجارة

والسفن العابرة للقناة . وربما كان نمو مصيف عشش بورسعيد قد حركه فى البداية مجموعة من مستثمرى دمياط ، فالعلاقة وثيقة وقريبة بين المدينتين . وأصبح لشاطئ بورسعيد زواره الدائمين من المصريين وإن لم يبلغ نفس القدر الذى بلغته رأس البر بحكم التاريخ ودمار الحروب المتتابعة على بورسعيد . وحينما فكرت محافظات وسط الدلتا أن تبنى لمحافظاتهم شواطئ اصطياف فقد وقع الاختيار على نمط عشش رأس البر فى بلطيم ثم فى جمصه .

ولكن لظروف مناخية ارتفع معدل حرارة الأرض العام بمقدار ثلاثة أعشار من درجة مئوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مما يتسبب فى ذوبان بعض كتل الجليد ومن ثم ارتفاع معدل سطح البحر عالميا. وقد يكون هذا الارتفاع محسوسا فى البحار الجانبية كالبحر المتوسط أكثر من سواحل المحيطات المفتوحة ، ومن ثم بدأ تآكل شاطئ رأس البر. وقد يكون امتناع طمى النيل عن سواحل الدلتا بعد بناء السد العالى أثر هو الآخر فى فقدان الدلتا تعزيزات دفاعها ضد غزو البحر . ونتساءل هل كان إنشاء ميناء دمياط الجديد بقناته الملاحية والحواجز الصناعية أثر فى غزو البحر لرأس البر ؟ وقد تكون هناك أسباب أخرى كثيرة متفاعلة معا تؤدى الى الظاهرة التى نعرفها باسم نحر البحر . لقد طغى البحر على بعض شواطئ الدلتا مثل بلطيم و رأس البر ، فهل نفلح فى صد هذا الهجوم البطيء الدائم لمياه البحر أم سنخسر الرهان شئنا أم أبينا باعتبار ذلك جزء من عمليات طبيعية كل ما

نفعله إزائها هو إجراءات لإبطائها ؟.

وللأسف الشديد فقد تراجع مؤخرا نمط العشش فى رأس البر وغيرها وتغير الى البناء بالطوب والأسمنت لعدة طوابق . لماذا ؟ اقتصاديا هذا النوع من البناء أكثر عائدا للملاك . فبدلا من وحدة سكنية هى مساحة العشة الواحدة أصبحت هناك أربع أو ست شقق تجلب إيرادا أكبر بكثير من العشة . كما أن إنشاء الحواجز التى تتوغل فى البحر بطول نحو مائة متر لكسر حدة نحر البحر قد أدى إلى ارسابات نمى معها الساحل الرملى على حساب البحر . كل هذا يساوى مكاسب مادية لكنه قد أدى فى الوقت نفسه الى أمرين أولهما فقدان المصيف البيئى فى الوقت الذى ندعو فيه الى الحفاظ على البيئة وتراثها التاريخى ، وثانيهما ملاحظة كثرة حوادث الغرق للمستحمين فى البحر التى لا يعرف لها سبب واضح وإن كان يمكن ربطها بصورة أو أخرى بالتيارات البحرية المرتدة أمام الحواجز الاصطناعية الجديدة وحواجز ميناء دمياط الجديد . وهذه أمور تحتاج الى تقص وتفحص ومقارنة مع أثر الحواجز التى بنيت عند بعض قرى الساحل الشمالى الغربى . وكما حدث من كثافة سكن دائم بين الإسكندرية والعجمى تتكرر هذه الظاهرة على نطاق أصغر فى منطقة رأس البر ـ دمياط . فقد بنت السلطات "عمارات العرايس" لسكن الموظفين فى الميناء . ومن ناحية هو إجراء مفيد ولكن من ناحية أخري قد يمتد نمط

العمائر للسكن الدائم فيقضى على البيئة فى هذا المجال الضيق بين النيل ودمياط ورأس البر والميناء .

لا شك أن الإسكندرية كانت أسبق مدن الاصطياف على ساحل مصر الشمالى . ففضلا عن سكانها المقيمين من المصريين والأجانب كانت هناك حركة تعمير طوال القرن العشرين فى شرق المدينة فيما عرف باسم رمل الإسكندرية بعد إنشاء ترام الرمل وكورنيش البحر . ومن ثم أصبح لكل حى جديد شاطئ وكازينو ومقاه ومطاعم وبنسيونات وفنادق من درجات مختلفة . ومع تزايد إقبال بعض القادرين من القاهرة ومدن الدلتا والصعيد أصبح التصييف صناعة بعض السكندريين يحوزون شققا لتأجيرها صيفا . ولا شك فى أن انتقال الحكومة الى الإسكندرية كل صيف حتى عام ١٩٥٢ كان أحد العوامل المهمة فى الترويج، لصناعة الاصطياف فى الإسكندرية . ونتيجة تفاعل تلك العوامل أن تباينت المواقع بين شواطئ الطبقات الراقية والشواطئ الشعبية . وفى الحالتين كان هناك متسع من الأرض للأبنية الموجهة غالبا لحركة الاصطياف .

وفى ذات الوقت كان بعض المصريين وأبناء الجاليات الأجنبية المصرية يهربون من ازدحام الإسكندرية الى شواطئ جديدة غرب المدينة ، ومن ثم نشأت شواطئ بيانكى (العجمى) وهانوفيل التى سرعان ما جذبت أغنياء ومستثمرين من المصريين يبنون شاليهات

وفـيـلات . وانتـقل مـثل ذلك النشـاط الى واضـعـى اليـد من أبناء القـبـائل البـدوية فـى المنطقـة بحـيث أصـبـحت تجـارة الأراضـى صناعـتـهم الأولى بدلا من حـدائق التين والفـاكـهـة . والآن فـإن الضغط السكانى السكندرى وشركات المقاولات قد أهدر الشواطئ الناعمـة وأحال المنطقـة من الدخيلة حتى أبوتلات الى سكن دائم كثيف .

وبعد انتـهاء الحكم الملكى تنبهت بعض شـركات المقاولات الى الأرض الزراعية ضعيفة الإنتاج شرقى قصر المنتزه والتابعة لقرية المعمورة . وتحولت المنطقة الى شاطئ متميز وخضعت المبانى الى قـوانين صـارمـة . لكن مـا درجنا عليـه من الضـغط والتكالب على أمـاكن تبرز ميزاتها قد أدى الى تحول شاطئ المعمورة الى سوق عكاظ : مـحلات وموسيقى متنافرة ومطاعم ومقاه وكازينوهات من كل الدرجـات وضـغط على رمـال الشـاطئ بالسـمـاح بالبناء ، ربما أدى الى هروب الراغبون فى الاستـجمـام وترك الشـاطئ للشبـاب بأنشطتهم العالية الصوت والحركة .

والى الشرق من المعمورة كان هناك مصيف أبو قير الفقير فى معظم فتراته ، تفصله عن الإسكندرية عدة قرى وأراضى زراعية استغلت بعضـا منها كمعسكرات حكومية للشباب. وبرغم وجود خط حديد منتظم الى الإسكندرية إلا أن استثمارات أبوقير ظلت محصورة فى مطاعم السمك الشهيرة التى أنشأها المصريون

الإغـريق ، يزورها بـعض المصطافين والسكندريين للاسـتـمـتـا ع بالرحلة القصيرة وأطعمة البحر الشهية الطازجة . وفى التسعينات حدث تطور سريع فى أبو قير فازدحمت فجأة بالعمارات والمقاهى والمطاعم وهو تطور مـتـأخـر ربما نـتـيـجـة خلو الإسكندرية من شواطئ أخرى للاستثمار الاصطيافى .

مرسى مطروح ربما هى حتى الآن نهاية المطاف بالنسبة الى مصايف مصر الغربية ومثلها فى ذلك العريش فى أقصى الشرق . وتتصف كل منهما بالمعاناة من الحروب ؛ مطروح وقعت فى رحى الشد والجذب بين الألمان والإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية (الفترة ١٩٤٠-١٩٤٢) ، والعريش خلال حروب طويلة من الحرب العالمية الأولى (الأتراك والإنجليز) الى حروب فلسطين وبخاصة ١٩٦٧ و١٩٧٣ وأخيرا عودتها نهائيا الى مصر بعد معاهدة السلام ، ومن ثم فتطورها الى مصيف أمر حديث جدا .

وتميزت مطروح بفترة سلام طويلة وموقع فريد على بحيرة ساحلية رائقة المياه وبقربها مناطق ساحلية ذات جمال طبيعى أخاذ مثل حمام كليوباترة والأبيض وعجيبة . وربما كان النادى الأهلى واحدا من أهم أسباب الانتباه الى منطقة مطروح بما يقيمه سنويا منذ الخمسينات من معسكر صيفى كبير على شاطئ البحيرة . اعتاد الشباب الصغار الذين كانوا يرافقون الأهل الى معسكر النادى الأهلى على المنطقة وحين كبروا واصلوا الرحلة

الصيفية الى مطروح سواء في المعسكر أو غير ذلك . وازدحمت مطروح بالفنادق والأبنية ، بل إن المنطقة الطبيعية الجميلة علم الروم الى الشرق مباشرة من المدينة ضمت الى حزام المدينة وقطعت أوصالها وتراصت فيها العمارات بصورة جائرة وامتدت على معظم شاطئها قرية سياحية وفقدت مطروح بذلك ظهيرها الشرقي الطبيعي . وكذلك امتد البناء على طول الساحل الجنوبي للبحيرة الغربية حتى التحم بالأبيض وعجيبة . وأكثر من ذلك فإن أعمال فتح ميناء داخل البحيرة قد أضر بها أيما ضرر: فلا الميناء ناجح ولا البحيرة الجميلة نجت من تلويث السفن ! أين ذهبت مطروح الناعسة في حضن الطبيعة ؟ ولماذا التزاحم في حيز ضيق بينما الأرض واسعة حولها؟

لكننا اعتدنا على هذا التزاحم نستهلك كل المقومات حتى تتكدس الأرض وتتدهور كما حدث في المعمورة ، وغالبا سيحدث مثل هذا في مارينا نتيجة التركيز عليها -- علما بأن موقعها في بطن خليج العرب ليس أحسن المواقع بل ربما كانت سيدى عبد الرحمن أو رأس الحكمة أحسن في علاقات البر والبحر من مارينا وكل القرى الساحلية من سيدى كرير الى مارينا. ولكي يقلل المسئولون أثر السحب الذى يسببه تيار البحر المتوسط الذى يسير بموازاة الساحل من الغرب الى الشرق ، فإن بعض القرى أنشأت ألسنة وحواجز اصطناعية أمام شواطئها لابعاد السحب وجعل

الشاطئ أكثر أمانا . لكن هذه الحواجز تؤدى في نهايتها الى دوامات وتيار راجع يصبح أثره خطيرا على شاطئ القرية المجاورة شرقا . يستطيع الإنسان أن يكبح جماح المؤثرات الطبيعية في حيز ضيق فقط لكنه لا يستطيع أن يغيرها فتظل تهدده الى أن يمل فيترك المكان منسحبا لكنه يكون قد دمر جزأ من الطبيعة تحتاج الى إعادة بنائه مئات آلاف السنين . ولا يقتصر الأمر على ذلك . فقد أنفق المصريون ـ دولة وأفرادا ـ نحو ١٢ مليار جنيه لتعمير القرى الساحلية بين سيدى كرير وماربنا بين فيلات فاخرة وبيوت صغيرة وعمارات وشقق . لكنها قرى أشباح معظم السنة وللأسف مازلنا نبنى قرى جديدة دون أن نتعلم ! فهل لم تكن هناك دراسات لمشروعات أخرى أحسن مردودا من هذى الانفاقات التى لا يقدر عليها سوى الشعوب الغنية ؟

مواقع المصايف والبيئة الطبيعية

كلنا نعرف أن أى موقع على سطح الأرض هو نتيجة تفاعل عشرات العناصر الطبيعية المؤثرة فى إنتاج الشكل الأساسى لسطح الأرض. ويضاف الى ذلك ما يفعله الإنسان من تسهيلات حياتية لكنها بقصد أو غير قصد تغير بعض المعالم الطبيعية ، وهو ما نسميه الآن تغيير البيئة مما يساعد على سرعة التآكل أو الارساب على سطح الأرض أو السواحل ومصبات الأنهار . مثال ذلك إنشاء الموانىء وحواجز الأمواج وتغيير مسار الأنهار أو نظمها بإقامة سدود وقنوات تقلل من التصرف الطبيعى عند المصبات فتتراجع السواحل أمام قوى النحت أو الارساب البحرى الخ.. هذا فضلا عن تأثير المناخ المتغير من حرارة وأمطار على مر الأزمنة والعصور وتغير أنواع الغطاء النباتى العشبى والشجرى أو اضمحلاله وتكوين الصحارى الجرداء . وأخيرا فإن مناسيب سطح البحار والمحيطات لم تكن أبدا مستقرة على حال بل تغيرت بين ارتفاع وانخفاض عدة مئات الأمتار نتيجة تفاعل العوامل البنيوية والمناخية عبر ملايين السنين .

والساحل الشمالى الحالى هو نتاج عمليات طويلة لأزمان طويلة . ولكنه بالنسبة للإنسان فى تاريخه المكتوب لم يتغير كثيرا .

فالساحل هو كما كان منذ ألفى سنة تزيد قليلا أو تنقص فيما عدا عمليات محسوسة نعرفها من آثار الإسكندرية الغارقة نتيجة ارتفاع سطح البحر أو هبوط الأرض أو نتيجة الزلازل القوية أو بهما معا منذ نحو القرن الخامس الميلادى بحيث أن أرصفة الميناء البطلمية الرومانية هبطت تحت سطح البحر فى أعماق تتراوح بين مترين وثمانية أمتار. وكذلك اتسعت أو انكمشت بحيرات مصر البحرية أو ارسابات النيل التى أدت الى أن تصبح رشيد ودمياط مدنا الى الداخل قليلا . وبعض هذه الظاهرات يمكن تسجيل تغيراتها فى حالة مصبات الدلتا فى زمن قصير جدا . مثال ذلك تقهقر شاطئ مصب رشيد نحو كيلومترين بين ١٩٢٥ و١٩٧٣ . ومثل هذا ،لكن بدرجات مختلفة حدث فى دمياط وذلك لتفاعل مستمر وقوى لعاملين طبيعيين أولهما ارسابات النهر والثانى نحر تيار البحر المتجه شرقا . وفى شمال سيناء تعرضت البردويل الى تراجع مستمر بدليل وجود أربعة شواطئ غمرها البحر فى تقدمه نتيجة هبوط الأرض التدريجى فى شمال سيناء وشرق الدلتا .

أما الساحل من أبوقير الى السلوم فقد حدثت فيه عدة متغيرات أدت الى تآكل أجزاء من تلال الساحل من الحجر الجيرى الأوليتى كالمسافة بين فاروس القديمة والعجمى أو الجزر الصخرية الصغيرة وغيرها من أشكال النحت البحرى أمام سواحل مطروح والأبيض .

خلاصة القول أن لدينا عنصرين طبيعيين هما البحر ومنطقة الساحل التى تمتد خلف الشاطئ الى نحو ٢٠-٢٥ كيلومتر فى غرب الإسكندرية وشمال سيناء والى نحو ثلاثة كيلومترات فى الدلتا . هذا الاختلاف فى عرض المنطقة الساحلية راجع الى تداخل العامل البشرى الذى له فاعلية كبيرة فى الدلتا عمرانا ونشاطا ، فى حين أن التداخل البشرى قليل الفاعلية فى الخلفية الصحراوية الممتدة فى رتابة فى أعماق إيكولوجية الجفاف مسافات طويلة خلال الألفى عام الماضية .

ماذا كان دور الإنسان على السواحل المصرية ؟ منذ العصور الفرعونية أقام الإنسان نقاطا حصينة لحماية مصر تمثلت فى الشرق عند بليزيوم وفى الغرب مرة عند مطروح وأخرى عند العلمين . وعندما استقرت هجرات سكان بعض المدن الإغريقية أقامت مدنا صغيرة على الساحل الشمالى من برقة الى الإسكندرية وبذلك زادت وظيفة الساحل من الدفاع فقط الى الإنتاج البحرى (بخاصة الإسفنج) وأنواع من الزراعات على رأسها الكروم والزيتون والقمح إضافة الى الدفاع ضد قبائل الرعاة من البربر . واستقرت هذه الوظائف طوال العصر الرومانى مع اهتمام أكبر بالقمح الذى كان يصدر عبر الموانىء العديدة الصغيرة الى روما . وربما كان ذلك نتيجة لتغيرات مناخية زادت معها الأمطار وزادت معها الآبار المسماة رومانية . وفى العصر الإسلامى بدأ الجفاف النسبى يحل تدريجيا والرعى مع زراعات

التين والشعير تأخذ الصدارة محل الكروم والقمح .

يتميز الشاطىء غرب الإسكندرية الى العلمين باستقامة واضحة فى اتجاه الجنوب الغربى حتى يصل الى بطن خليج العرب . وهو فى هذا النطاق يتصف بالقليل من الرءوس والبروزات المنخفضة مع خلجان صغيرة وكثبان صغيرة ورمال تبعثرها الرياح وسبخات تمتلئ بمياه المد أو العواصف القوية . والرياح الشمالية الممطرة تكاد تتعامد مع هذا الجزء من الساحل مما يؤدى الى زيادة نسبية فى المطر الساقط ويسمح باستخدامات أرضية جيدة كالزراعة فى الألف الأولى الميلادية وزراعات التين فيما بعد ذلك للأسباب المذكورة سابقا . كما أن ظهير المنطقة تشغله بحيرة مريوط وامتدادها الغربى والتى كانت أيضا بحيرة مياه عذبة معظم الألف الأولى وتميزت بعمران قروى زراعى كثيف ، بينما تملحت مياهها منذ انقطاع مياه الفرع الكانوبى أصبحت أقل عطاء عن ذى قبل . وما زال ذراع ملاحة مريوط يمتد حتى محمية العميد غربى الحمام بقليل . خلاصة القول أن هذا الجزء من الشاطئ الشمالى كان أجود الأماكن لكنه تحول الى الافتقار تدريجيا . كانت هناك مدنا كبيرة نسبيا مثل تابوسيرز وميناء تينيا ومدينة لوكابسيس الصغيرة عند العلمين ، لكنها اندثرت وأصبحت مجرد آثار لا يلتفت إليها إلا القليل من الناس .

والآن أصبح هذا الشاطئ الفقير هو الأكثر عمرانا فى صورة

المجموعات العديدة من قرى الاصطياف برغم خلوه من أشكال الجمال الطبيعي الذى نلحظه فى مناطق أخرى كسيدى عبد الرحمن ورأس الحكمة ومرسى مطروح . ولعل هذا الامتلاء بالقرى الاصطيافية قد شجعه عامل القرب المكانى من طريق القاهرة ، فالأغلب أن الكثير من رأس المال المستثمر على طول المنطقة هو قاهرى المنشأ .

وسبق أن ذكرنا النمو العمرانى الدائب فى منطقة مطروح من رأس علم الروم الى شاطئ عجيبة . ولعل محافظة مطروح مسئولة عن تشجيع العمران الاصطيافى بنفس القدر الذى يسعى فيه رأس المال الاستثمارى من الهيئات العامة والجمعيات وشركات المقاولات الكبرى الى الاستفادة من هذا النوع من أنواع التنمية الذى لا يأخذ فى الحساب الكثير من تضرر البيئة أمام هذا الزحف من الطوب والأسمنت . ولا ننسى أيضا أن الكثير من بدو أولاد على قد اقتربوا كثيرا من المدينة بمساكنهم التقليدية المبنية بالحجر فى سهل رباح الواقع بين خط الحديد والطريق البرى شماله وبين حافة هضبة الدفة جنوبه . فهم الآن نصف بدو ونصف حضر ، يقتربون من المدينة ولكن لا يذوبون فيها . وأصبح كثير منهم يمارسون أعمالا من التنمية العمرانية فى المدينة ومحيطها الواسع فضلا عن ممارسة الكثير من الخدمات التجارية داخل المدينة . وبالتالى فإن تغيرا بيئيا وبشريا يحدث أمام أعيننا ولا

ندرى إن كان هو تغير صحى أو ضار بالبيئة والإنسان معا . على أية حال فإن مرسى مطروح هى المركز العمرانى الكبير غرب الإسكندرية ويقدم خدمات المدينة لنطاق واسع يمتد من السلوم الى سيوة وشرقا الى رأس الحكمة والضبعة والقرى الاصطيافية الحديثة جنوب علم الروم ورأس الحكمة وقرب فوكة مثل سانتا مونيكا وابن سينا والباغوش ورويال بيتش .

الملاحظة الأخيرة أن الكثير من المستوطنات الساحلية القديمة كانت تتخير أماكن جنوب اللاجونات والبحيرات الساحلية وأخصهم كانت فى منطقتى مرسى مطروح والعلمين باعتبار أن تلك اللاجونات كانت مرافئ طبيعية محمية من عنف البحر . وقد استمرت مطروح خلف بحيرتيها مع الإحاطة بهما شرقا وغربا . أما فى مارينا فقد أحدثت التنمية تغييرات جوهرية فى لاجوناتها الثلاث : فقد وصلت ببعضها وزيد عمقها الى ما بين مترين وسبعة أمتار وفتح بوغازين للبحر لتجديد المياه وللسماح بحرية حركة اليخوت .

مدى تطبيق قوانين البيئة وحماية الآثار

وفى أثناء هذه الأعمال فى مارينا كشف عن أرصفة وقرية لوكابسيس الرومانية . وهذا يقودنا الى موضوع آخر ذو أهمية بالغة . ذلك أن قانون البيئة سنة ١٩٩٤ وقانون حماية الآثار لسنة ١٩٨٣ لم يتضمن الموارد التاريخية والآثار المغمورة فى المناطق الساحلية كجزء مهم من تكامل إدارة المناطق الساحلية . فهناك عدة عناصر يجيب عليها أى مشروع استثمارى قبل إصدار الترخيص البدء به يشمل التقييم البيئى للموقع قبل تنفيذ المشروع (المظاهر الطبوغرافية والحياة البحرية والبرية والنباتية) ووصف الآثار المتوقعة عند تنفيذ المشروع . ويلاحظ هنا عدم ذكر الآثار التاريخية صراحة مما يؤدى فى حالات عديدة الى طمس هذه الآثار حتى لا يوقف أو يتأخر تنفيذ المشروع . كما نلاحظ أن الكثير من القرى الاصطيافية قد أزالت الكثبان الرملية الشاطئية لكى تصبح القرية منبسطة على مناسيب ارتفاع متشابهة . وفى هذا أو ذاك تعد وعدوان على التاريخ والبيئة معا . ولكن هل من مجيب؟

مقارنة بين مصايف المدن
وقرى الإصطياف الحديثة

المقصود بمصايف المدن تلك التى تنشأ فى داخل مدن قائمة وضواحيها وهى الإسكندرية ، مطروح ، ودمياط - رأس البر، بورسعيد ، العريش ، بينما القرى الحديثة هى تلك الممتدة على الساحل الشمالى الغربى وشواطئ الدلتا كبلطيم وشمال سيناء ورمانة.

١ ـ نجاح مصايف المدن يقابله فى مصايف القرى الحديثة نجاح محدود ـ ما لم يكن خسارة محققة . فالفارق هو أن العشش والشقق فى المدن ملك لمستثمرين يهيئون أماكن الإقامة للمصطافين وبالتالى فإن دورة رأس المال متكاملة بين رأسمال مستثمر فى البناء والصيانة الموسمية التى تساوى عمالة دائمة وأخرى موسمية بالإضافة الى رواج محلات الحاجة اليومية للمصطافين من دكاكين وأسواق ومطاعم ومقاه بالإضافة الى أشكال من المؤسسات لقضاء السهرات فى كازينو أو مسرح وسينما . ويقابل ذلك كله إيجارات المصطافين وانفاقاتهم العالية التى توفر عوائد وأرباح لرأس المال ورواج للعمالة والأعمال .

أما فى القرى الحديثة فلا توجد فيها دورة لرأس المال المدفوع فى شراء الوحدة السكنية بل هناك انفاقات دورية فى الصيانة والمرافق واستهلاك المياه والكهرباء والتلفون وزراعة الحدائق، كل ذلك دون عائد . والكثير من تلك القرى لا تتوفر فيها خدمات بالمعنى المفهوم فإن التسويق يتركز فى نقاط محدودة كمدينة الحمام أو العجمى . والأمر مشقة لسهرات الأمسيات .

الخلاصة أن الفرق هو بين مستثمر ومالك : الأول يجنى أرباحا على رأسماله المدفوع بينما الثانى يجمد رأسماله وينفق عليه خوف تآكل ممتلكاته .

٢ ـ هناك حرية حركة للمصطاف الذى يستأجر مصيفه . فهو يمكنه الانتقال من مصيف لآخر كل سنة أو كل بضع سنوات حسب احتياجاته واحتياجات أبنائه وقدراته المالية وارتباطاته الاجتماعية داخل مجتمع الصيف . ومصايف المدن هى جزء من مدينة فيها حركة كبيرة للمتعة النهارية والليلة معا . فهى تشبع حاجة التغيير الصيفى بالمسابح البحرية والنزهات والملاهى وشراء أشياء قد لا تكون مهمة ولكنها مجرد مستلزمات فسحة الشراء الاصطيافى .

أما المالك فى قرى الاصطياف فيتجمد مكانه كل صيف فلا توجد حرية انتقال من مصيف لآخر . والأشد أن نمو الأبناء يستدعى منتجعات أكثر حركة من القرى التى استثمر فيها الآباء .

فلم يعد الهدوء الذى يحلم به الآباء دافعا للأبناء على الاصطياف مع آبائهم ، فهم فى حاجة الى مجتمع شبابى غير موجود فى تلك القرى النائمة مبكرا . لهذا يتحرك الأبناء بسيارات نويهم أو سياراتهم ليلا الى قرى أكثر حركة كمارينا و مراقيا والعجمى أو قد تصل الرحلة حتى الإسكندرية .

٣ ـ شىء آخر تتميز به مصايف المدن كونها تتدرج فى القيمة الايجارية حسب أحياء المدينة كالفروق مثلا بين أبوقير وميامى . وبالتالى فهى توفر مصيفا لكل حسب قدراته المالية أما المصايف الحديثة فمتطلباتها جامدة يلتصق بها المالك حسب نوع وحجم الوحدة السكنية التى إشتراها .

وبعبارة أخرى أن مصايف المدن تشبع احتياجات قطاعات متعددة من الفئات الاجتماعية الاقتصادية ، بينما المصايف الحديثة تحدد منذ البداية الفئة الاجتماعية وتنغلق عليها .

٤ ـ كذلك تتميز مصايف المدن أن بإمكان المستثمر من ملاك الشقق أو العشش أن يعيد استثمار بعض أرباحه فى شراء وحدات أخرى أحدث فى أحياء أرقى لكن مردودها مضمون . أما فى القرى الحديثة فإن حرية البيع والشراء محدودة بالعرض والطلب داخل حيز القرية .

٥ ـ فى مصايف المدن تبنى بعض قطاعات فئوية من المجتمع وحدات تصييف للعاملين بها مثل مصايف الجيش والشرطة

والنقابات المختلفة . نظرة واحدة الى الأبنية الضخمة المساحة عالية التجهيز للجيش فى مرسى مطروح والأبيض أو نقابة التجاريين أو هيئة قناة السويس تؤكد أن اختيار هذه القطاعات هو الاستثمار فى تلك المدن ذات المكونات الحياتية التى تحبب الناس اليها .

٦ ـ نظام الفندقة شائع فى المصايف المدنية كما هو فى مطروح والإسكندرية وبورسعيد والعريش بينما هو لا يظهر فى القرى الحديثة باستثناء فندق عايدة (الكيلو ٨٠ من الإسكندرية) كأنه علم فى منتصف المسافة تقريبا بين الإسكندرية ومطروح . وبديهى أن الفنادق تقدم خدمة اصطياف لمن يريد أن يتحرر تماما لمدة محدودة من أية أعباء منزلية بل يسترخى مستمتعا بالبحر أو حمام السباحة بالفندق والحياة الليلية فى الفندق ، ولكن لا يقدر على تكلفة مصيف الفنادق إلا القليل المقتدر .

الغرض من هذه المقارنة ليس تشجيع نمط مصايف المدن وتفضيلها ، وإنما التعرف على سلبيات القرى الاصطيافية التى اندفعنا اليها بقوة ، وما زلنا كذلك ، دون عائد يبرر تجميد رءوس أموال طائلة كما سيتضح من الفقرات الآتية .

كيف نحول الساحل
إلى قيمة اقتصادية

بدأت خطط إنشاء القرى الاصطيافية متأرجحة بين استخدام مشترك لأصحاب الشاليهات والفيلات خلال موسم الصيف وسياحة خارجية منظمة تستخدم هذه القرى غالبا خلال الخريف والشتاء . ولكن مثل هذا المخطط فشل لأسباب عدة على رأسها:

١ ـ إن مخططات القرى اهتمت فقط بأشكال المساكن دون الاهتمام بخدمات خاصة منها المطاعم والكازينو متنوعة المآكل والبرامج الليلية . فليس السائح الأجنبى مجرد إنسان يقضى كل اليوم فى السباحة والتمتع بالمناخ الطيب بل هو فى حاجة الى قضاء أمسيات ساهرة إذا أخذنا فى الاعتبار أن معظم السياحة الدولية هى سياحة الشباب بعد أن كانت قاصرة على الأغنياء كبار السن الذين يخلدون للراحة والنوم المبكر .

٢ ـ كذلك لم تهتم المخططات الأولية بسياحة الصحراء حول القرى الساحلية . والصحراء الغربية غنية بتنويعات فى التكوينات الرملية والصخرية ، وليس بعيدا عنها منخفض هائل هو منخفض

القطارة وواحات عدة جنوب المنخفض الى جانب واحة سيوة الأسطورية . مثل هذه السياحات فى بيئة الصحراء كانت ستلهب رغبات السياح الأجانب فى القدوم الى الساحل الشمالى للجمع بين البحر ورماله الذهبية وبين المغامرة فى ارتياد جزء من الصحراء كنوع من المغامرة غير مألوف لديهم وتظل فى ذاكرتهم ويروجون من تلقاهم للسياحة المصرية غير البعيدة عن أوروبا .

٣ ـ غلبت الروح المصرية فى التملك الشخصى على جميع المخططات لتشارك فى استخدام الشاليهات والفيلات مع السياحة الأجنبية . وتحولت القرى العديدة الى وظيفة الاصطياف فقط تاركة هذه القرى مجموعات من مستوطنات أشباح تسعة أعشار السنة على أحسن الفروض.

وهكذا صرف المصريون أموالا طائلة فى إنشاء مساكن غالية وأموال أخرى سنوية للمحافظة على الأبنية من تأثير العوامل الجوية البحرية وأموال أخرى للحفاظ على الحدائق الصغيرة التى أنشئت حول الشاليهات من أجور للبستانى وثمن المياه الباهظة القيمة وإحلال النباتات وغير ذلك الكثير .

ماهو قدر قيمة هذه المنشآت ؟ لا نبالغ إذا قلنا أنها تعد بأكثر من عشرة مليارات جنيه (فى تقديرات أنها بلغت ١٤ مليارا) هى فى الحقيقة رأسمال مهدر من أجل اصطياف شهر واحد على الأكثر ! كم كان إنتاج هذه الأموال لو أن جانبا منها عمل فى أى

شكل من أشكال الإنتـــاج الزراعى أو الصناعى أو الخــدمى السياحى المؤهلة له هذه المنطقة لو كانت لدينا قيم أخرى غير قيمة حب التملك الفردى بالصورة المبالغ فيها التى نعرفها فى مصر !

هل فات أوان تصحيح هذا الهدر فى بلد يعانى من نقص السيولة بصفة إجمالية ؟ تساؤل قد لا يجد إجابة سهلة ومباشرة. ربما كان بعض مقومات محاولة تصحيح الموقف ما يأتى:

١ ـ الكف عن إنشاء قرى اصطيافية على النمط الحالى، وبديلها أن تصدر تصاريح إنشاء قرى جديدة على مخططات تشمل مراكز خدمية متعددة . ولنا فيما يجرى فى " مارينا " أسوة . لماذا تتميز ؟ لأنها مليئة بالخدمات وبخاصة رياضات البحر المختلفة بما فيها من مارينا اليخوت ، ومليئة بالخدمات الترفيهية الليلية التى يستقدمون لها حفلات منظمة (برغم المغالاة فى تكلفتها) . لماذا لا تصبح هناك قرى متعددة على شاكلة "مارينا" فى المنطقة من سيدى عبد الرحمن الى رأس الحكمة – ليست بالضرورة على النمط نفسه ، لكنها تفسح المجال أمام إقبال الرواد وبخاصة الشباب الذى أصبح يرفض الذهاب مع أهله الى القرى الحالية النائمة مبكرا والتى تتفق مع عمر الآباء والأمهات أكثر من عمر الشباب التواق الى الحركة والتجمع والسهر والسمر على الأنغام .

٢ ـ أن تغامر شركات تنظيم السياحة بالخوض فى مضمار سياحة أجنبية الى الساحل الشمالى فعندنا شركات سياحة برعت فى تنظيم مواسم العمرة وبعض السياحة الأوروبية بالاشتراك مع هيئات سياحية أوروبية . فلماذا لا تفكر مثل هذه الشركات فى أمرين : الأول الاتفاق مع جمعيات وهيئات إقامة القرى الجديدة على أساس تخطيط القرى لاصطياف المصريين شهراً أو نحوه، وتأجير الشاليهات بقية السنة لمجموعات منظمة من السياح الأجانب . والأمر الثانى الاتفاق مع بعض إدارات القرى الحالية على تنظيم المشاركة السياحة فى المنشآت الراهنة مع بعض التعديل مع إقامة خدمات ترفيهية لخدمة المصريين والأجانب معا معظم السنة .

أخيرا : البيئة والتنمية

دمر تعمير القرى على الساحل معظم أجزاء السلسلة الأولى من التلال الجيرية والرملية لكى تخلق أرضا منبسطة قليلة الانحدار تبنى فوقها منشآت القرى . واقتطع المقاولون بعضا من أجزاء السلسلة الثانية كى يأخذوا الأحجار الجيرية المناسبة للبناء. وحين تم بناء القرية تلو القرية حدث تحول اقتصادى فى قيمة أراضى الرعى والتين التى كانت ملكا جماعيا لعشيرة أو قبيلة ، وأصبح السعى حثيثا الى الحصول على ملكية خاصة لها قيمتها فى البيع والرهن والميراث . وفى الوقت نفسه أصبح لبعض البدو وظائف إضافية متعددة مثل خفارة وحراسة القرى وإقامة محلات ودكاكين للسلع الغذائية اللازمة على طول الطريق وبالتالى تكوين علاقات جديدة مع تجار المدينة الكبيرة المجاورة . هذا فضلا عن ورش صغيرة يقيمها السكان ويستقدمون العمل المهاجر من الدلتا والإسكندرية لخدمات كثيرة كإصلاح السيارات والنجارة والحدادة والسباكة ودكاكين لأدوات الكهرباء والمطبخ.. الخ ..أما المدن الصغيرة الداخلية مثل الحمام التى نشأت أصلا كمحطات على طول الخط الحديدى الى مطروح والسلوم ، فقد امتد عمرانها الحديث فى اتجاه طريق السيارات وامتلأت بالمهاجرين من عمال وحرفيين وغير ذلك كثير من التغيير السكانى والسكنى

والاقتصادى والحضارى . وعلى هذا فلن يمضى وقت طويل قبل أن تتجه النشاطات التقليدية الى الانقراض فنفقد ممارسين عرفوا كيف يحصلون من البيئة الصعبة شكلا من أشكال الحياة.

كل هذا كان على حساب البيئة الأصلية التى أخلت مكانها لتجمعات عديدة من القرى الاصطيافية والقرى الداخلية . من الناحية الاقتصادية يمكن أن يؤخذ هذا التحول على انه تنمية لإقليم شبه طبيعى تزاول فيه عمليات رعى وزراعات على النمط التقليدى قليلة المردود . ولكن من الناحية البيئية فقد أدت أشكال التنمية هذه الى مخاطر قد لا نعرف مداها على المدى البعيد . مثال ذلك أثر مياه رى الحدائق والمساحات الخضراء على منسوب المياه الجوفية وعلاقتها بمياه البحر. وكذلك أثر بيارات الصرف الصحى للقرى الاصطيافية على المياه تحت السطحية التى ربما تؤدى الى تكوين مباءات ومواطن لأمراض بيئية جديدة تهدد النبات والإنسان . وأخيرا فقد أدت الحدائق والأشجار الى تغيير فى هجرات الطيور السنوية وتكوين مواطن لطيور دائمة تطرد الطيور الأصلية .

ختاما فإننا أهدرنا قيمة الساحل الشمالى بيئيا واقتصاديا ويجب إعادة النظر الى خريطة استثماره بطريقة تفى بمتطلبات التصييف وتأتى بعوائد نحتاجها على أن تكون التنمية البيئية والاقتصادية الاجتماعية رائدا أوليا فى استثمار السواحل الشمالية .

مصادر ومراجع

- **أحمد عبد الحميد يوسف** : "سواحل مصر الشمالية فى العصر الفرعونى" فى كتاب "تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور " تحرير عبد العظيم رمضان ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب _ العدد ٢٠٠ سنة ٢٠٠١

- **أحمد فخرى**: "تاريخ شبه جزيرة سيناء" فى "موسوعة سيناء"، إصدار المجلس الأعلى للعلوم ، القاهرة ١٩٦٠ .

- **جودة حسنين جودة**: "جمرفولوجية مصر" فى "جغرافية مصر" نشر المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة , ١٩٩٤

- **حسن البنا عوض**: "التراث السكندرى المغمور فى الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" فى كتاب "تاريخ سواحل مصر الشمالية" الهيئة المصرية العامة للكتاب , ٢٠٠١

- **عبد الفتاح محمد وهيبة**: "الجغرافيا التاريخية" فى "موسوعة الصحراء الغربية" _ الجزء الثانى _ معهد بحوث الصحراء ، القاهرة ١٩٨٩ .

- كريمة سالم محمد مبارك : " الجغرافية الطبيعية للمنطقة الساحلية بين رأس الضبعة ورأس علم الروم" رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٩٨ (غير منشورة).

- **لطفى عبدالوهاب** : "الإسكندرية: البوابة الغربية لمصر" فى كتاب "تاريخ السواحل الشمالية " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ,٢٠٠١

- **محمد السيد غلاب**: "الجغرافيا البشرية والتاريخية لشبه جزيرة سيناء" فى "موسوعة سيناء" إصدار المجلس الأعلى للعلوم ، القاهرة , ١٩٦٠.

- **محمد صبرى محسوب** : " جغرافية مصر الطبيعية؛ الجوانب الجيمورفولوجية" دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٨ .

- **يوسف حليم** : "تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على واجهة مصر البحرية " فى كتاب "تاريخ سواحل مصر الشمالية "الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

Vivian, Cassandra, _The Western Desert Of Egypt_, -
American University Cairo,2000

(٥)
البحر الأحمر وسيناء الجنوبية

هذا الجزء من مصر هو تماما عكس إقليم الصحراء الغربية . فالصحراء الغربية تسيطر عليها تضاريس سهلة من الهضاب المنبسطة متوسطة الارتفاع لا تزيد عن ٥٠٠ متر باستثناءات قليلة (أبو طرطور والجلف الكبير) . وهى هضاب سهلة المرتقى وتملأها منخفضات واسعة تكونت فيها الواحات المصرية الكبرى ، اضافة الى منخفض القطارة الهائل المساحة ومنخفض النطرون الذى بدأ الزحف العمرانى عليه منذ الثمانينات ومنخفض الفيوم الذى انضم الى وادى النيل بواسطة بحر يوسف منذ أربعة آلاف سنة . أما إقليم جنوب سيناء والبحر الأحمر فتسيطر عليه التكوينات الجبلية التى تكونت منذ ملايين السنين وعملت فيها عوامل جيولوجية ودورات مناخية متعددة بحيث أصبحت كما نراها الآن: كتل جبلية عالية تحددها مسارات أودية جافة . أعلى جبال مصر هى كتلة كاترين (٢٦٤٢متر)_ جبل موسى (٢٢٨٥ متر) فى جنوب سيناء وجبل شايب البنات غربى الغردقة .(٢١٨٤ متر) وجبل حماطة غربى مرسى علم (١٩٥٠متر) . وهناك كتل جبلية عديد ترتفع بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ متر مثل الجلالة البحرية والجنوبية والدخان ومنطقة جبل علبة فى أقصى الجنوب .

ولقد مر حين من الدهر ، أو أحيان عدة ، كانت فيه الظروف المناخية أطيب وأكثر مطرا وأغزر نباتا من الأعشاب الى الشجيرات والأشجار الباسقات وأكثر أعداد من الحيوانات العاشبة والحيوانات اللاحمة . وتعاقبت دورات جفاف وأمطار الى أن وصلنا الى الفترة المناخية الجافة التى نعيشها الآن . ومع ذلك فإن مخزون المياه الجوفية فى الصخور المسامية وما يسقط من أمطار سيلية مفاجأة بين سنة وأخرى ، تؤدى الى قيام أشكال من الحياة النباتية والحيوانية والبشرية معتمدة على مصادر المياه الجوفية والينابيع فى نقاط محدودة من الأودية بين الصخور الصلدة والحوائط الجبلية العاتية ، فضلا عن نقاط استقرار قرب مصبات الأودية على طول سواحل البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة . ومن أشهرها نويبع عند مصب وادى وتير ودهب عند مصب وادى الكيد على ساحل خليج العقبة ، والزعفرانة عند مصب وادى عربة ومرسى علم قرب مصب وادى الجمال ، الخ. والمنطقة تظهر فيها أيضا عيون مياه فى مناطق عديدة وبعضها مياه حارة مثل عيون فرعون وموسى والعين السخنة حول سواحل خليج السويس

وإذا كانت هناك أشكال دائمة من السكان والاستقرار آلاف السنين فى الواحات الغربية ونطاق ساحل البحر المتوسط الذى يتمتع بقدر منتظم من الأمطار الشتوية ، فإن منطقة البحر الأحمر

وسيناء الجنوبية لم تكن كذلك . بل إن أشكال الاستقرار البشرى كانت دائما تتركز فى مدن صغيرة وظيفتها الأساسية أن تكون موانى مصر على البحر الأحمر . وحيث أن التجارة عبر البحر الأحمر كانت تقصد أسواق مصر فى عصور وأسواق مصر والبحر المتوسط فى عصور أخرى ، فإن ميناء واحدا كان يكفى هذه الوظيفة التجارية فى أى من عصور مصر التاريخية . مثال ذلك ميناء (ميوس هرمز) شمالى الغردقة ، والاسم إغريقى لأنه كان أيضا ميناء فى (العصر الهلينى) وميناء آخر عند وادى جاسوس وثالث عند وادى القصير فى عصور فرعونية مختلفة ، وليوكوس ليمن (القصير) أو برنيك (برنيس) فى العصر الرومانى وعيذاب فى بعض العصور الاسلامية الأولى والوسطى ، وميناء القلزم (السويس) منذ العصور الوسطى والى الآن .

وما زالت تلك هى الصفة المميزة للاستقرار البشرى حتى الآن: مدن البترول رأس غارب وأبورديس، ومدن السياحة الحديثة العديدة : الغردقة وشرم الشيخ ودهب وطابا ورأس سدر والعين السخنة ومرسى علم ، وموانىء العبارات الجديدة فى نويبع وسفاجا، ومدن الادارة فى الطور والغردقة وشلاتين الخ .. أما بقية سيناء والبحر الأحمر فما زالت تسكنها عدة عشائر وقبائل قليلة العدد جدا مثل الجبالية فى كتلة جبال كاترين والمعازة فى الهضاب بين جبال البحر الأحمر و حافة وادى النيل من القاهرة

حتى قنا ، والعبابدة بين الجبال والنيل فيما هو الى الجنوب من خط القصير ـ قنا ، وأخيرا البشارية فى منطقة حلاييب .

التغيرات الاقتصادية الجديدة ومستجدات الاستراتيجية دعت الى إنشاء شبكات من الطرق البرية التى تربط سيناء بمنطقة القناة وتربط مدن ساحل البحر الأحمر بوادى النيل فى عدة نقاط. الخط الحديدى اليتيم هو الذى أنشأ حديثا بين سفاجا وعبر قنا الى الواحة الخارجة ومن ثم مناجم فوسفات أبو طرطور بغرض تصدير الخامة المعدنية ، لكنه خط غير عامل بالمعنى المعروف لاقتصاديات النقل وتشغيل الطرق . وبطول الساحل من السويس الى شلاتين يمتد الطريق المحورى الذى يكون الرابطة الأساسية بين كل المدن الساحلية فى البحر الأحمر . ويرتبط بهذا المحور بمدن وادى النيل بمجموعة من الطرق البرية العابرة للصحراء الشرقية أشهرها تاريخا طريق القاهرة السويس ، ثم طريق القاهرة القطامية العين السخنة وطريق قنا سفاجا وطريق ادفو مرسى علم . وهناك أيضا طريقين غير مطروقين بكفاية هما خط الزعفرانة الكريمات وطريق رأس غارب الشيخ فضل فى شرق محافظة المنيا .

أما فى سيناء الجنوبية فإن الطرق تبدأ كلها من نفق الشهيد أحمد حمدى تحت قناة السويس . وهذا خطأ استراتيجى فضلا عن أنه يكون عنق زجاجة فى حال زيادة الحركة ويجب البحث عن

طرق أخرى مساندة وبديلة . الطريق المحوري هو أيضا مثل البحر الأحمر الطريق الساحلى الدائرى من النفق ويتجه جنوبا بحذاء ساحل خليج السويس رابطا رأس سدر وأبو زنيمة وأبورديس والطور ويدور مع رأس محمد الى شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا . وثمة طريقان يخترقان سيناء من الشرق الى الغرب هما الطريق الشمالى من النفق الى نويبع عبر نخل ومسار وادى وتير ، وهو طريق الحركة الرئيسى عبر سيناء . ويتفرع من هذا الطريق اتجاه شرقى من نخل الى رأس النقب وطابا . والطريق الثانى العابر لسيناء يجرى فى وسطها بين نويبع وسانت كاترين وواحة فيران ثم الى طريق خليج السويس جنوب أبورديس ، وهو فى أغلبه طريق سياحى خدمى .

السيول والطرق

ويخبرة الناس لمئات السنين فى الحركة فى هذه المناطق الجافة أصبحوا يعرفون مخاطر المرور أو السكن أو اقامة المخيمات فى مسارات الأودية الجبلية فى الفترات التى يتوقعون فيها سقوط الأمطار المولدة للسيول التى تجرف أمامها كل شيء . ولهذا أصبح من المفارقات أن يموت الانسان غرقا وسط هذه البيئة المجدبة . وإزاء ذلك كان البدو يقيمون مضارب خيامهم على سفوح أعلى قليلا من بطون الأودية ، وبعيدة أيضا عن التقاء الأودية الفرعية حيث تتكون مخرات قوية للسيول . وتتشكل مصبات الأودية الكبيرة فى الأغلب من دلتاوات متفاوتة الأحجام حسب حجم الوادى تتعرض للنحت والنحر بفعل السيول الجارفة . والدلتا هنا هى بالمعنى الصحراوى الذى تبرز فيه المكونات الدلتاوية الصخرية مختلطة ببعض التكوينات الطينية نتيجة التفتت . ونظرا لكثرة التعرض للسيول فإن هذه المناطق غير جاذبة للسكن الدائم الا تحت شروط كثيرة . وكمثال للمخاطر أن مدينة نويبع التى تقع جزئيا فى دائرة نفوذ دلتا وادى وتير قد تعرضت لغضب السيول فى ١٩٨٧ و١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، وقد دمرت سيول ١٩٩٤ الطريق الرئيسى وجزءاً من جنوب شرق المدينة وأدت الى وفاة خمسة عشر شخصا . ولكن بعض هذه المناطق قد تصبح مناطق لزراعة

محدودة مع اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب مسارات السيول أو التقليل من شدتها لتوفير الحماية لها .

هذا الاستطراد عن مخاطر السيول ضرورى للتحذير من المخاطر التى تتعرض لها الطرق الجيدة التى شقتها مصر فى النطاق الجبلى من سيناء والبحر الأحمر . فقد كان أمرا سهلا أن تبنى الطرق فى مسارات الأودية لأنها تشكل فعلا طرق اختراق كونتها عناصر الطبيعة . لكن مخططى وخبراء هندسة الطرق لم يستفيدوا بالقدر الكافى من التجارب المعرفية للسكان ولا بالقدر المناسب من الدراسات الجيولوجية والجغرافية والهيدرولوجية فى المناطق الجافة . وقد آن الأوان للاستفادة من تلك المعارف بالإضافة إلى الصور الفضائية لعمل نماذج كمبيوترية لهيدروليكا مياه السيول فى الوديان التى تمر فيها الطرق الرئيسية .

وقد تتضح أهمية مثل هذا التمازج بين المخططين والعلوم الأخرى من ذكر بعض الأحداث المؤسفة للسيول . نحن نعرف السيول المدمرة للقرى الزراعية على طول الصعيد لأنها قريبة منا وتحدث أضراراً مادية وفى الأرواح ، وتعلن وسائل الاعلام عنها وعن زيارات كبار المسئولين للمناطق المنكوبة . أما أن تحدث هذه السيول بعيدا عن العمران فلا تحظى بمثل هذه التغطية الإعلامية - إذ كل ما هنالك أضرار مادية بالطرق لا تؤخذ كثيرا فى حسابات الاعلام . لكن الواقع شىء آخر . فمثلا حينما حاصرت

السيول مطار الغردقة كم ضاع من الوقت بالنسبة للمسافرين سواء كانوا من المصريين أو الأجانب . حسابات الوقت على جانب كبير من الأهمية لحالات معينة كالمريض أو الموظف أو التاجر ورجل الأعمال .

بعد كل سيل متوسط إلى جارف تحدث خسائر متمثلة فى انهيار أجزاء من الطريق أو تغطيتها بفروش كبيرة من الطين والرمال والمفتتات الصخرية . ويحتاج الأمر الى إعادة بناء الجزء المنهار من الطريق . ويجب أن تكون هناك بدائل للطرق كى تستخدم إلى وقت إصلاح العطب فى الطريق الذى أصابته السيول بالتدمير . مثلا حينما دمرت السيول المتوسطة فى اكتوبر ٢٠٠٢ نحو ١٨ كيلومترا من طريق وادى وتير ، الى جانب دمار أخف لأجزاء كثيرة من هذا الطريق ، فقد كان البديل هو طريق نويبع طابا رأس النقب نخل . وهذا الطريق البديل هو الآخر يتعرض للسيول فى أجزاء كثيرة منه بحكم مساره فى منطقة صعبة وبخاصة فى منطقة رأس النقب . وفى بعض الأحيان لا توجد طرق بديلة صالحة لاستخدام اوتوبيسات النقل العام والسياحى مما يؤدى إلى إغلاق أماكن سياحية إلى أن يتم الاصلاح كما حدث فى طريق سانت كاترين الذى خسر نحو ٥٠ كم فى وادى الشيخ ووادى فيران نتيجة سيول اكتوبر ٢٠٠٢ أيضا . وفى هذا أبلغ الضرر بالمصالح والسمعة السياحية .

القصد هو حماية الطرق من أخطار قد لا تتكرر كل سنة ولكنها حينما تحدث فإن آثارها بالغة على معظم الطرق فى سيناء والبحر الأحمر . حتى تلك المناطق الموغلة فى الجنوب كطريق مرسى علم أو الشلاتين التى يظن أنها بعيدة عن السيول إلاّ كل عشر سنوات أو أكثر ، فإنها أيضا لا تنجو . ذلك أن الأمطار السيلية هى أمطار طارئة تتسبب فيها أعاصير جامحة خرجت عن مسارها الأساسى فهى تنتقل فى أماكن يصعب التنبؤ بها وتطال أى منطقة فى أى وقت . والذى يجعل سيلا أقوى من آخر أن الأمطار التى تتجمع فى حيز وادى تسير بقوة مع انحدار الوادى فتجرف معها كل شىء ، بينما الأمطار السيلية التى تسقط على مناطق متسعة سهلية فإنه لاتكون سيولا جارفة وانما مساحات كبيرة من الماء فى شكل برك سرعان ما تجف . هذا فضلا عن أن الأمطار الساقطة على صخور قليلة المسام كالجرانيتية تساعد على تكوين سيول قوية ، بينما تكون مخاطر السيول أقل إذا سقط المطر على الصخور المسامية كالجيرية وتكوينات الحجر الرملى .

كيف نقلل من أثر السيول؟

وبناء على ذلك فإنه بدلا من الانفاقات على إصلاح الطرق المهمة بعد كل سيل فالمطلوب تكوين لجان متعددة التخصصات من أجل إجراء دراسات جيولوجية ومورفولوجية وهيدرولوجية للوديان التى تشكل مسارات طرق مهمة وحيوية فى أودية مثل وتير وفيران وقنا-سفاجا وادفو-مرسى علم ، وكذلك الوديان التى تنتهى عند مدن سياحية كدهب وشرم الشيخ والغردقة ومرسى علم والقصير الخ .. وربما نقترح إعادة النظر فى أجزاء من الطرق التى تتكرر فيها أثار السيول بإقامة الطريق على ارتفاع بضعة أمتار على أحد جانبى الوادى مع عمل كبارى ذات عيون عريضة عند التقاء الوادى الرئيسى بالأودية الفرعية وعمل شبكات صلب على الواجهات الصخرية شبه العمودية لتقليل اندفاع الصخور على عرض الطريق ، ووسائل أخرى معروفة وممارسة . كما أقترح أن تساهم الهيئات الصناعية والفندقية فى تحمل بعض أعباء مثل هذه الأعمال لأنها تعود عليهم فى النهاية بمردود محسوب

إن بناء السدود على بعض الأودية أمر وارد ومجرب ، لكن السدود تتعرض للانهيار فى حالة السدود القوية كما حدث فى قناطر "لحفن" جنوب العريش بنحو عشرين كيلومتراً التى هدمها سيل ١٩٧٩ ، وسد "خزام" فى محافظة قنا الذى هدمه السيل بعد أيام قليلة من بنائه عام ١٩٨٥ . وقد يتعرض السد للإطماء بالطين

والمفتتات الصخرية التى تجلبها سيول متوسطة على مدى سنوات مما يؤدى إلى ضرورة تعليته كما حدث فى سد "الروافعة" فى وادى العريش الذى بنى عام ١٩٤٦ وأجرى تعليته ١٩٨٢ بعد أن فقد نصف حجم حوض التخزين .

ولكن ربما يكمن الحل فى إقامة مجموعات من السدود الغاطسة بحيث تقلل من حدة تيار السيل ولا تهدم السد الغاطس وتحجز فى النهاية ، بعد ذروة السيل ، بعض الماء فى صورة بركة وبحيرات صغيرة فى بطن الوادى . وتتسرب مياه هذه البرك تدريجيا إلى الطبقات الصخرية حاملة المياه الجوفية فتساعد على إعادة تغذية للمياه الجوفية التى تظهر فى صورة عيون وينابيع فى الأجزاء الدنيا من الوادى . ومثل هذه السدود الغاطسة أقل تكلفة بكثير من السدود التقليدية وغالبا ما تبنى بركامات حجرية ذات قواعد عريضة فلا تتعرض للانهيار ، ولا نخسر كثيرا لو انهارت .

وعلى أية حال فالأمر متروك لبحوث قابلة للتنفيذ من جانب المتخصصين فى هندسة الطرق وميكانيكية التربة والاقتصاديين والبيئيين وعلماء آخرون فى التطبيقات البشرية من أجل إحكام القدرة على تجنب المخاطر بنسبة أعلى مما هو قائم حاليا . أما تجنب السيول تماما فأمر غير ممكن لأننا لم نلم بكل المعرفة المرتبطة بموازين طبيعة الغلاف الجوى وإلى أى مدى يتأثر بعوامل أرضية أو فضائية .

لماذا الاهتمام بالطرق ؟

هذه الاطالة فى هذا الموضوع هى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للطرق التى تخترق الصحارى والمناطق الجبلية الجافة . وتعود أهميتها الى أن الطرق هنا فى سيناء ككل وفى البحر الأحمر هى شرايين الحياة الأساسية لحياة المدن التى تميزها والتى يسكنها عاملون فى مجالين هما من أهم قاطرات الاقتصاد المصرى : البترول والسياحة . وقد ضخت مصر مليارات الأموال فى إنشاء حقول النفط على طول خليج السويس الذى هو بحق خليج النفط المصرى . عوائد البترول أكثر ثباتا من عوائد السياحة ، وإن كان سعر البترول يعتريه التغير حسب الظروف الدولية. وكذلك ضخت مصر مليارات أخرى لبناء المدن والقرى السياحية التى ترصع شواطئ البحر الأحمر وخليج العقبة . حبذا لو كف المستثمرون عن بناء فنادق وقرى الدرجة العالية + ٤ (نجوم) واتجهوا الى فنادق أقل درجة (نجمتين) وبنسيونات أكثر لأنهما مقصد أكثر جذبا للسياحة المحلية وأكثر ضمانا للحركة والعمالة من النجوم الخمسة حتى فى الحالات التى تهتز فيها السياحة وتتناقص نتيجة الأحوال السياسية المضطربة فى الشرق الأوسط أو أحوال الأمن المصرية ضد غوائل المتشددين والمتطرفين . ولكن بغض النظر عن هذا وذاك فإن البنية الأساسية لاستمرار نجاح

السياحة والثروة النفطية هي وسائل النقل على طرق ممتازة آمنة من غضب السيول الفجائية .

صحيح أن الطرق البرية ليست هي كل البنية الأساسية لحياة الناس فى سيناء والبحر الأحمر والسويس . فالبترول ينقل بالبحر أو أنابيب الى القاهرة وأسيوط فضلا عن خط أنابيب سوميد (السويس البحر المتوسط) الضخمة الذى يخترق أقصى شمال الصحراء الشرقية ، كما أن المدن تتلقى مياها عذبة من النيل عبر خطوط أنابيب من الكريمات الى البحر الأحمر والى جنوب سيناء . لكن هذه الأنابيب قد تتعرض للسيول القوية مثلها مثل الطرق البرية . وصحيح أيضا أن هناك عدة مطارات فى طابا وشرم الشيخ والغردقة ومرسى علم ، إلا أنها تصل الى نقاط محدودة يحتاج المسافر بعدها الى الطرق البرية ليكمل رحلته الى عمله أو مصيفه ومشتاه .

فالخلاصة إذاً أن الطريق البرى هو الترس الأساسى فى ضمان نجاح اشكال الاقتصاد فى المحافظتين ومن ثم وجب الحفاظ عليها بالقاء نظرة علمية تجريبية من أجل إقامة التوافق الحسن بين النشاط الانسانى وموازين الطبيعة .

الفصل الثانى

حول السياحة ومقتضياتها

السياحة والينابيع الدافئة

ماذا نفعل لتصحيح مسار السياحة

C2 Tourism

يونية ٢٠٠٣

على هامش السياحة فى مصر(١)

السياحة والينابيع الدافئة

فى البداية أحب أن أؤكد على أن استخدام كلمة "سياح" لا تعنى فقط الأجانب بل يجب أن يفهم منها أنها تعنى أهل البلد والأجانب معا فى تجوالهم صيفا أو شتاء . والمعروف أن السياحة الأجنبية تتذبذب لظروف دولية سياسية أو اقتصادية ، بينما السياحة الداخلية لا تخضع لمثل هذه المؤثرات بنفس الصورة . اهتمامنا بالسياحة الأجنبية مرده الاهتمام بتحصيل عملات أجنبية وهو ربما مما يقوى اقتصاد بلد ما ، لكنه قد ينقطع سنوات ويربك الدولة المعتمدة عليه . أما السياحة الداخلية فهى أكثر استمرارية ودواما ، وبذلك فهى تولد – جزئيا – استمرارية دورة رأس المال داخل الوطن الواحد ، وهو شىء مهم بالنسبة للاقتصاد الأساسى المحلى . وينطبق هذا المفهوم على مصر وبلاد اوربية لها شهرتها السياحية العالمية.

فى بلاد السياحة الأوروبية يعرف الناس قبل الحكومة ماذا يفعلون . كل فرد أو عائلة أو مؤسسة سياحية تعرف كيف تجتذب السياح _ ليس لمرة واحدة تعتصر فيها نقود السائح _ بل برفق ونعومة وقليل من السماحة والكياسة لكى يصبح السائح هو نفسه

وسيلة الدعاية لمدينة أو فندق أو مطعم . وعلى البلديات المختلفة تأهيل المنطقة السياحية من حيث الطرق ووسيلة الانتقال وتنظيف وتزيين الأماكن وتسهيل بلوغها والاستمتاع بما فيها من مناظر طبيعية حتى لو كانت صغيرة . وهناك أيضا ابتكار لمواسم معينة كعيد المدينة أو القرية بموسيقاها وأغانيها المحلية وأشكال الرقص والطرب بالملابس التقليدية وغير ذلك كثير . ماذا تستفيد البلديات من وراء ذلك ؟ وضع الأماكن على خريطة السياحة بنشر الكتيبات والخرائط التفصيلية والصور الفنية تبرز جمال نهر أو شلال أو بحيرة أو قمة تل أو جبل . والغرض النهائى أن تتكسب البلدية من ضرائب المبيعات ، وأن يتكسب السكان من بيع الهواء والماء وثلاجات الجبال العالية أو شواطئ الرمال النظيفة أو البحيرات المتلألئة وسط الطبيعة الخلابة باقامة الكثير من أماكن المبيت سواء فنادق أو بنسيونات أو غرف للإيجار مع الأسر والكثير من المطاعم ومشارب الشاى والقهوة ومشروبات أخرى محلية .

الشيء المهم أن الفنادق ليست بالضرورة من ذوات النجوم فكلها نظيفة مريحة للنوم وبوفيه الافطار بدون رقيب يحسب كم من الأطعمة والخبز وفناجين الشاى أو القهوة تناولها هذا أو ذاك . كما أن اصحاب سيارات الرحلات يتكسبون من نقل السياح بين الأماكن ، أو إذا كانت هناك بحيرة ففيها زوارق تسير بالكهرباء لمنع تلوث المياه بالزيوت ومنع التلوث السمعي واضفاء لمحات من السكينة وسط بهجة البحيرة وجمال ما يحيط بها . والسياح كل

فى حاله سواء كبار السن أو الشباب فلا مشاجرات ولا ازعاج بعالى الأصوات . وفى المحصلة النهائية فإن الكل يكسب ويرتفع دخلهم خلال المواسم السياحية ومعه ترتفع ميزانية البلدية مما تحصله من ضرائب مبيعات وضرائب على دخل الأفراد . جانب كبير من الضرائب للبلديات والدولة يذهب لتحسين وتنمية المنطقة وتجديد بنيتها الأساسية وخدماتها الصحية والترفيهية لرفع المستوى لكى يجذب المزيد من الحركة وهكذا تتنامى دورة رأس المال بين المكان والناس والإدارة والسياح . لهذا فالدخول تختلف بين قرية واخرى حسب الجهد المبذول فى الاعلان والدعاية والخدمات الفردية والخدمات العامة . هذه هى حال السياحة فى البلاد التى تجتذب ملايين السياح كالنمسا وإيطاليا وسويسرا واسبانيا . باختصار السياح ليسوا لقمة موسم يحلفون بعده الا رجعة لهذا المكان أو البلد ، بل جذب برقة المعاملة وحسن الخدمات وسرعة الاسعاف، فالسائح إنسان معرض لحوادث المغامرة فى بيئة المصيف والمشتى .

وسأختار هنا نموذجاً من عنصر واحد من عناصر الطبيعة لنرى كيف تنبنى فوق هذا العنصر ابداعات فن الاعلان وفنون الخدمات التى تتراص فوق بعضها مما يعطى أكبر فائدة ممكنة لهذا العنصر الطبيعى الواحد _ فما بالك إذا ساندته عدة عناصر أخرى من الطبيعة ومن طبيعة البشر الحلوة . هذا العنصر هو مياه الينابيع شهرة علاجية .

فاعلانات السياحة فى النمسا أو سلوفاكيا (على سبيل المثال) تروج _ من بين أشياء أخرى - للمياه التى تحتوى على مواد أو غازات يقولون: إنها شافية لأمراض معينة . وعلى الفور تنشأ معها حمامات الساونا والعلاج الطبيعى اليدوى والآلى ويكثر معها ذوى الملابس البيضاء سواء كانوا أطباء أو ممارسين للعلاج ، ومعها تكثر المطاعم التى تقدم أطعمة صحية يوصى بها الأطباء ، وخاصة الخضراوات المزروعة بالطرق البيولوجية (بدون أسمدة كيمائية) ، وأخيرا يستفيد من كل ذلك اشغالات عالية للفنادق وازدهار عام لأنواع المقاهى والأشربة ورحلات المشى الحثيث الى الصمت الذى يلف غابات الشربين والصنوبر إلا من النسيم الذى يغنى بين الأغصان . هذا عنصر واحد ينبنى عليه هرم مقلوب أو مظلة ساقها هذا العنصر الطبيعى الواحد يتفرع عليه كل هذه الأغصان من الوظائف والخدمات وانشطة الناس ويرتاح إليه السياح لأنهم يحسون اجازة حقيقية بعيدا عن روتين الحياة ووقعها العادى ، ويشعرون بنوع من الشفاء ليس لأن هناك سحرا بل لأن دوام العلاج الطبيعى اسبوعا أو أسبوعين سوف تكون له نتائج مثمرة على الأبدان تتنامى إلى مشاعر النفس المرتاحة .

العالم مليىء بينابيع للمياه الجوفية لكل خصائص معدنية فى محتواها كالكبريت أو املاح مختلفة لكن الشىء المهم هو كيف تسوق ما عندك من مثل هذه المصادر الطبيعية .

ماذا عن مصر

لن أكرر ما نعرفه جميعا عن الكثير مما تغص به مصر من عناصر طبيعية وتاريخية وبشرية التى تجذب السياح إليها ، وفى مصر ينابيع كثيرة ولكن كثيرا من هذه الينابيع السياحية للأجانب والمصريين ما زالت خبيئة عن المعرفة أو أن المعلومات عنها باهتة والوصول إليها يشق على الكثيرين . وربما أكتب عن هذه الأشياء لاحقا .

وموضوعنا اليوم هو لجانب ليس براقا للسياحة والارتحال المحلى والمعلومات عنه ناقصة والتمهيد إلى زيارته والإقامة فيه والاستفادة منه صحيا ونفسيا غير متاحة لغالبية الناس

ففى مصر كثير من الينابيع التى تحمل مياهها مكونات معدنية خاصة . وفى القاهرة ذاتها كان لدينا منطقتين إحداهما غرب الامام الشافعى وتسمى عين الصيرة وكان طينها يساعد بصورة أو أخرى على شفاء بعض الأمراض الجلدية . ومنذ نحو نصف قرن كان هناك مغطس لهذه المياه الحارة وأبنية بسيطة للمستشفين فى هذه العين يعمل فيها عدد من الممارسين التقليديين لوضع الطين و"التكييس" والتدليك. أين ذهبت ؟ وهل البحيرة الصغيرة التى انشأتها المحافظة الآن هى نفس العين القديمة بمواصفات أحدث . إذا كان الأمر كذلك فهل اقيمت معها أبنية

حديثة تقدم فيها خدمات شبه طبية وعلاج طبيعى ؟ هل كان التجميل المكانى هو الهدف أم لماذا لا نستعيد الوظيفة الطبية ؟

وشمال حلوان كانت هناك عين حلوان الكبريتية التى انشأ عليها فى الأربعينات فندق يعرفه من يرى بعض الأفلام المصرية القديمة . أين ذهب فندق كبريتاج ، واين الخدمات الطبية التى كانت فى المنطقة ؟ فقد كانت حلوان منذ قرون ذات شهرة طويلة بجوها اللطيف قياسا بالقاهرة القديمة . وفى أوائل القرن اتخذت مقرا لمرصد حلوان الشهير وكذلك مقار للعلاج وخاصة للاضطرابات النفسية ، وحديقتها اليابانية كانت مقصدا للترفيه والتريض العائلى الهادئ. لكن التنمية الصناعية والنمو السكنى قد أتى على محاسن حلوان فطمسها ، وربما ذهبت معه عين حلوان الكبريتية !

وفى سيناء الجنوبية وعلى ساحل خليج السويس يوجد نبع "حمام فرعون" وهو مياه حارة (نحو ٤٥ درجة مئوية) تندفع من مغارة صغيرة على سفح الجبل وتخرج المياه إلى الشاطئ وتختلط بمياه البحر فيما يشبه بحيرة شاطئيه صغيرة . الزوار القلائل يخلعون نعالهم ويقفون حفاة فى هذه المياه الدافئة التى لها مفعول طيب ضد أوجاع الروماتيزم على حد أقوال شائعة بين بدو المنطقة . زرت المكان عديدا آخرها منذ عامين وفى كل مرة نرى بناء ضخما لا يكتمل لفندق لعله من ذوى النجوم الخمسة (على عادة ما

درجنا عليه !) ولعله سوف يحتوى على خدمات علاجية وطبية على النحو الحديث . لكن مشروع الفندق بطىء التنفيذ فهل هناك خلاف بين المحافظة والمؤسسة التى تبنى أم ماذا ؟ ولماذا هذه الفئة العالية من الفنادق التى تسقط من حسابها السياحة الداخلية لغالبية المصريين لأنها سوف تحرمهم من الزيارة والاستفادة من الخصائص العلاجية لهذا المكان الذى هو هبة الطبيعة! ألا يكفى تجربة الفنادق العالية فى رأس سدر القريبة من حمام فرعون والتى لا تبلغ نسبة اشغالها الحد الاقتصادى للمكسب والخسارة؟ وهل سيكون هناك أنشطة سياحية اقتصادية مصاحبة كاليخوت وسياحة الشراع Windsurfing وسياحة الصحراء (بالجمال أو السيارات) الى منطقة سرابيط الخادم داخل الكتلة الجبلية والتى تشتهر منذ العصور الفرعونية بتعدين احجار شبه كريمة على رأسها "الفيروز" ، وتزخر بمعابد منذ الأسرة ١٢ وقربها رسوم وكتابات منحوتة على الصخور بعضها يعود الى الأسرة الثالثة – أى قبل بناة الأهرام؟ هل ستكون هناك محال وبوتيكات صغيرة للحرف والأشغال البدوية من كل سيناء وأحجار خام من الفيروز وتشكيلات من الحفر على صخور أخرى ؟ الخلاصة أنه يمكن بناء هرم متكامل من الأنشطة تعتمد فى أساسها على مياه فرعون الدافقة وتحيل المنطقة إلى حركة متعددة تجذب السياحة الداخلية والخارجية معا .

وفى شمال مدينة الطور مباشرة عين موسى التى اهتمت المحافظة بها ولا أعرف عن فوائدها الشىء الكثير . ولعل فى جنوب سيناء ينابيع أخرى . ولكن لو كانت الينابيع المحققة هى فرعون وموسى فأين الدعاية العلمية فى منشورات موجزة التى يظهر فيها تحليل هذه المياه وفوائدها الصحية والخدمات السكنية (بما فيها مخيم للسيارات "كامب") والهيئة الطبية المشرفة على الصحة العامة والعلاج الطبيعى ؟

وفى الصحراء الغربية الشاسعة هناك ينابيع دافئة كثيرة فى الواحات الكبرى وخاصة سيوه والبحرية والداخلة .

وفى الواحة الداخلة عدة عيون حارة كبريتية حول مدينة موط اشهرها" موط ثلاثة "على بعد ٣ كيلومتر شمال المدينة بنى عليها حوض مستدير بعمق متر ونصف ومياهه ضاربة الى اللون الوردى أقام عليها مستثمرون من فندق "بيونير" فى الواحة الخارجة ستة شاليهات وثلاث خيام وفيلا من خمس غرف ومطعم (مغال فى أسعاره) . وفى شمال الواحة عين الجبل على مبعدة ٢٥ كيلومتر من موط لكنها غير مستغلة سياحيا بالمعنى المفهوم .

وفى الواحة البحرية عدد آخر من العيون منها عين "بشمو" قرب وسط مدينة الباويطى عاصمة الواحة بنى حولها فندق البشمو المتكون من طابقين عند حدائق النخيل التى تروى بمياه العين . وعين المفتله (٣ كيلومتر غربى المدينة)حيث توجد بقايا معبد من

الأسرة ٢٦ الفرعونية وقد أعيد ترميمه بعض الشيء . وبير الرمله الكبريتى المياه وحرارتها تزيد على ٤٥ درجة وربما كان أحسنها بير الغابة على بعد ١٥ كيلو شرق الباويطى حيث يوجد مخيم يديره فندق "منظر جبال الألب Alpenblick " حيث يمكن الاستمتاع بالمياه الدافئة فى ضوء القمر ، وأخير عين مطر ذات المياه الباردة على بعد نحو سبعة كيلومترات شمال شرقى الباويطى .

وفى واحة سيوه مجموعة من العيون الحارة والباردة من أشهرها داخل ادغال النخيل المترامية عين كليوباترا بنى حولها كافتريا وغرف لخلع الملابس ولكن شهرتها الأصلية ترجع الى أهمية زيارتها للعروسين صبيحة الزفاف وعين فاطناس للمياه العذبة داخل واحة ظليلة فى جزيرة صغيرة وسط بحيرة سيوه المالحة المياه . ويوجد بالجزيرة مقهى صغير للشاى والشيشة على موائد وكنبات بيئية تحت النخيل وأمام البحيرة الواسعة . وربما كان "بير واحد" أنظف الآبار الحارة على بعد نحو أكثر من عشرة كيلومترات جنوب منخفض الواحة وعلى الأطراف الشمالية لبحر الرمال العظيم . هنا واحة صغيرة لكن الكثبان وراء الكثبان تسيطر على المنظر وتجعل له مذاقاً خاصاً بعيدا عن أدغال النخيل السيوية . ونظرا لموقعه فإنه يحتاج إلى سيارة ذات دفع رباعى للوصول إليه . ولا يوجد به سوى شاى وشيشه وعلى راغبى المبيت

إحضار الغذاء والماء . وفى شرق الواحة (٢٣ كيلو) عين كبيرة تسمى عين قريشات مياهها نظيفة وعمقها نحو ثلاثة أمتار ، وإلى شرقها (١٥ كيلو منها) "عين صافى" وهى آخر المعمور السيوى فى اتجاه طريق البحرية ، وفى المنطقة وجدت عشرات المقابر التى تعود إلى العصر الرومانى . أما فى داخل الواحة فهناك عشرات العيون الطبيعية التى تستخدم مياهها لرى حقول النخيل الشاسعة وشرب سكان القرى والمستوطنات المختلفة التى من أشهرها قرية أغورمى حيث يوجد معبد النبوءة الذى زاره الاسكندر الأكبر وبالقرب منه بقايا معبد آمون . وفى سيوه عدد كبير من الفنادق معظمها صغير وكلها تخدم حركة السياحة الأجنبية التى تتكامل مع الآثار وغرابة أدغال النخيل الشاسعة والبحيرات المالحة إلى جوار العيون العذبة والقرى القديمة والخدمات الحديثة مما يجعلها أكثر الواحات المصرية تكاملا لكن ينقصها كثيرا السياحة الداخلية فى هذه الواحة الاسطورية . ويوجه عام تحويل هذه المصادر الطبيعية الى مزارات للسياحة الداخلية والخارجية على أن تتكامل خدمات صحية وترفيهية وحياتية من أجل معرفة أحسن بالمعمور المصرى النائى وتنميته .

على هامش السياحة فى مصر (٢)
ماذا نحتاج لتصحيح مسار السياحة

فى مقال سابق تكلمت على أحد الموارد السياحية المصرية غير المعتنى بها وهى العيون والينابيع الدافئة وأن الاهتمام بها سيكون أحد منشطات السياحة باعتبار أن الأمور الصحية هى واحدة من اهم الدوافع لدى الأفراد لتصور الشفاء من بعض متاعب الأبدان .

ومرة أخرى أؤكد أن السياحة مقصود بها السياحة الأجنبية والمحلية معا . بل ربما تكون سياحة المصريين أكثر ثباتا فى تدعيم وبقاء صناعة السياحية من سياحة الأجانب التى تتأثر بعناصر كثيرة من الأمن والاضطراب السياسى المحلى والاقليمى والدولى .

مصر ـ شأنها شأن كثير من الدول السياحة ـ تتمتع بمصادر تاريخية وأثرية ربما تفوق غيرها فى صورة المتاحف المفتوحة كالأبنية العملاقة التى تحكى عظمة الهندسة الموغلة فى القدم والمتمثلة فى أهرامات مصر من الجيزة الى منف - سقارة ودهشور واللاهون ، ومنطقة الأقصر بمعابدها ومقابرها التى لا نظير لها فى العالم ، والقاهرة الفاطمية المملوكية بابداعاتها الاسلامية الرائعة . وتتشابه مصر مع غيرها فى اشكال من السياحة الدينية وخاصة الكنائس والأديرة القبطية ذات الشهرة

فى وادى النطرون ومنطقة الزعفرانة وكنائس مصر القديمة فضلا عن رحلة السيد المسيح الى مصر والأماكن العديدة التى زارها هى معالم تاريخية فى غاية الأهمية. وكذلك الموالد المرتبطة بممارسات طقسية للأولياء والقديسين والقديسات ، كمولد السيد البدوى وعبد الرحيم القنائى والسيدة زينب وسيدنا الحسين وسانت تريزا وغيرهم كثير .

ومصر تتمتع بالجو صافى الأديم معظم السنة وإن كان حارا نصف العام، لكنه مقبول فى النصف الآخر ، وكلاهما يسمح بحركة الناس الاصطيافية على البحر المتوسط والشتوية إلى البحر الأحمر وجنوب الوادى فى أسوان والأقصر وفى الواحات . فالمناخ الجاف غالب السنة هو مورد آخر درجنا على استخدامه ونحتاج الى مزيد من تنظيمه كأن يكون لمؤسسات سياحية وفندقية ازدواجية تخطيطية ومشاركة فعلية فى منشآت المصايف والمشاتى معا .

فى مصر لكى نفهم ونخطط لحركة السياحة بوجهيها الداخلى والخارجى نحتاج أشياء كثيرة لكى تكون الصورة أوضح لدى الجميع من وزارة السياحة إلى المؤسسات السياحية وإلى ملاك المنشآت السياحة ووسائل الانتقال العامة من الطائرة إلى الأوتوبيس السياحى الى تحسين الطرق وعلامات الارشاد، وأخيرا لدى الناس كى يعرفوا أين يذهبون لقضاء اجازاتهم سواء الاسبوعية أو الصيفية أو الشتوية .

أولى النواقص أننا نرى اهتمام وزارة السياحة يكاد أن يدور حول تعداد الليالى السياحية وعدد القادمين والمغادرين ونسبة الاشغال الفندقى الى آخر ذلك من البيانات ، وبعضها دلالاته غامضة كالليالى السياحية التى لا تفيد كثيرا فى معرفة اسباب التركيز أو التناقص فى أماكن أو اجزاء معينة من مناطق السياحة . كما أنها تكاد تقتصر على حركة السفر جوا أو بحرا من الدول الأخرى سواء الأوروبية والعربية . والاهتمام كبير فى وزارة السياحة بالسياحة الأجنبية باعتبارها مصدرا للعملات الأجنبية وهو شيء جميل لكنه تركيز مخل لأن السياحة الداخلية يجب أن تكون فى دائرة اهتمام تلك الوزارة جنبا إلى جنب تسويق مصر فى الخارج . وهذا التسويق يظهر بصورة مكثفة فى اقامة الكثير من الندوات الرسمية والاعلامية فى أوروبا بصفة أساسية ، وربما كان ما ينفق على تلك الحملات الاعلامية يساوى ـ أو يكاد ـ حصيلة مصر من السياحة الأوروبية . فالكثير من السياح يأتون كمجموعات فيما يعرف باسم عقد شامل Package Deal يحتوى على نفقات الطائرة المستأجرة Charter flight (غالبا أجنبية مما لا يدعم الطيران المحلى) ، ويحتوى العقد الشامل على الإقامة فى فنادق النجوم العالية بسعر ـ إذا حسب بدقة ـ فهو أقل بكثير جدا من السعر الذى يدفعه الفرد المصرى أو المقيم فى مصر . فالحقيقة أن نسبة اشغالات الفنادق وعدد الليالى السياحية هى ليست مؤشرا للنجاح الاعلامى للسياحة فى الخارج ، بل إن عائدها هو أقل مما تصوره تلك الأرقام .

ولكن هناك من يقول: إن مثل تلك الحركة من الاشغالات تكاد تبقى على الفنادق والعاملين بها دون أن تغلق أبوابها _ وهو قول جدلي على أي حال . فلو كانت الدعوة الاعلامية موجهة بنفس القوة إلى السياحة الداخلية وبأسعار معقولة لما كان هذا التكالب على فتات السياحة الأجنبية الحالية . هذا مع العلم بأن التناقص في سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية وبخاصة اليورو والدولار يؤدى إلى مزيد من تناقص اسعار الرحلات الشاملة لكى تكسب المزيد من تلك الرحلات ، ومن ثم تتناقص مكاسب الفنادق وأرباح جميع النشاطات السياحية الأخرى من المطاعم وانشطة البحر ورياضاته ومحلات بيع السلع السياحية ورواتب العاملين وأشياء أخرى .

وفضلا عن ذلك فإن بعضا ليس بالقليل من الرحلات السياحة إلى مصر _ وبخاصة قبل الاضطرابات فى الشرق الأوسط من الغزو الأمريكى الى العنف الاسرائيلى _ كانت بعض الرحلات الى سيناء تدمج فى رحلات إلى إسرائيل وسيناء بواسطة الشركات السياحية الاسرائيلية معا مما يؤدى إلى تدنى نصيب الفنادق المصرية فى طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ من هذه السياحة مقابل النصيب الأوفر للإسرائيليين .

ليس الغرض مجرد النقد ولكنه موجه كحافز للمسئولين فى الوزارات المعنية وفى قطاع السياحة الخاص من أجل توجيه جهد

أكبر إلى السياحة المصرية الداخلية بحيث لاتكون اقتصاديات مراكزنا السياحية فى قبضة السياحة الأجنبية فقط . هناك إسراف فى الفنادق عالية النجوم فى خليج العقبة والبحر الأحمر وهو ما قد يكون أبعد عن منال غالبية المصريين ماليا ، ومن ثم فقد حان الوقت أن يتجه الفكر السياحى إلى فنادق متوسطة على أن تراعى كل شروط النظافة وحسن استقبال النزلاء والاهتمام بإقامتهم وخدمتهم كما تفعل الفنادق الأعلى رتبة من حيث الكيف . وأن تشجع المؤسسات السياحية على انشاء بنسيونات وغرف عائلية على المستوى المطلوب من الشروط السابقة ولكن على منسوب صغير متناسب مع عدد الغرف وعدد الأسرة . ومعلومات المسئولين مؤكدة عن نجاح مثل هذه الأماكن الصغيرة التى تستقبل أعدادا كبيرة من السياح ، فإنها حقا تمثل اللبنة الأساسية فى السياحة فى النمسا وإيطاليا واسبانيا على سبيل المثال لأنها فى متناول كثير من فئات الناس والعائلات ذات الدخل المحدود ، كما أنه ليس فى استطاعة الفنادق متعددة النجوم أن تستوعب ملايين السياح .

وليس من الضرورى أن تكون المراكز السياحية ذات الأسعار المقبولة (فنادق وبنسيونات) فى ذات الأماكن الحالية للفنادق الرفيعة . فالسواحل المصرية الملائمة للسياحة تمتد مئات الكيلومترات على البحار المصرية . فلا داع للتزاحم فى خليج نعمة مثلا ، بل هناك داخل منطقة الشرم أماكن أخرى تدعو إلى

الاستثمار المتوسط . وفى نبق ودهب وشمال نويبع حتى طابا عشرات الأماكن التى يمكن أن تبدأ ـ وتستمر ـ بكبائن وعشش "كيب" بيئية ومركز خدمات يقدم كل التسهيلات المناسبة للنزلاء) ومثل هذا كان ناجحا فى رأس البر على سبيل المثال) . مع الاعلان الصحيح يمكن لهذه الأماكن أن تجذب الناس ويمكن أن تنمو خدماتها وتجذب المزيد من النجاح ، ولكن بشرط ألا تهدم مقوماتها لتبنى بدلها فنادق النجوم المتعددة . وبالمثل هناك عشرات الأماكن تحت الإنشاء بطول ساحل البحر الأحمر نرجو الا تكون على شاكلة الغردقة والجونة . فقد شبع الناس من القرى السياحية الضخمة التى تبلغ اسعارها عنان السماء بالنسبة لغالبية المصريين . وشبع الناس فى الغردقة حرمانهم من البحر بعد أن تم تخصيص كل الشواطئ لتلك القرى والفنادق الرفيعة . ومثل هذا يمارس الآن فى منتجعات العين السخنه الجديدة ، فهل هو ممارس أيضا فى المنتجعات الجديدة فى مرسى علم وغيرها ؟

عنصر آخر من أوجه النقص فى السياحة إجمالا والسياحة الداخلية بوجه خاص هو النقص الذى يجب أن نلام عليه جميعا فى موضوعين أولهما القلة الواضحة فى الكتب الموجهة لغير المتخصصين عن آثارنا وجغرافية بلادنا ومواردنا السياحية فى المليون كيلومتر مربع التى تحتلها بلادنا . والموضوع الثانى النقص الذى لا مبرر له فى الخرائط السياحية للمدن والأقاليم المصرية .

الموضوع الأول- نقص الكتب

كثير من السياح الأجانب يعرفون عن مصر السياحة أكثر مما يعرف المصريون إلا بممارسة الذهاب هنا وهناك . وذلك راجع الى كثرة الكتب السياحية عن مصر من بين مجموعات أخرى من الكتب عن دول اخرى تصدرها مؤسسات ودور نشر متعددة . وغالبية هذه الكتب كبيرة (٤٠٠ _ ٦٠٠ صفحة) نصوصها معتمدة من خبراء وعلماء . وتحتوى على كل ما يحتاجه المسافر من تراخيص وما يدفعه من جمارك والفنادق مرتبة على درجاتها وسعر الليلة واجور التاكسيات وانواع المواصلات العامة وأين يأكل ونوع قائمة الطعام وأين يسهر وتحذيرات متعددة وعن السواحل وفنادقها ورياضات البحر، وشىء عن جغرافية الدولة وحكومتها وكثير من الدراسة للآثار القديمة وماذا يجب أن يلتفت إليه وكثير من تاريخ المدن وبخاصة القاهرة وعمارتها الاسلامية والقبطية ومتاحفها مع وصف تفصيلى للمعروضات فى تلك الأماكن . الخلاصة كل شىء عما يجب أن يعرفه لكى يدخل الى تلك الأماكن منفردا أو مع مرشد سياحى . كل هذه المعلومات مبسطة ومزودة بصور وخرائط تفصيلية للمدن والمناطق الأثرية بمقاييس متعددة . مثل هذه الكتب منشورة بالألمانية والفرنسية والانجليزية (وربما الأسبانية أيضا) .

نعم لدينا كتب بالعربية لكنها موجهة للمتخصصين فى الآثار الفرعونية والاسلامية ، ولدينا كتب بحثية نشرتها مجالس خاصة كالمجلس الأعلى للآثار أو الثقافة عن سيناء أو الصحراء الغربية فى صورة موسوعات جيدة لكنها أيضا متخصصة ومعلوماتها قديمة غير متجددة . ولدينا بعض مجلات مثل "القاهرة اليوم" تصدر بالانجليزية ولا تشفى الغليل العام .

المطلوب كتب موجهة للعامة غير المتخصصة عن مصر : جغرافيتها وتاريخها وآثارها وسواحلها الشتوية والصيفية وأنواع الفنادق والمطاعم والرحلات الداخلية فى المنطقة كرحلة إلى سيوه من مطروح أو رحلة إلى معابد دندره وادفو وابيدوس من الاقصر أو رحلة الى أبوسمبل ومشروع توشكى والواحات الصغيرة حول أسوان أو رحلة سانت كاترين من نويبع أو دهب أو شرم الشيخ ورحلة من أسيوط أو الفيوم الى الواحات الخارجة والبحرية وما يليهما من واحات ، ناهيك عن رحلات حول القاهرة إلى القناة أو وادى النطرون ومن الاسكندرية إلى رشيد ومزارع جناكليس على سبيل المثال الخ .. ويجب أن يتضمن الكتاب متوسط اسعار الاقامة فى مناطق الزيارات الرئيسية ويعدد رحلات السفارى بالجمال أو سيارات الدفع الرباعى عبر الصحراء الشرقية من الغردقة أو مرسى علم أو برنيس إلى أسوان وبحيرة ناصر ومزار الشيخ الشاذلى ومناجم الذهب والنحاس الفرعونية ومحاجر أنواع

من الجرانيت السماقى فى جبال غربى الغردقة . ورحلات سفارى أخـرى من الخـارجـة على طول درب الأربعين التـاريخى والى أبوسمبل ، أو من الداخلة الى هضبة الجلف الكبير والأودية الجافة العديدة والمظاهر الطبوغرافية التى يشبهها العلماء بأنها أقرب ما تكون إلى مظاهر سطح المريخ ! أو رحـلات من واحـة الفـرافـرة وسـيـوه إلى اطراف بحـر الرمـال العظيم الخ.. ورحـلات البـحـر الشاطئية فى لنشات أو سفن شراعية من الاسكندرية إلى مطروح أو السلوم أو العريش ومن الغردقة الى شرم الشيخ أو مجموعة جزر جوبال وشدوان (شاكر) والجفتون أو إلى مرسى علم وحلايب وجـزيرة الزبرجد . فى الواحـات والبحـر الأحـمـر والمتوسط وفى الاقصر وأسوان وفى بورسعيد والسويس وفى رأس البر والعريش ومرسى مطروح .

النمسا تبيع جبالها وبحيراتها وايطاليا تبيع سواحلها وبحارها صيفا وتونس تبيع جزيرة جربا ونحن نبيع البحر الأحمر شتاء ، ولكن شتان بين عشرات الملايين من السياحة الداخلية والخارجية فى أوروبا وبين اعداد السياح الأجانب والمصريين فى مصر. نحن حقا فى حاجة الى كتب متعددة غير متخصصة موضحة بالخرائط والصور من أجل السياحة العربية والسياحة المصرية معا . قد نبدأ بكتاب ليس بالضرورة من منشورات الحكومة كالهيئة العامة للكتاب ، بل يستحسن أن تتبنى إحدى دور النشر الصحفية وغير

الصحفية استكتاب المؤلفين والخبراء على أن تنشر اصدارات اخرى لنفس الكتاب مرة كل سنتين لاضافة الجديد من معالم سياحية وطرق ووسائل انتقال جديدة وغير ذلك من الأمور . ومثل هذا الكتاب لا يصادر على نشر كتب أخرى فى ذات المجال وسيظل الحكم للجمهور أيها يفضل ويختار. وبالمثل يمكن نشر كتب عن أحياء مختارة من القاهرة والاسكندرية ذات طابع متميز فى العمران والترفيه والسياحة . إن معلومات عامة الناس عن التاريخ المصرى الطويل ضعيفة وغير صحيحة سواء عن العصور الفرعونية أو الهلينية والرومانية والفاطمية والمملوكية والعثمانية ، بل هناك خلط فى تسلسل اسرة محمد على رغم قربها الزمنى منا!. إنه حقا شيء مؤسف أن نكون أطول أمة فى تاريخ متصل الحلقات مدون على الحجر والبردى والورق ، ومع ذلك فمعرفة ابناء مصر بها معرفة ضئيلة وضبابية !

والموضوع الثانى
نقص الخرائط السياحية

هو النقص الذى لا مزيد عليه من خرائط مصر وخرائط المدن المصرية . لقد كانت مصلحة المساحة المصرية تصدر خرائط كثيرة عن مصر وعن القاهرة بمقاييس رسم كبيرة وصغيرة . وتبعها فى ذلك المساحة العسكرية . ولكن أحدا منها لم يواكب احتياجات الناس الى خرائط مطوية تفصيلية تكون فى متناول يد الناس يتداولونها حينما يسافرون بدلا من اللوحات التى تطبع عليها هذه الخرائط ولا تصلح الا للقراءة على المكاتب .وفى بعض البلاد كالنمسا التى اعرفها جيدا مثل هذه الخرائط المطوية مصحوبة بدليل أو كشاف لأسماء الشوارع والحارات وخطوط الأوتوبيس والترام والمترو وأرقامها وعلامات على وجود محطاتها بحيث يتعرف الانسان على موقع الشارع المقصود ورقم المواصلة التى يركبها . بل إن بعض هذه الخرائط تكتب بعض أرقام البيوت لكى يعرف الفرد أين ينزل فى شارع طويل : فى وسطه أو آخره ! وكثير من افراد الشرطة يحملون معهم مثل هذا الكشاف لأسماء شوارع المدينة التى يخدمون فيها ليدل التائه الى مقصده إذا سئل . قد نحتج أن بعض الشرطة لا يقرأون . وهذا صحيح ولكن لماذا يصبحون جنود شرطة ؟

وعلى أية حال فبرغم اننى أطلب ذلك فإننى أعتقد صعوبة تحقيقه في مدينة كبيرة كالقاهرة التى تفتقر حتى الآن الى دليل تليفونات محدث سنويا !! فيا للأسف رغم أن هيئة التليفونات ليست فقيرة وتتقاضى أموالها من المشتركين أربع مرات فى السنة . وفى بلاد العالم الأخرى تدفع التليفونات مرة فى السنة وبواسطة تجهيزات كومبيوتر تغنى الناس عن طوابير المرات الأربع في مصر . أسوق التليفون كأحد رموز الخدمة السياحية فإذا كان على السائح أن يبحث عن رقم معين فكيف يفعل مع عدم وجود دليل سنوى يغنيه شر سؤال الاستعلامات التى تقع تحت ضغوط هائلة بعد أن يسمع مرات عديدة طلب الرسالة المسجلة أن يعيد الاتصال مرة أخرى لأن جميع الخطوط مشغولة !

إذا أردنا الحياة على مستوى يزداد تحسنا فإن علينا أن نعرف أن علاقات الحياة والانشطة الاقتصادية متداخلة متفاعلة . فإذا تكلمنا اليوم عن السياحة فهى ليست جزيرة منعزلة عن غيرها بل إن العناصر والمواضيع تجر بعضها بعضا وأن تحسين السياحة جزء من تحسين جميع الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية السياسية فى مصر وأى بلد فى العالم .

الفصل الثالث

فى مسألة السكان :

المشكلة السكانية المتفاقمة

المسألة السكانية مرة أخرى

هجرة سكان وسط القاهرة

C3 Alsokan

الفصل الثالث

فى مسألة السكان:

/26/03٨

سكان العالم قنبلة حتمية
ام هناك نهاية للنمو ...ومتى؟

مشكلة السكان مشكلة محيرة حقا ليس فقط على منسوب مصر بل هى مشكلة المشاكل عالميا . إنها ظاهرة تسعى رويدا وتجد فى السير الى أن نحس بها ولكن بعد فوات الأوان . الانسان كغيره من الكائنات التى تعيش على سطح هذا الكوكب كان يعانى من مجموعة من المضادات والعوائق التى قد تودى به فى نهاية الأمر الى التهلكة، ولهذا كان التكاثر هو سلاح البقاء ضد أعداء الحياة من متغيرات الظروف الطبيعية وعلى الأخص تغير المناخ وتناقص الغذاء ، والأمراض التى تبلغ حد الوباء الكاسح كالطاعون الذى سمى فى أوروبا فى العصور الوسطى بالموت الأسود . ولكن أكثر الأعداء وأشدهم قسوة كان هو الانسان نفسه حين يغزو ويبيد ويسبى ويدمر مقومات العملية الطبيعية لتكاثر مجتمعات اخرى باسم التطهير العرقى والسيادة والسطو على أراضى الغير . وابتكر خلال عشرات القرون أنظمة

السادة والعبيد فى الماضى أو الذين عندهم والذين ليس عندهم فى مقدمات عصر المركانتالية والرأسمالية الاستعمارية ، أو مؤخرا تقسيم الأمم الى عوالم متقدمة ونامية ومتخلفة كما هو واقع الأمر الآن .

وحسب مجموعة الفلسفات والأفكار في كل عصر كان هناك بين العقلاء والمستنيرين لمحات فكرية تنظر بخوف الى مصير الانسانية . وقد كان أقدم من كتب بوضوح فى مستقبل التوازن بين الغذاء وأعداد الناس هو الباحث الاقتصادى الانجليزى مالثوس الذى ابتكر صيغة بسيطة للعلاقة فى قولته المأثورة أن الناس يتزايدون بمعادلة هندسية (٢- ٤- ٨-١٦ الخ) وأن الغذاء ينمو بمعادلة حسابية (٢-٣-٤-٥ الخ) وربما كانت هناك أفكار سابقة على مالثوس تبصر سوء التعادل بين الناس والغذاء وبخاصة في عصر النهضة وآراء العلماء فى العالم الاسلامى المترامى غير أن تلك البصائر تاهت فى خضم التاريخ لأنها لم تكن منهجية بالدرجة التى تثبتها كمقولة تسترعى التقصى والبحث . وابن خلدون تطرق إلى تلك المشكلة من زاوية واحدة هى تأثير هجرة البدو على إفقار البيئة والأقاليم الزراعية وبخاصة فى شمال أفريقيا .

وعلى أية حال فإن التقدم الكبير في الطب ابتداء من القرن ١٩ وإلى الآن قد أدى خدمة جليلة للانسانية وذلك بتقليل نسبة

الوفيات فى العالم المتقدم والنامى على السواء . لكن النتيجة فى التحليل النهائى هو الظاهرة التى رصدها الباحثون فى اواسط القرن ٢٠ وعرفت باسم الانفجار السكانى . فقد هالهم أن سكان العالم قد استغرقوا ١٣ قرنا لينمو من نحو ٢٠٠ مليون نفس فى اوائل القرن الأول الى نحو ٥٤٥ مليونا فى منتصف القرن ١٧ ثم استغرقوا ثلاثة قرون لينمو الى ٢٤٠٠ مليون فى منتصف القرن ٢٠ . هذا النمو الخماسى السريع هو الذى أدى الى استخدام مصطلح النمو الانفجارى للسكان .

وفى ذات الفترة حذر استاذنا محمد عوض محمد (١٩٣٦ فى كتابه "سكان هذا الكوكب") من أن نمو سكان مصر أصبح من السرعة بحيث يشكل خطرا على التوازن بين العدد وشكل الاقتصاد وانتاج الغذاء آنذاك مما دعاه الى الحصول على فتوى من مفتى مصر بجواز الأخذ ببعض وسائل تقليل النسل والاتجاه الى نشر التعليم وتأخير سن الزواج كضوابط تخفيض سرعة النمو السكانى . وفى نفس السنة اصدر وليام كليلاند كتابه المشهور عن "مشكلة السكان فى مصر" واتبعه فى ١٩٤٣ بمقال "خطة للسكان فى مصر . وسبب الاهتمام بمصر هو النمو السريع للسكان آنذاك من نحو ستة ملايين فى ١٨٨٢ الى نحو ١٤ مليونا فى ١٩٢٧ ـ أى تضاعف العدد ٢٠٩% فى أقل من نصف قرن . فما بالنا الآن وقد تضاعفنا بنسبة خمس مرات فى ثلاثة أربا ع

قرن ، وكأن البحوث والدراسات السابقة عن المشكلة السكانية قد وقعت على آذان صماء !!

وفى ١٩٦٨ اصدر بول ايرليش كتابه الشهير "القنبلة السكانية" . وفى ضوء النقد الحديث لهذا الكتاب يرى الباحثون أن تحذيرات إيرليش جاءت متأخرة ٣٠ عاما . فقد تعدى سكان العالم حد المليارين من الأنفس عام ١٩٤٠ وهو التاريخ الذى انفجرت فيه قنبلة السكان وباختصار فإن هناك نقاطا مضيئة فى ابلاغ الناس بمخاطر النمو ولكن ـ كما يقولون ـ بقى الحال كما هو عليه من تسارع مخيف لسكان العالم ربما يهدد وجود الانسان على الأرض.

ولكن فى مقابل ذلك فإن المتفائلين يرون أن على سطح الأرض متسع لم يعمر بعد بكفاية . هؤلاء يرون أن ٤٦% من سطح الأرض مازال "برية" يكاد لم يمسسها بشر وتبلغ مساحة هذه البرية ٦٨ مليون كيلومترا مربعا =)قدر مساحة مصر بواديها وصحاريها وجبالها ٦٨ مرة) . لكن فى الحقيقة فإن ثلثى هذه المساحة الضخمة إما هى صحارى حارة رملية تنقصها المياه كمقوم حياة ، وإما صحارى جليدية تنقصها الحرارة كمقوم حياتى آخر . والباقى غابات المطر المدارية الكثيفة أو الجبال الشاهقة ذات المنحدرات الصعبة . وباختصار فإن عدد سكان هذه "البرية" فى المناطق القطبية والصحارى والغابات الآن لا يتجاوز

١٤٥ مليونا أو ما يساوى ٢،٤٪ من سكان العالم . وأن أى تقدم استيطانى حديث فى تلك البرية إنما سوف يكون على حساب البيئة الهشة التى سرعان ما تقوضها الاستثمارات الحديثة فى الزراعة والرعى فتتحول إلى مناطق جدباء كما هو حادث فعلا فى الغابات الاستوائية فى امريكا الجنوبية وافريقيا الاستوائية . والكثير من أنصار البيئة يؤكدون أن الإبقاء على هذه البرية هو بمثابة القشة التى قد تنجى العالم من كوارث الجدب والتصحر بما فيها من تنوع نباتى وحيوانى وبما فيها من قدرة النباتات على استعادة الأجواء الصحية بخاصية التمثيل الكلوروفيللى . فلو اجتثت هذه الغابات لفسد مناخ العالم ربما إلى غير رجعة وتهددت جذور الحياة النباتية والحيوانية والبشرية معا.

هذا فضلا عن أن هناك ميلا عاما لسكان العالم الى التزاحم فى المدن وهجرة الريف لما اسهمت فيه حضارتنا الحالية من تركيز مخل لكل اشكال الحياة الحديثة (التعليم والصحة والأعمال والخدمات والترفيه والسياحة) فى المدن عازفة عن تطوير قرى الريف بحكم قلة السكان والتباعد المكانى. ولقد غطت وسائل النقل الأجزاء المعمورة من سطح الأرض (طرق برية بأنواعها وطرق حديدية)فى صورة ثعبانية سوداء تجرى وتتصل وتنفصل تعبر السهول وتتخلل الأودية وتحفر انفاقا فى بطون الجبال . كما انتشرت المطارات بصورة كثيفة حتى يخشى من مخاطر اقترابها

حول المدن الكبرى المتقاربة وتلويثها الغازى والسمعى المستمر. وهذه أو تلك من وسائل الانتقال لها مخاطرها البيئية وبخاصة فى صورة انبعاثات الكربون فى الجو بكميات كبيرة مما يهدد بدوره استقرار الظروف المناخية وتغيرها للأسوأ ، وهو ما قد يفرض على الانسانية ظروفا حياتية مغايرة تماما لما اعتدناه منذ بضعة قرون وقد يصعب عليه التكيف والتأقلم مع تلك المستجدات الحياتية.

نهاية النمو السكانى!!

على نحو ادعاءات فرانسيس فوكوياما فى كتابه "نهاية التاريخ" يتردد الآن بين أوساط بعض الديموجرافيين والجغرافيين أن النمو السكانى _ انفجارى أو تدريجى _ له نهاية سوف يتوقف عندها . وحين كنت فى زيارة " للمعهد الدولى للتحليل التطبيقى للنظم IIASA "فى النمسا فى الصيف الحالى قرأت نماذج احصائية اعدها خبراء واساتذة السكان تشتمل على تفاعلات عدة متغيرات على الخصوبة منها توقعات أمد الحياة والتعليم بمراحله المختلفة والتصويب الأوتوماتى للترابطات والتشابكات الخ . وفى النهاية تتوقع هذه النماذج والدراسات المضنية أن يصل نمو سكان العالم إلى اقصى قمته عام ٢٠٧٥حين يبلغ عدد سكان العالم نحو تسعة مليارات من الأنفس وبعدها يبدأ السكان بالتناقص .

ولكن زمن بداية التناقص يختلف من اقليم لآخر . فقد بدأ التناقص الفعلى للسكان فى شرق أوروبا وأراضى الاتحاد السوفيتى السابق فى أوروبا عام ٢٠٠٠ حيث يتوقع أن ينخفض من ٣٦٥ مليونا الى قرابة ٣٣٠ مليونا عام ٢٠٢٥ والى ٢٤٠ مليونا عام ٢٠٧٥ ثم نحو ٢١٠ ملايين عام , ٢١٠٠ أما أوربا الغربية فستبدأ فى الانخفاض من ٤٧٧ مليونا عام ٢٠٢٥ الى

نحو ٣٩٠ مليونا فى ٢١٠٠ وتأخر بداية الانخفاض تعود الى استقبال اوربا الغربية لكثير من الهجرة من مناطق متعددة وبالذات من شرق أوربا خلال الربع الأول من القرن ٢١ , وبالمثل ستنخفض منطقة الصين من ١٦٠٠ مليون عام ٢٠٢٥ الى ١٢٥٠ مليونا في ٢١٠٠، فى حين يستمر جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنجلادش) فى الارتفاع من ١٩٥٠ مليونا عام ٢٠٢٥ ليصل الى ٢٢٦٠ مليونا عام ٢٠٥٠ ثم يبدأ فى الانخفاض الى ٢٢٥٠ عام ٢٠٧٥ وأخيرا يعود الى ١٩٧٠ مليونا فى ٢١٠٠ .

مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء سيظل سكانها فى ارتفاع حتى عام ٢٠٧٥ ثم يبدأ انخفاض بطىء بعد ذلك . الشرق الأوسط سيرتفع من ١٧٢ مليونا عام ٢٠٠٠ الى ٤١٢ مليونا عام ٢٠٧٥ ثم يبدأ فى انخفاض ضئيل الى٤١٠ عام ٢١٠٠ . وفى شمال افريقيا (بما فى ذلك مصر)يرتفع العدد من ١٧٣ مليونا عام ٢٠٠٠ الى ٣٢٧ عام ٢٠٧٥ ثم يأخذ فى الانخفاض البطىء الى ٣٢٣ مليونا عام ٢١٠٠ , وافريقيا جنوب الصحراء يرتفع سكانها من ٦١٢ مليونا عام ٢٠٠٠ الى ١٥٧٠ مليونا فى ٢٠٧٥ ثم ينخفض الى ١٥٤٠ مليونا فى ٢١٠٠ .

وعلى العكس تماما من ذلك فسيظل عدد سكان الأمريكتين فى ارتفاع مستمر بدون اى انخفاض ملموس حتى ٢١٠٠ حيث

تبلغ امـريكا اللاتينيـة ٩٣٣ وامريكا الشـمـاليـة (الولايات المتحـدة وكندا) ٤٥٢ مليـونا وربما يشـهـد ذلك على اسـتـمـرار امكانيـة الهجرة الدوليـة الى القـارتين معا فضـلا عن الخـصـوبة العالية لدى اللاتين والمهاجرين .

السكان موضوع شديد التشعيب

أيا كانت التوقعات السكانية بالزيادة أو التوقف فإن الدراسات الديموجرافية تعالج زوايا رقمية معينة . هذا فضلا عن أن هناك شكوكاً حول مصداقية البيانات الإحصائية المعلنة لأسباب منها تسييس الأرقام لصالح جهات أو حكومات ما . ومع العلم بأن النماذج الاحصائية تأخذ فى الحساب زوايا أخرى باعتبار أن السكان ليس موضوعا رقميا وانما هو موضوع تتشعب فيه وتتداخل مجمعات الحياة وقيمها على المنسوب العالمى وتختلف كثيرا فيما بينها على المنسوب الاقليمى . فقد تكون شيخوخة مجتمعات (بمعنى كثرة من هم فوق سن خمسة وستين عاما) عاملا مغايرا تماما لمجتمعات تزيد فيها مكونات صغار السن ، ولكل من هذه وتلك احتياجات خاصة فى العمالة والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية ومؤسسات الترفيه الخ . والتعليم يعد عاملا فاعلا بين سكان منطقة بينما منطلقات العقائد والديانات تصبح عوامل فعالة فى مناطق أخرى والفقر ونمط الغذاء واعتيادات الحياة وغير ذلك عوامل اخرى متداخلة ومؤثرة ومتأثرة بعضها البعض .

الفقر والاستهلاك

لو أخذنا موضوع الفقر سوف نجد تباينا كبيرا بين الشعوب ، فالفقراء فى الدول المتقدمة أقل من ١٠٪ بينما فى بعض دول كمصر وتركيا وايران يتراوح الفقراء بين ربع ونصف المجتمع وفى جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء يزيد الفقراء الى ما بين ٥٠ _ ٧٥٪ تحديد الفقر أمر خلافى بين الباحثين ولكن أيا كان مفهوم الفقر فمظاهره شائعة لا تحتاج برهانا . وما يهمنا هنا أن هناك علاقة متشابكة بين النمو الاقتصادى وسوء توزيع الثروة والفقر .

مثلا المفترض أن النمو الاقتصادى يلعب دورا فى تخفيض الفقر لكن التوزيع غير المتعادل للثروة يمكنه أن يعوق التنمية المفترضة باعتبار أن انصبة الفقراء من الدخل لا تنمو بنفس قدر نسبة النمو العام وبالتالى يحرم السوق من أداء فعال على جميع المناسيب. كما ان الفقر يقلل من تكافؤ الفرص فى التعليم والتدريب والحركة فى اعمال مختلفة وبالتالى لا يفتح أمام الفقراء مداخل لشق طرق مختلفة للحياة . وينطبق هذا على قوة العمل النسائية التى لا تتمتع بحرية حركة فى معظم العالم ولا تتمتع بدخول متوازنة مع الرجال حتى فى المجتمعات المتقدمة .

وثمة موضوع آخر متعلق بالفقر أن الفقراء هم أكثر فئات

المجتمعات انجابا . ففضلا عن اشباع العلاقة الزواجية فإنه ليس لديهم ما يخسرونه من كثرة العيال . بل بالعكس فإن كثرة العيال تصبح عاملا مساعدا على الحياة بتشغيلهم فى أدنى الأعمال . ولكن سياسات الدول النامية تضيق عليهم الخناق بمحاولة (قدر الامكان) منع تشغيل الأحداث واجبارهم على الانتظام فى فصول التعليم الأساسى . وقد رأى بعضهم نتائج حسنة للتعليم مما أدى إلى اندفاع كبير الى مواصلة مراحل متعددة من التعليم والتأهيل كما فى افريقيا . ولكن هذه المساعى الحسنة تصطدم ببركة آسنة من البطالة مما اوجد مأزقا صعبا أمام مخططات التنمية وقلة رأس المال المحلى المستخدم فى المشروعات المختلفة مما يؤدى بدوره الى دعوة رأسمال خارجى يربط عجلة التنمية بمصالح خاصة هويتها القومية محدودة .

الاستهلاك موضوع آخر عكس الفقر . معدلات استهلاك الخدمات والسلع فى تسارع مستمر وبخاصة فى العالم النامى حيث يقلد الأغنياء نمط الاستهلاك الغربى . وهو ما يزيد من الضغط على قدرة موارد البيئة على الانتاج . وفى دراسة حديثة أن استمرار الاستهلاك بمعدلاته العالية سوف يحتاج الى موارد الكرة الأرضية وموارد ربع كرة أرضية أخرى ، ولو وصل الاستهلاك الى المنوال الأمريكى الحالى لاحتجنا الى موارد أربع كرات ارضية !!

وفى الختام نعيد مرة أخرى أن مخاطر النمو السكانى قد لا يكون لها حدود سوى القضاء على حضارتنا الحالية ومن ثم نحن فى حاجة ملحة الى تعديل نظرتنا الى المشكلة على أنها مشكلة المشاكل بتشعباتها فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية والقيمية .

فى مسألة سكان مصر

المشكلة السكانية فى مصر تمثل التحدى الأكبر للنمو والتنمية الشاملة والمستدامة حسب إجماع الآراء من قديم . لقد راع المتخصصون فى علوم المصريات من أجانب ومصريين الإنجازات الحضارية المصرية واستمرارية الحضارة على مدار آلاف السنين دون أن يحدث لها اندثار كما حدث لحضارة مجاورة فى أرض العراق . والأغلب أن تلك الاستمرارية المصرية قد حدثت نتيجة الاستقرار السياسى والسكانى النسبى دون أن تجتاحه جحافل الغزاة المدمرة مرارا وتكرارا كما حدث لغيرها من أراضى الشرق القديم . ومن ثم كانت هناك محاولات لمعرفة عدد سكان مصر فى زمانها الطويل وتراوحت التقديرات بين ثمانية ملايين ومليونين حسب فترات الازدهار والركود . وهذه الأعداد تمثل حجما غير مسبوق فى تلك العصور القديمة حينما كان متوسط العمر المتوقع هو فى حدود ٤٠ ـ ٤٥ سنة . وباختصار فإن عددا حرجا من الناس ـ ربما مليونين من الأنفس - يشكلون ركيزة البقاء واستمرار أشكال الحضارة والثقافة حتى فى احلك الظروف كفترة الضغط الأشورى البابلى أو فترات الاضطهاد الرومانى .

ونتيجة للازدهار الاقتصادي فى القرن التاسع عشر فإن عدد سكان مصر بدأ فى الانتعاش برغم حروب محمد على الكثيرة .

التغير الاقتصادي باستخدام الأرض للزراعة الصيفية جنبا إلى جنب مع الزراعة الشتوية التقليدية أدت إلي انتعاش الريف بإدخال محاصيل صناعية على رأسها القطن الذي يكنى عنه باسم "الذهب الأبيض" ، والتحول إلي الصناعات الحديثة ساهم أيضا فى الرخاء الاقتصادي الذي غمر مصر نحو ستة عقود ثلاثة منها فى نهاية القرن ١٩ والأخرى فى بداية القرن ٢٠ . ومع الازدهار والتحديث فى مصر وزيادة العناية الصحية بدأ المصريون فى التزايد عدديا بإيقاع سريع حتى وصلنا إلي ما نحن عليه من تضخم عددي . لكن التوازن كان قد اختل بين مصادر الثروة وعدد السكان ولم نعد نرى توافقا بين العنصرين سوى أفكار تنظيم النسل حتى يمكن إجراء ما يمكن من أنشطة اقتصادية تستوعب الناس وتنتقل بهم فى حالة اقتصادية معقولة الى عصر العولة الذي لا يستطيع شعب أن يدخله ويحافظ على كيانه دون أن يكون متقويا بمصادر حياتية تكفل له عيشا بالكرامة . وفيما يأتى محاولة لفهم مشكلة مصر الأولى : السكان .

ثلاثى المتاعب المصرية

المشكلة السكانية المتفاقمة

منذ نحو سبعة عقود كان ثلاثى متاعب مصر يلخصه شعار القضاء على "الفقر والجهل والمرض" . وما زالت أجزاء كبيرة من هذا الثالوث قائمة حتى الآن وإن أخذ بعضها فى التضخم كالفقر أو التحول والاستشراء بدخول أمراض جديدة بينما نحو نصف المجتمع مازال أميا . أما الثلاثى الجديد فهو : عدد السكان _ أو إن شئت: القنبلة السكانية ، ثم البطالة واشكال الاقتصاد ، واخيرا أسلوب التعامل الفردى وسلوك المجتمع . والصلة ليست منعدمة بين الثلاثى القديم والحديث ، بل فى الواقع أن الثلاثى الجديد قد تولد جزئيا من الثلاثى القديم وتطور وتضخم على عامل الزمن بما أتى به من أشكال جديدة فى تكنولوجيا الحياة وانماط الانتاج والاستهلاك والتغير فى شرائح المجتمع على ضوء تغير مدلول القيم .

وسوف نقتصر هنا على المسألة السكانية بينما نفرد للعنصرين الآخرين من عناصر الثلاثى الحالى موضوعا خاصا فى فصول أخرى من هذا الكتاب لتبين دلالاته وأثره على تكوين المجتمع المصرى المعاصر . هذا مع العلم ان هذه العناصر متداخلة مترابطة مؤثرة ومتأثرة بعضها بالبعض الآخر بصورة يصعب فك اشتباكها .

تنبيهات محمد عوض محمد منذ ٧٠ عاما:

إحساسنا بالمشكلة السكانية بمعنى نمو عددى أكبر من نمو الناتج المحلى العام وبالتالى مؤشرات الفقر والمشكلات الاجتماعية ، ترجع الى الثلاثينات من القرن العشرين حين أشار إليه استاذنا الدكتور محمد عوض محمد ،احد رواد المعرفة الحديثة . فقد راعه نسبة النمو السكانى المرتفعة بين تعدادات وتقديرات ١٨٨٢ و ١٩٢٧ بحيث تضاعف السكان مرتين فى تلك الفترة من ٦.٨ مليونا الى ١٤.٢ مليون نسمة . لهذا هو ينبه فى كتابه الشهير "سكان هذا الكوكب" (الطبعة الأولى ١٩٣٦) الى ضرورة أن تتشكل فى مصر هيئة رسمية أو غير رسمية تعنى بدراسة موضوع السكان كله ، لأن مشكلة السكان فى مصر " هى من أعقد المشكلات وأحقها بأن توجه إليها جميع الجهود"(المقدمة) . فإذا كان ذلك التحذير الذى اطلقه محمد عوض منذ سبعين عاما كان يعبر عن حقيقة فى ذلك الزمان فنحن اليوم اولى بالتأكيد عليه وقد قاربنا على سبعين مليونا !

ويتابع محمد عوض الحديث عن ضرورة تحديد النسل كوسيلة ناجعة لمواجهة المشكلة ويشرح كيف كانت هذه الدعوة مثار اعتراض كبير فى أوروبا فى الربع الأخير من القرن ١٩ ثم قل المعترضون لجدية الموضوع وعلمية نتائجه . ويقول " ليس فى الناس من ينادى بأن وسائل منع الحمل يجب أن تكون حديث

المجالس ، ولكن تجنب الكلام بتاتا فى موضوع مرتبط أوثق الارتباط بصحة الأم وتربية الأطفال وهناء الأسرة أمر لا يمكن أن ينصح به منصف (ص ١٨٧) ويعرف محمد عوض أن الموضوع سيكون مثار اعتراض من قبل رجال الدين فيقول " أما الدين الاسلامي فليس فيه ، فيما يبدو لنا ، ما يدل على تحريم تحديد النسل ... بل إن ما لدينا من الأدلة ما يشير صراحة الى أن الدين يبيح الالتجاء الى تلك الوسائل ..." ويستشهد فى ذلك بكتاب "إحياء علوم الدين " للإمام الغزالى وبخاصة الفصل الخامس منه .

وبناء على استمرار مجهوداته نجح محمد عوض فى الحصول عام ١٩٣٧على فتوى من الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية آنذاك مؤيدة للدعوة إلى تحديد النسل لأن كثرة النسل الضعيف لا خير فيه .

جهود وبحوث: ولكن المشكلة متفاقمة

ومنذ ذلك التاريخ المبكر فإن الديموجرافيين والجغرافيين المهتمين بالموضوع السكانى كتبوا منبهين الى أن مشكلة المشاكل فى مصر هى النمو السكانى المتسارع ،مثل كتابات محمد صبحى عبد الحكيم ومحمد السيد غلاب وعبد الفتاح وهيبة وغيرهم كثير . ولاشك فى أن كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين قد اقتربوا كثيرا من المشكلة السكانية ، وكان قرار استضافة الدولة للمؤتمر السكانى الدولى فى القاهرة عام ١٩٩٥ تعبيرا صادقا عن أهمية الموضوع وجديته وإدراك الدولة بخطورة موضوع السكان .

منذ كتابات الجغرافيين وبعض الاجتماعيين فإن الجهد العملى الذى اضيف الى دراسة وفهم المشكلة السكانية كان إنشاء المركز الديموجرافى بتمويل من صندوق السكان بالأمم المتحدة الذى ازدهرت اعماله تحت قيادة استاذنا الدكتور سليمان حزين ومن تلاه.

- ويركز البرنامج الدراسى فى هذا المركز الدولى على لجانب الديموجرافى من الموضوع السكانى (الشق البيولوجى _ ى حركة الحياة من المولد إلى الوفاة ، مع القليل من المعالجات لاجتماعية كسبب لحركة السكان بين المولد والوفاة . والحقيقة أن لشق الاجتماعى يشكل العوامل المؤثرة فى الخصوبة والتكاثر

والوفيات والأمراض بالارتباط بكل عناصر الحياة من المعتقدات الدينية إلى النمط الاجتماعي السائد واشكال النشاط الاقتصادى ومردودات كل ذلك على الانجاب والتعليم والصحة والعمل .

– لكن خريجي المركز نادرا ما يشتغلون بالموضوع السكانى . فهم إما فئة تضيف شهادات عليا إلى شهاداتها الجامعية وتسعى فى دروب الوظيفة التى تشغلها بالترقى إلى درجة إدارية ومالية أعلا . وإما فئة من المتدربين الأكاديميين (المعيدين) فى الجامعات تساعدهم على تواصل البحث لنيل درجات الماجستير والدكتوراة . والكثير من هؤلاء تغمرهم فيما بعد واجبات المهنة التدريسية ونادرا ما يشاركون فى العمل السكانى إلاً من خلال محاضراتهم النظرية للطلاب أو بحوث تلقى فى مؤتمرات . بعض هذه البحوث مبنية على دراسة عملية فى أحد أقاليم الدولة وفى واحد من الموضوعات السكانية بيولوجيا مثل الاكتظاظ أو الفقر السكانى والهجرة المصاحبة من الريف إلي الحضر ، وغير ذلك من الموضوعات، والقليل يشرك العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ضمن دائرة البحث.

مجهودات الدولة مترددة

- والى جانب هذا الاطار النظرى والإعداد الأكاديمى فإن الدولة كانت منذ فترة طويلة نسبيا تسعى الى معالجة المشكلة السكانية على أرض الواقع . ولكن سياسة الدولة ترددت بين عدة مفاهيم أقصاها تحديد أو ضبط النسل وأدناها المساعدة على تنظيم النسل . ومن خلال هذه السياسة أو تلك انشأت الدولة أجهزتها الارشادية واطلقت حملاتها الاعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية . لكن معظم التوجه كان فى الريف المصرى المعروف بالمحافظة لدرجة الجمود بينما كان فى الامكان أيضا تكثيف العمل والإعلان بين الفئات الفقيرة فى المدن التى تعج بالمهاجرين من الريف دون أن يكون لديهم تأهيل مهنى مناسب لحياة المدينة الاقتصادية والاجتماعية والصحية . وفوق هذا كانت هناك قوى مناهضة لأشكال تنظيم النسل من جوانب كثيرة كتنافس شرائح المجتمع فى التكاثر واستمرارية الضغط التاريخى نحو فكرة الكثرة وجماعات ايديولوجية تحارب هذا التنظيم على أنه عمل مناف لطبيعة البشر والمعتقدات الدينية ، أو تنظيمات مناهضة للحكومة تعمل على تقويض سياساتها السكانية والتنموية كجزء من هدف الوصول إلى الحكم .

- ومع ذلك فإن هناك بشائر انخفاض فى نسبة النمو السكانى

السنوية وبخاصة فى المدن الكبرى بينما الريف بمدنه الصغرى وقراه ما زال ينمو بمعدلات اعلى من المدينة. فإذا صحت أرقام التعداد العام لسنة ١٩٩٦ فإن نسبة النمو السكانى العام فى مصر قد هبطت من ٢,٢ % سنويا الى ٢% فقط . ولكن نسبة الهبوط اختلفت من مكان لآخر . ففى القاهرة الكبرى على سبيل المثال هبطت نسبة النمو فى محافظة القاهرة الى ١,٢% سنويا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ بينما ظلت شبرا الخيمة تنمو بمعدل ٢,٢% والجيزة بمعدل +٣,٥% وذلك لاستمرار الهجرة الريفية وضم كثير من القرى الى مدينة الجيزة .

- ولإحساس الدولة بخطورة المشكلة السكانية فى مصر فقد افردت فى جهازها التنفيذى وزارة خاصة بالسكان . لكنها للأسف لم تعمر طويلا وتحولت الى هيئة خاصة لها جهاز ادارى وامكانات محدودة . ثم ألغت الدولة هذا التشكيل والحقت المشكلة السكانية بوزارة الصحة . هذا التردد بين وزارة ثم هيئة ثم ملحقية يوضح لنا حيرة فى مواجهة مشكلة تقض البال فى مصر ، بل ربما هى مشكلة المشاكل وأولى الأسافى فى المجتمع ، وعليها تنبنى سياسات كثيرة فى الصحة والتعليم وميادين العمل والتنمية على وجهها الشمولى .

- إن الحاق السكان بوزارة الصحة أساسه أن النظرة الى المشكلة السكانية هى نظرة قاصرة على مجرد التعداد والنمو

السنوى ـ أي نظرة بيولوجية للإنسان من أجل الحد من تكاثره . ولكن كما قلنا سابقا هى نظرة الى جانب واحد من الموضوع . فالتكاثر بالانجاب تتحكم فيه علاقات اخرى الى جانب العلاقة البيولوجية الزواجية . مرة اخرى يجب أن ننظر للمشكلة من جوانبها الاجتماعية والأطر التى صاغتها من عناصر دينية واقتصادية . على سبيل المثال استمرار قوة النظرة الاجتماعية الاقتصادية التقليدية على أن كثرة العيال عزوة عددية تشكل دخلا اضافيا للأسر بالعمل كقوة عمل زراعى اجير لدى ملاك الأراضى أو أعمال أخرى لدى اصحاب الأعمال ، أو اعمال خدمات شخصية مهمشة (غالبا إناث) لدى الأسر الكبيرة فى القرية أو المدينة . والآن تحولت الأهداف فى ظل التعليم المجانى الى أن يكون العيال طاقات عمل ادارى ومكتبى يتقاضون رواتب شهرية مؤكدة مما أدى ـ فى أحد جوانبه ـ الى مشكلة نقص الأيدى الزراعية برغم زيادة عدد سكان الريف سواء كانوا يعملون فى الفلاحة أو أعمال اخرى فى المدينة المجاورة !

التوصية بعمل جماعى
متناسق لهيئات عديدة

ـ وربما يجوز لنا الاقتراح بأن تتولى مشكلة السكان هيئة أو مفوضية عليا مستقلة لها موارد كافية بحيث لا تضيع فى خضم وزارات الخدمات . وأن تشترك هذه المفوضية المقترحة اشتراكا فعليا فى العمل مع وزارات عديدة منها على وجه خاص وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والتعليم والأوقاف والهيئات الدينية الاسلامية والمسيحية والاعلام والبيئة وأجهزة تنمية الريف وتنمية المجتمع واجهزة العشوائيات فى كل المحافظات . فلهذه الأجهزة والوزارات سياسات خاصة فى معالجة ناحية أو اخرى من المشكلة السكانية ، لكنها تشكل جزرا منعزلة نادرا ما تتكامل معا فى مواجهة كل المشكلة السكانية ، بل هى فى أحيان تتصادم فيما بينها . هذا ولا يجب أن تكون المفوضية التى نقترحها بمثابة المنسق بين هذه السياسات المنفصلة ، بل يجب أن تنبع عنها السياسة السكانية بشمولها وأن توظف بعض ما لدى الوزارات ، وبخاصة وزارات التعليم والصحة والأوقاف والإدارة المحلية ، من تجهيزات وميزانيات وقوى عاملة داخل اطارالسياسة الشاملة للموضوع السكانى بشقيه البيولوجى والاجتماعى الاقتصادى معا.

ـ وربما كان من التوصيات انشاء عدة معاهد على مستويات تعليمية متعددة لتعليم الناس مخاطر المشكلة السكانية . على أن يكون لها ثقل برامجى تطبيقى مختلف فى الريف عنها فى حزامات الفقر فى المدن من أجل تخريج عاملين أو تكوين متفهمين لمحاذير الموضوع السكانى من داخل كل مجتمع ، فهم على الأغلب أكثر تأثيرا فى مجتمعهم من موظف أوخبير قادم من القاهرة .

ـ وأخيرا فإن المرجو إنشاء مركز مصرى لدراسة موضوع السكان بشقيه على أساس قومى ، وظيفته الأساسية تخريج خبراء على مستوى عال يصبحون الكوادر الأساسية فى وزارة أو مفوضية عليا للسكان تكون هى المنبع الذى ينشىء كل مخططات وسياسات تنظيم الأسرة و ضبط النسل ، بحيث لا تكون هناك اجتهادات جزئية من جانب وزارة أو جهاز ما ، بل خطط شاملة لكل جزئيات الموضوع بما فى ذلك الجوانب الاقتصادية والقيم الاجتماعية التى تكفل قيام مواطنة مصرية قوية .

المسألة السكانية مرة أخرى

هذه هى المرة الثانية فى خلال شهر أو نحوه التى اكتب فيها عن المسألة السكانية المصرية كواحدة من ثلاثى المتاعب المصرية المعاصرة . والذى حفزنى إلي الكتابة _ بشيء من الاستفاضة – عن هذا الموضوع الخطير أنه صار من الاهتمامات الاستراتيجية لرئيس الدولة فى خطاباته الأخيرة وأن رد الفعل كان سريعا فى مجلس الوزراء ووزارة الصحة والسكان بحيث ظهرت تحقيقات صحفية تتكلم عن "طوارئ لمواجهة المشكلة السكانية" كأن الموضوع حادث طارئ كسيل عرم أو زلزلة مفاجئة . لكن كل الناس الذين لديهم بعض إلمام بالشئون المصرية يعرفون أن المسألة السكانية عملية مستمرة لنحو قرن من الزمان ويعرفون قدر العبء الذى يكونه التزايد السكانى على الحياة العامة المصرية من التعليم والصحة إلي العمل والسكن . لكننا درجنا على أن نضخم الأمور .

مشكلة أم مسألة ؟

وفى البداية أحب أن أوضح أن استخدام كلمة "مشكلة" قد تعنى أن وضعا متأزما قد حدث وبالتالى يمكن إيجاد بعض الحلول لتقويم الوضع على منسوب معين فى المدى القريب . بينما استخدام كلمة "مسألة" تعنى أن هناك موضوعا مستمرا لحالة

السكان سواء كانوا أقل أو أعلى من الموارد المتاحة، وبالتالى يستوجب معالجته على مدى طويل الأمد من جميع أطرافه وتداعياته .

والموضوع السكانى فى مصر هو "مسألة" مزمنة متراكمة وليس "مشكلة" طارئة ، قد تنبه لها المفكرون منذ أمد طويل وتنبه لها السياسيون منذ وقت قصير . ولهذا فإن الكلام عن "طوارئ" وزارة الصحة لمواجهة المشكلة ليست فى محل صحيح فالنمو السكانى وليد عمليات بيولوجية اجتماعية اقتصادية متفاعلة معا على زمن طويل فى أى مجتمع ولا تعالجه أية إجراءات طارئة بل سياسة طويلة النفس .

محتوى المسألة السكانية

إن الاهتمام المشدد من جانب رئاسة الدولة لمشكلة التزايد السكانى قد أعطى لحقيقة واقعة أبعادا تنفيذية من جانب المسئولين . وهذا فى حد ذاته أمر جدير بالاعتبار فالرئيس يطرح المشكلة على أنها جزء لا يتجزأ من مساعى الإصلاح والتنمية الحالية والمستقبلية وبدون التصدى لها كما يجب تتعثر أشكال التنمية و مساعى النهضة . ومن ثم أصبح كلام المسئولين واضحا وصريحا عن الحاجة إلي رصد مليارات من الاتفاقات على مدى سنين . على أن هذه الانفاقات لا يجب أن تخصص فقط للدعوة إلى إنشاء مراكز جديدة لتنظيم الأسرة أو الدعاية التلفازية

الناجحة لحث الناس على العقلانية فى الإنجاب ، بل يجب أن تكون هناك سياسات شاملة لشتى المؤثرات الخدمية والتأسيسية لتنظيم النسل . فدرجة النمو السكانى متعددة الأسباب. من أمثلة ذلك كيف تخصص الملايين من أجل نشر التعليم بجدية أكثر ومحاربة التسرب من التعليم مع مزيد من التأكيد على تعليم البنات، والكف عن النظر إلي الأطفال من الجنسين على أنهم قوة عمل خفية تجلب الرزق لأسرهم . وملايين أخرى تنفق لنشر وتدعيم فكرة أن الأديان لا تحض على الكثرة العددية فقط بل على النواحى النوعية بالأساس ، وأن الكثرة الكمية ما هى إلا نوع من أنواع إلقاء المجتمع إلي التهلكة وهو عكس ما تدعو إليه الأديان.

ونحتاج ملايين أخرى لتغيير منظور المجتمع للمرأة أن دورها الأساسى يكاد يقتصر على كونها أداة للإنجاب ، ومن ثم تكاد العاقر تعزل عن المجتمع بينما تتمتع الولود - وبخاصة المنجبة للذكور - بقيمة اجتماعية عالية ، وإن ظل دورها الاجتماعى فى غير ذلك محكوما بقوة المجتمع الذكورى الذى نعيشه . وإنفاقات أخرى لتحسين وتطوير مناهج التعليم لكى نخرج التخصصات المطلوبة لحياة المجتمع بدلا من تخريج موظفين وكتبة أو حملة شهادات عليا ينضمون إلى فئة العاطلين فى ظل ظروف مجتمعنا الحالى . ونحتاج أرصدة أخرى لموضوعات متشعبة لتصحيح موقفنا السكانى .

لقد تأخرنا كثيرا في مواجهة المسألة السكانية بالقدر المطلوب. وسبق أن ذكرت أن أستاذنا الدكتور محمد عوض محمد قد حذر من تنامي سكان مصر منذ ١٩٣٦ ـ أي منذ ثلاثة أرباع القرن ، وأنه حصل على فتوى من المفتي آنذاك تجيز تنظيم النسل . وهناك مجهودات كثيرة أخرى في هذا المجال لكنها كانت لا تلقى آذانا صاغية ، وإن وجدت الآذان لم توجد الوسائل لتنفيذ تنظيم النسل . ولو كنا اجتهدنا منذ ذلك التاريخ لما كانت عندنا اليوم مشكلة عويصة تستدعي من رئيس الدولة التنبيه والإشارة إلي مخاطرها .

هناك خطوط أساسية لمعالجة المسألة السكانية ربما أهمها:

١ ـ شكل وتنظيم الهيئة الخاصة بإدارة الموضوع السكاني ،

٢ ـ أشكال الهجرة الدائمة والمؤقتة ،

٣ ـ الانضباط الذاتي لدى المصريين لخفض نسبة النمو السكاني .

١- مفوضية عليا لإدارة الموضوع السكاني

سبق لي أن اقترحت أن على رأس المعالجة الموضوعية صياغة الجانب الهيكلي في إدارة المسألة السكانية في صورة تشكيل "مفوضية عليا للسكان" ، فلا يخفى أن مدى النجاح في أي مشروع يرتبط أساسا بشكل إدارته . والمفوضية العليا للسكان المقترحة هي بالقطع أشمل من تخصيص الموضوع بانتماء إدارته

إلى وزارة الصحة فقط . فلا يخفى أن جانب الصحة يعالج الموضوع من جوانبه البيولوجية بالأساس فى حين أن الموضوع يحتاج إلي تضافر جهود كبيرة من التخصصات الخدمية على رأسها التعليم والشئون الاجتماعية والتخصصات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) لتحسين أحوال السواد الأعظم من السكان، وعالم الاتصالات لكى يجلب الناس إلي ما يضطرب به عالم اليوم من مدخلات ومؤثرات فى داخل الوطن والعوالم خارجه فيدرك مخاطر المسألة السكانية . مثل هذه المفوضية العليا سوف تجلب التناغم والتآخى بين مجهودات الوزارات والمحافظات المختلفة فى مسار رئيسى يتجنب التكرار والتضارب وتعدد الإنفاق الادارى وتعدد الوظائف المتكررة الخ.. مما يحجم الإنفاق الادارى ويوجهه الجهود المبذولة مباشرة إلى الهدف .

٢- الهجرة وحواجز الحدود:

فى الماضى كانت الدنيا مفتوحة على بعضها بحيث تجد الشعوب متنفسا للزيادة السكانية بالهجرة إلي أراض جديدة . ولكن مع نشأة الدولة القومية فى أوروبا فيما بعد القرن السابع عشر ضاقت الدنيا بالحدود المفتعلة والحروب الاستعمارية لتقسيم العوالم الجديدة . وحتى الأقاليم القديمة الواسعة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وأفريقيا قسمت هى الأخرى بين البرتغال واسبانيا وهولندا وانجلترا وفرنسا ولحقتها

فى أواخر القرن ١٩ ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة. وحين استقلت المستعمرات أخذت بنظام الدولة القومية شكلا وليس مضمونا ومن ثم شهدنا التكالب الشديد على حدود صنعها الاستعمار ليست وليدة التطور السياسى لقومية معينة وهو ما أدى إلى صراعات داخلية بين مجموعات ثقافية مختلفة داخل الوحدة السياسية الجديدة وبالتالى مساع ناجحة أو مؤجلة للانفصال وتكوين وحدات سياسية جديدة على أسس من السلالة أو اللغة أو الدين . وفى عالمنا العربى نشهد مثل هذه المساعى الانفصالية فى السودان بين الجنوب والشمال (بطبيعة الحال بتداخلات ومؤثرات خارجية سعت إلى ذلك التقسيم منذ بداية الحكم الانجليزى فى السودان) ، كما يتردد مثل ذلك فى بعض مخططات أمريكا وإسرائيل بالنسبة لمستقبل العراق.

مع ترسيم الحدود الجديدة انغلق باب الهجرة إلاّ من فتحات ضيقة يدخل منها ذوى التأهيل العالى والمكانة العلمية والمالية من شعوب العالم الثالث إلى أمريكا وأوروبا فيما يسمى استنزاف العقول Brain Drain واستنزاف رأس المال للاستثمار فى الحوافظ المالية فى الدول المتقدمة . أسباب ذلك كثيرة منها التهيئة العلمية والمعملية والأنشطة الاقتصادية دائمة التطور فى العالم الأورو-أمريكى بالقياس إلى ما هو موجود فى أوطان العالم الثالث. وباختصار فإن فى عصر العولمة "كارت بلانش" أو باب

مفتوح للمؤهلين وباب مغلق أمام الملايين الأخرى من بلاد العالم الثالث . وفى عالمنا العربى فإن ابواب الهجرة أيضا مغلقة بين العرب بعضهم البعض لأسباب عديدة ربما كان على رأسها العوامل الآتية:

١ ـ دول عربية غنية ـ غالبا الدول النفطية فى الخليج وليبيا والعراق- لا تريد مهاجرين وانما عمالة مشروطة ، وربما كان ذلك رغبة فى الإبقاء على مستو عال من الدخل والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية للمواطنين . ولا شك فى أن لذلك مبرارته وبخاصة أن معظم هذه الدول قد حدثت فيها تغيرات اقتصادية اجتماعية أدت إلي تركيز متكاثف للسكان المحليين وغيرهم فى العواصم ومدن قليلة العدد وندرة سكانية فى المناطق الريفية أو الصحراوية وارتفاع أسعار إمدادات مياه الشرب . وطبيعى أن فتح باب الهجرة سيزيد من مصاعب الحياة فى المدن القليلة وربما يؤدى إلي عشوائيات هى فى غنى عنها .

٢ ـ بين الدول العربية ذات المساحات القابلة للسكن المهاجر السودان والعراق . وهما على طرفى نقيض : السودان شاسع يضم بيئات عديدة من الصحارى إلي غابات وحشائش مدارية ويتميز بمصادر مائية عديدة وامطار لا بأس بها ، لكنه لأسباب كثيرة مازال فقيرا فالتنمية الحديثة فى الزراعة والثروة الحيوانية لم تبدأ بعد بدرجة معقولة إلا فى مناطق محدودة على مياه النيل.

أما العراق فهو من دول البترول الغنية ويتميز بسهول خصبة وموارد مائية معقولة ونشاط زراعي معظمه تقليدى يمكن تنشيطه بدرجة عالية . ويمكن للعراق والسودان استيعاب هجرات عربية ومصرية لولا أن هناك مكامن للمشاعر القومية الحديثة غالبا ما تجعل إقامة المهاجرين عسرة تعتريها ذبذبات كثيرة برغم الترحيب الرسمي بالمهاجرين . غالب المهاجرين نشطاء لتبرير وتدعيم هجرتهم ولكن ذلك النجاح الذى يصادفه المهاجرون أصبح فى أحيان كثيرة مثار احتكاك مع المواطنين ترتب عليه أحداث مؤسفة. والخلاصة أن الهجرة لا تنجح لمجرد التسهيلات الرسمية من جانب حكومات المهجر ، بل يجب أن يلحق ذلك تأهيل للمواطنين والمهاجرين على العيش معا لأنهما سيكونان نسيج المواطنة الجديد. نموذج الهجرة إلي العالم الأمريكى قد يكون مفيدا حتى وإن ظلت هناك بقايا عنصرية بغيضة وتنافر بين المهاجرين من سلالات وثقافات واديان ومذاهب متباينة .

٣ ـ لهذا فإن هجرة العمل المؤقتة إلي البلاد البترولية هى أكثر أشكال الهجرة نجاحا لانتظامها فى أشكال قانونية سواء من دول منبع العمالة أو الدول المستوردة لها . ولقد أدت هذه الهجرة إلي تأجيل المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها دول المنبع ، لكنها أدت إلي أنواع من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية تعانى منها هذه الدول لأنه لم تكن هناك أجهزة وارشادات لحسن التصرف فى

المدخرات التى يأتى بها العامل من الخارج ، فضلا عن نهب جوانب من المدخرات بواسطة مغامرين تحت مسمى "توظيف الأموال" . كما أن هذا النوع من الهجرة المؤقتة هو آخذ فى النقصان لسببين أولهما تكوين كوادر محلية تحل محل العمالة الوافدة وثانيهما تذبذب المدخولات الوطنية بتأرجح أسعار البترول والتزام الدول بتشغيل مواطنيها قبل توظيف الوافدين .

٤ ـ وأخيرا وليس آخرا فإن تخفيف قيود الحدود السياسية للدول العربية بشكل أو بآخر ضمن إطار جامعة الدول العربية والاتفاقيات الثنائية قد يساعد على إيجاد صيغة "الأوانى المستطرقة" بين سكان العالم العربى كما كان الحال دائما فى الماضى البعيد وغير البعيد حين كان السكان ينساحون بدرجات مختلفة على الأراضى العربية . لست أدعو الآن إلي صيغة مماثلة للاتحاد الأوروبى ، وإن كان ذلك ممكنا فى وقت ما . ففى مستقبل قريب لن تكون هناك كيانات صغيرة قادرة على العيش المستقل . بل تكتلات كبيرة تضم ثقافات ولغات مختلفة لكنها قادرة على إيجاد إطار متوازن من الأنشطة الاقتصادية المتقدمة يشمل كل المجتمعات داخل التكتل الكبير . ونحن في العالم العربى نملك تجانسا ثقافيا ولغويا تحسدنا عليه مجموعة الاتحاد الأوربى ، وليس فى تاريخنا حروب مميتة وصراعات مزمنة كما كان فى اوروبا . كل ما علينا أن نتجاوز بالتدريج التناقضات العربية فى

الدخل القومي واشكال الانتاج وأعداد السكان وتحييد المؤثرات الأجنبية الداعية إلي الإبقاء على الانقسامات ، حتى يحدث فى النهاية نوع ما من التوازن بين الأقاليم الجغرافية داخل عالم العرب . فى هذا الموضوع أقوال وحجج كثيرة مؤيدة ومعارضة معظمها معروف فلا داع لتكرارها . والمطلوب نمو إيديولوجية عربية تجريبية ،على مهل ، وبعيدا عن الطنطنات اللغوية والكلمات العاطفية ، بحيث تنمو بالارتباط التدريجى للمصالح المشتركة بين الدول العربية .

٣ ـ الانضباط الذاتي للنمو السكاني :

الموضوع الأخير القابل للتحكم والسيطرة داخل مصر هو مانسعى إليه جميعا لخفض نسبة النمو السكانى على سبيل المثال من ٢% سنويا إلي ١% بالتدريج . كيف يكون ذلك ؟ هناك تفسيرات عديدة لانخفاض الخصوبة وضبط الانجاب،من أشيعها ما يأتى:

السكن فى المدن باحتياجاته السكنية والمعيشية والتعليمية والوظيفية يساعد على ادراك الناس تدريجيا أن تقليل الانجاب هو من ضرورات حياة المدن .

٢ ـ ارتفاع دخل الأسرة والغنى والرفاهية العامة فى المجتمع تساعد أيضا على تقليل الإنجاب .

٣ ـ تعليم البنات جنبا إلي جنب مع الذكور مع التشدد في تأخير سن الزواج لكلا الجنسين هما من العوامل الحاسمة في خفض الخصوبة .

وفي الحقيقة فإننا لا نخصص سببا واحدا بل إن مجموعة الأسباب تتفاعل معا في حالات كثيرة وبخاصة في الدول النامية . وفي بعض الحالات يكون الغنى والوفرة المجتمعية العامة سببا فعالا في استمرار انخفاض الخصوبة إلي درجة خطرة كما نلاحظه في اوروبا الغربية التي قد تسعى لتعويض التناقص السكاني بتقبل هجرة من شرق أوروبا أو البلقان . أما في بلاد العالم النامية فالأغلب أن سكن المدن وتعليم البنات عنصران متفاعلان في الريف والمدينة لتقليل الخصوبة .

على سبيل المثال فإن النمو السكاني العام في مصر ربما كان في حدود ٢٪ بينما كان نمو سكان محافظة القاهرة في حدود ١.٢٪ -١.٥٪. ولكن يجب أن نميز بين نمو السكان في أحياء المدينة ؛ فهي نسبة نمو عالية في الأحياء الفقيرة ومنخفضة في الأحياء الغنية . هنا يدخل تفسير الفقر والغنى في ارتفاع أو انخفاض الخصوبة على مستوى أحياء المدينة وأيضا بين المدينة الريفية أوالخدمية أو التجارية الخ . ففي الريف بصفة عامة نوع من التساند الاجتماعي المعيشي بحيث لا يجوع لحد الجوع المزمن فرد أو أسرة ريفية فمجال العمل اليدوي مفتوح في خدمة البيوت

الغنية كأنه صدقة مغطاة للحفاظ على آدمية الإنسان . أما فى المدينة فإن مثل هذا التساند نادر الوجود بطبيعة أن السكان من أخلاط ومهاجر شتى: كل شخص أو أسرة حبيسة تأهيلها فى العمل والتعليم .

يمكن أن نستمر فى تخصيص الأمثلة التى تدلنا على أن معالجة المسألة السكانية شديدة التشعيب بين المعتقدات الموروثة واحتياجات الحياة المعاصرة فى الريف والمدينة _ أيا كان حجمها _ على حد سواء . وبذلك تحتاج هذه المسألة العويصة إلي تضافر جهود كثيرة من المفكرين والساسة والمنفذين لكى نخطو قدما قدما وخطوة خطوة على الطريق الصحيح .

ولعله من الأوفق أن تتشارك محليات الأحياء فى المدن والقرى فى الريف والجمعيات غير الحكومية مع مخطط الدولة العام فى تعميم أفكار أن «الأسرة الصغيرة هى الأسرة السعيدة».

هجرة سكان وسط القاهرة

وسط القاهرة تعنى القاهرة الفاطمية المملوكية وقاهرة الخديو اسماعيل ومن خلفه من الملوك إلى الأربعينات وهى ما نسميه الآن وسط البلد . وبذلك فهى تشمل الأقسام من باب الشعرية والجمالية والدرب الأحمر فى الشرق الى بولاق ومصر القديمة فى الغرب ، شاملة اقسام الموسكى والأزبكية وعابدين والسيدة زينب والخليفة . كان سكان هذه المنطقة من ثلاثة ارباع قرن يشكلون ٧٤ ٪من سكان القاهرة ، والآن هم يشكلون ١٣ ٪ فقط . ففى ١٩٢٧ كان عددهم ٧٨٦ ألفا ، زادوا الى مليون و٢١٠ آلاف فى ١٩٨٦ ، ثم انخفض العدد الى ٨٩٧ ألفا فى ١٩٩٦ ـ أى عود على بدء فى سبعين عاما !!

هذه الحقيقة الرقمية توضح أن هذه المنطقة المركزية قد تشبعت سكانا بما فيه الكفاية وأن الزيادة السكانية وبعض السكان المقيمون يهاجرون إلى خارجها فى اتجاه أحياء الشمال والغرب والجنوب والشمال الشرقى من القاهرة الكبرى . و دليل ذلك انخفاض عدد سكان اقسام المنطقة المركزية كما هو واضح من الحالات الآتية فى عشر سنوات (٨٦ - ١٩٩٦):

باب الشعرية من ٧٩ الى ٦٠ ألفا ، الجمالية من ٩٠ الى ٥٩ ألفا ، الدرب الأحمر من ١٠٥ الى ٧٨ ألفا ، السيدة من ١٩٩ الى

١٥٥ ألفا ، الأزبكية من ٤٥ الى ٣٠ ألفا ، الموسكى من ٤٣ الى ٢٩ ألفا ، عابدين من ٦٣ الى ٤٩ ألفا ، بولاق من ١٢٤ الى ٧٥ ألفا والزمالك وقصر النيل معا من ٤٠ الى ٢٩ ألفا .

وفى الخمسينات الى الثمانينات كانت هناك هجرة كثيفة الى كل اقسام منطقة شبرا بحيث بلغ عددهم مليون وثلث المليون ، لكن هجرة مضادة حدثت بين ٨٦ و٩٦ وانخفض العدد بمقدار مائتى الف نفس ، وهو الوقت الذى زاد فيه سكان منطقة شبرا الخيمة بمقدار نحو ١٦٠ ألفا (٧١٤ الى ٨٧١ ألفا) . وزاد سكان محور القبة ـ المرج بمقدار نحو ٤٥٠ ألفا ، ومحور البساتين ـ حلوان بمقدار ٤٠٠ ألف ، وكذلك كانت الزيادة أقل قليلا من ٤٠٠ ألف فى مدينة الجيزة بأقسامها المختلفة . وكانت أكبر زيادة هى محور الشمال الشرقى من مصر الجديدة الى مدينة نصر وما حولهما من الأقسام ، فبلغت نحو ثلاثة ارباع المليون للفترة نفسها .

وفى الحقيقة إن هجرة السكان من المنطقة المركزية كانت قد بدأت فى الستينات ولكن بقدر محدود لم يزد على خمسة فى المائة فقط فى اقسام الموسكى والازبكية وباب الشعرية وقصر النيل فقط . أما هجرة ٨٦ ـ٩٦ فقد تراوحت بين ٢٢ الى ٢٨% فى السيدة والدرب الأحمر وباب الشعرية وقصر النيل ، وبين ٣٣ الى ٣٥% الجمالية والموسكى والأزبكية ، وبلغت اقصاها فى بولاق ٤٠% ، وذلك نتيجة تجديد كورنيش النيل من ماسبيرو الى قرابة روض

الفرج وزحف الأبراج الضخمة (هيلتون رمسيس والتلفزيون والخارجية والبنوك ومركز التجارة العالمي وفندق كونراد الخ) لتحتل واجهة النيل على حساب الأبنية والأسواق القديمة في بولاق وعشش الشيخ علي .

وتعود الهجرة عامة لأسباب عديدة منها قدم المباني وانهيار بعضها أو تهدد بعضها بالانهيار وعدم الوفاء بمتطلبات الحياة العصرية من البنية التحتية في الحارات والشوارع الضيقة وتطلع الأسر الجديدة إلى وحدات سكنية حديثة . ولكن إلى جانب ذلك يجب أن نعرف أن احتياج شركات الأعمال الى مبان كبيرة وتغير شكل الأسواق والمحال التجارية من الدكاكين التقليدية الى "السوبر" و"الهايبر" و"المول" ، ونشأة البنوك الجديدة والفروع الكثيرة للبنوك الأقدم ، كلها تأخذ نصيبا محترما من تحويل المناطق السكنية القديمة الى مناطق أعمال وخاصة في أحياء قصر النيل وبولاق وعابدين (تأمل شارع عبد العزيز والتغير الساحق لتجارته القديمة إلى سوق زاخر للكهربائيات !).

وحبذا لو كانت استمارة التعداد قد أكدت على تسجيل محل مولد الأفراد من أقسام القاهرة وليس المحافظات فقط . حينئذ يمكن دراسة عدد المهاجرين مثلا من عابدين أو الجمالية ويسكنون وقت التعداد في حلوان او العجوزة أو مدينة نصر . ويمثل هذه الصورة نتتبع موجات الناس وحركتهم السكنية داخل محافظات

القاهرة الكبرى . وينطبق هذا ايضا على كل اشكال الهجرة فى الجمهورية لأنها الشغل الشاغل لمشاكل مصر المعاصرة بدون جدال . ويتتبع بعض استبيانات استمارة التعداد يمكن فعلا التعرف على اسباب الحركة السكانية : هل هى بسبب تغير مكان العمل أو ارتفاع الدخل مما يتطلب السكن فى حى احدث أو تقوض السكن الأصلى لقدم الأبنية ، الخ .. ولو كانت الاستمارة تحتوى على هذه البيانات فالحاجة ملحة لنشرها فى كراسات منفصلة تفيد المخططين والاجتماعيين والديموجرافيين والجغرافيين، وتساعد على تبين حقيقة الدوافع للهجرة واتجاهاتها ومن ثم العمل التخطيطى الموازى لها بحيث يقبل عليه الناس لأنه يلبى احتياجاتهم . وذلك تماما عكس الجارى حاليا من إنشاء أحياء في أماكن متباعدة باسم اسكان الشباب او الزلزال أو إيواء العشوائيين ، لكن نسبة اشغالها تظل منخفضة لأنها ، وان كانت تلبى احتياج السكن ، إلا أنها لا تلبى احتياج السكان من الخدمات الأساسية والاجتماعية فضلا عن بعدها المكانى عن اماكن العمل المتاحة مما يستقطع قدرا كبيرا من موارد الأسر المالية فى الانفاق على الانتقال والحركة اليومية .

هل نستفيد من مقولة: إنه " اذا ترك الناس لحالهم فإنهم سوف يضبطون احوالهم" . التخطيط هو أن نعرف اتجاهات الناس ونحاول حثهم على التوجه إليها لتجنب تجارب الخطأ

والصواب ، وليس اجبارهم على مخطط مرسوم أصلا فى مكتب سواء كان المخطط وحدة سكنية او حى جديد فى لا مكان !!

إن الإخلاء الاختيارى لسكان المنطقة المركزية يعطى الفرصة الذهبية للمخططين لتحديثها بإعادة تخطيط واستخدام الأرض فى هذه المنطقة الحيوية ، بديل بقدر كبير عن الاتجاه الى انشاء مدن واحياء جديدة فى اطراف القاهرة ، كالقاهرة الجديدة وبدر والشروق الخ .. قيمة الأرض فى القاهرة المركزية عالية جدا وسوف تزداد ارتفاعا إذا ما نفذ مخطط رئيسى لإعادة تأهيل المنطقة بجميع أشكال البنى التحتية ذات الطاقات المستقبلية ، بما فيها شق وتوسيع الطرق التى كانت كافية للحركة منذ نصف قرن، والآن هى مكتظة لدرجة الانفجار الحقيقى .

المتصور فى مثل هذه الأعمال التحديثية الحفاظ المتشدد على مجموعات الأبنية الأثرية التراثية فى القاهرة الفاطمية المملوكية ، سواء كان ذلك مساجد وأضرحة وخانقاوات وأسبلة ، أو بيوت وأرباع وخانات ووكالات واسواق وطرق وحارات مسقوفة وبقايا أسوار المدينة ومشاغل الحرف التقليدية . وفى مقابل ذلك ازالة الأبنية الحديثة التى تمثل نشازا معماريا تقف قذى للعيون المشدودة إلى صفحات التاريخ التى ترسمها هذه الأبنية التراثية . ويمكن أن تحل محلها أبنية حديثة يشترط أن تأخذ الطابع المعمارى التراثى فى واجهاتها على الأقل . أو تحل محلها حدائق ونافورات تعيد ما كانت عليه هذه المدينة التاريخية من بهاء ورفعة.

أما فى بقية المنطقة المركزية ، أى قاهرة اواسط القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن الحالى ، فالمطلب الأساسى هو تجميل الشوارع وإعادة تظليلها بالأشجار لكى يتمكن الناس من الحركة على الأقدام بين المحال التجارية حتى فى أيام الصيف . الحدائق شىء مهم افتقدناه بتقطيع اوصال حديقة الأزبكية وازالة حديقة ميدان رمسيس . ميدان التحرير الآن كتلة ضخمة من الأسفلت شديدة الازعاج مفتقرة إلى الجمال ويمكن لمهندسى اللاندسكيب ترويضها بأنواع معينة من الأشجار ذات الألوان وارفة الظلال وأحواض الزهور ومتسعات الحشائش والجازون . ومع بعض النافورات ذات التماثيل المستمد من اساطير التراث المصرى العريق سوف يتحول ميدان التحرير الى درة جمالية بين ابنية متعددة الطابع المعمارى: المتحف المصرى رومانى العمارة والمجمع ومجموعة الفنادق حديثة الطابع وقصر الخارجية القديم ذو الطابع الأوربى للقرن الماضى والجامعة العربية ومبنى الجامعة الأمريكية ذو الطراز المعمارى الشرقى ، وقوس عمارات متناسقة معماريا تبدأ من مدخل شارع طلعت حرب الى ميدان عبد المنعم رياض معظمها ترجع الى اوائل القرن . ويمكن أن تمتد عمليات التجميل الى ميدان الأزهار وميدان قصر عابدين أكبر قصور مصر وربما أروعها ، بحيث يمتد متنزه "بروميناد" جميل من عابدين الى التحرير .

وعلى هذا النحو يمكن أن يعمل مهندسو الجمال فى شوارع

رئيسية كالقصر العينى ونوبار وشريف وعماد الدين/ محمد فريد وسليمان باشا/ طلعت حرب و٢٦ يوليه ، وميادين باب الخلق والسيدة زينب والسيدة عائشة وابن طولون وميدان القلعة وشوارع محمد على والجيش والأزهر وعبد العزيز . ميدان العتبة الخضراء كان من أجمل الميادين وتقلب عليه الزمن كثيرا بين الاهمال والتخضير والهدم والبستنه . ونأمل تخضير هذا الميدان وتشجيرها مرة أخرى بعد انتهاء أعمال النفق (وربما رفع كوبرى الأزهر العلوى) لكى يشكل مع ما تبقى من حديقة الأزبكية وميدان الأوبرا رئة خضراء واسعة فى خضم حركة وسط المدينة بضوضائها وتلوث جوها .

توسيع الشوارع ليست عملية مستحيلة . وما صنعته محافظة القاهرة فى عدد من الشوارع القديمة أمر مشكور يحتذى . والمثال الحى هو تحويل شارع السد عند مسجد السيدة زينب من شارع ضيق فأصبح شريانا واسعا يستكمل شارع الخليج من ميدان السيدة الى فم الخليج . وكذلك تتم عمليات التوسيع المستمرة فى قطاعات من شارع الخليج من السواح الى غمرة وميدان باب الشعرية الذى يحتاج الى تحسين وتجميل وتشجير كثير . والخلاصة أن على اجهزة محافظة القاهرة - إذا منحت جميع الصلاحيات - واجبات كثيرة لتحديث القاهرة المركزية مستفيدة من التفريغ السكانى الاختيارى الذى لاحظناه من تحليل بيانات التعداد الأخير.

الفصل الرابع

نوفمبر ١٩٩٨

المياه فى مصـر

فى الماضى لم تكن هناك أزمة مياه فى مصر والشرق الأوسط لسببين:

١ ـ أن الظروف المناخية كانت أرطب نسبيا من الجفاف الشديد الحالى.

٢ ـ ميزان التناسب بين أعداد السكان والمياه كان يميل غالبا إلى وفرة فى المياه.

وفى أحيان كانت هناك أزمات إغراق نتيجة فيضانات عاتية وأمطار غزيرة سجلها التاريخ فى حضارات بلاد ما بين النهرين (العراق الحالية) وورد ذكرها فى العهد القديم والقرآن الكريم عن الطوفان العظيم فى عهد نوح عليه السلام. وبالمثل كانت هناك سنوات جفاف عن المتوسط المعتاد مما يؤدى إلى هجرات الجماعات، كما ورد ذلك فى آيات قرآنية عن السنوات السمان والعجاف فى مصر فى قصة سيدنا يوسف.

ولا شك فى أن مناخ الشرق الأوسط قد تغير تدريجيا خلال العصور التاريخية إلى الجفاف مما دعى الناس إلى التزاحم حول الأنهار الكبرى والصغرى: النيل، الفرات، العاصى، الأردن،

وعشرات الأنهار الصغيرة التى تجرى مياهها موسميا وتنتهى إلى البحر المتوسط.

ومع تنامى أعداد السكان فى مصر ومعظم دول حوض النيل فى النصف الثانى من القرن ٢٠، أصبحت هناك توجهات كثيرة لاستصلاح الأراضى وتحويل أماكن من الزراعة التى كانت تروى على الأمطار (حالة أثيوبيا بوجه خاص) إلى الرى الدائم بواسطة مشروعات سدود وقنوات على النيل وروافده - مع ما فى ذلك من مخاطر بيئية وما يترتب على إقامة الرى الصناعى من مشكلات مجتمعية فى مناطق الاستصلاح الجديدة نتيجة سرعة تنفيذ المشروعات دون دراسة كافية ودون تأهيل الناس الذين يوطنون فى الأراضى الجديدة.

هناك تحسبات كثيرة حول مشروعات دول أعالى النيل لإقامة سدود على النيل من أجل التنمية الزراعية وتوليد الطاقة. أوغندا ترغب فى تعلية سد أوين على مخرج مئات آلاف الأفدنة. وإثيوبيا تخطط لبناء مجموعة من السدود الكبيرة والصغيرة على النيل الأزرق وروافده العديدة، وعلى نهرى البارو والبيبور رافدا نهر السوباط من أجل مشروعات زراعية صغيرة وكبيرة جملة مساحتها المقدرة تخطيطا تبلغ نحو ستة ملايين من الأفدنة. فما هو موقف مصر والسودان إزاء هذه القضايا؟ وأين تقف المنظمات التى تجمع دول حوض النيل فى هذه الموضوعات؟

وعلينا فى مصر والسودان ألانتخوف كثيرا من هذه المشروعات لأن الاحتياجات المائية للزراعة فى مثل هذه المناطق الممطرة لن تكون مماثلة لاحتياجات الزراعة فى مصر والسودان الشمالى، بل أقل كثيرا . ويرغم ذلك فالحذر واجب خاصة إذا صح ما تردد عن اشتراك إسرائيل، ولو بالخبرة والتخطيط فى مثل مشروعات أوغندا، وإثيوبيا بوجه خاص لأهمية الروافد الحبشية على مائية نهر النيل شمال الخرطوم. وهى فى النهاية تشكل مزيدا من الضغط الإسرائيلى على مصر بالأساس والسودان بصفة عامة.

ومرة أخرى فليس معنى هذا أن التداخل السياسى فى موضوع المياه مرتبط فقط بالعلاقات بين الدول العربية والدول غير العربية فى حوض النيل.

فالمطلب السودانى حول إعادة تحديد حصة السودان من مياه النيل التى نصت عليها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان. وهذا المطلب تلح عليه دوائر سودانية معينة ويحظى بتعاطف دوائر أخرى من أجل مزيد من التنمية الزراعية. والتنمية الزراعية السودانية صيغة مبهمة تتناول أماكن وأقاليم الكثير منها لا تتعلق بمياه النيل. وقد نتطرق لهذا الموضوع فيما بعد، وإن كان ذلك لاينفى حق الدول فى إيجاد الطرق والوسائل التى تراها من أجل التنمية.

وبعد:

هل مشكلة المياه موضوع مؤجل؟

أم يجب أن يكون ضمن نسيج المشكلات السياسية بين دول حوض النيل؟

أم يجب أن يكون أيضا مجال اهتمام مكثف فى سياسة كل دولة للمحافظة على المياه؟

باختصار فإن المياه يجب أن تأخذ حيزا من سياسات دول المنطقة أكبر ما هو عليه الوضع الحالى. البعض يرى أن هذه مشكلة مؤجلة مقابل المشكلات السياسية مثل مشاكل الحدود. صحيح أن المشكلات السياسية لها بريق أكبر لأنها تمس الكيانات الوطنية والقومية، ويحس بها الدانى والقاصى داخل كل دولة. ولكن صحيح أيضا أن مشكلات المياه تعتمد فى أساسها على المعرفة التكنوقراطية التى لا تدخل تفصيلاتها الوجدان العام كالمشاكل السياسية. لكن برغم ذلك فإن المياه موضوع مزدوج الأهمية للتكنوقراطى والسياسى معا. وليس بوسع السياسى أن يخوض المشكلة دون التسلح برأى الخبراء وخياراتهم فى حدودها العليا والدنيا بحيث تسمح للسياسى بمساحة للمناورة أثناء المفاوضات. هذا إلى جانب استخدام السياسى بمساحة للمناورة أثناء المفاوضات، هذا إلى جانب استخدام السياسى بمساحة للمناورة أثناء المفاوضات، هذا إلى جانب استخدام السياسى لواقع الأمور المشاركة فى زمن التفاوض، كميزان القوة العسكرية

أو متى يكون التشدد أو الحلول الوسطى، وحسن استخدام الظروف الدولية لتكوين جبهة متعاطفة فى ظل القوانين الدولية المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار.

وثمة حقيقة يجب أن ندخلها فى الحساب العلمى. فعبيدا عن العواطف والمشاعر القومية يجب ألا نتكلم عن المياه العربية فقط، إلا إذا اقتصر الأمر على المياه الجوفية من الأحواض الكبرى كحوض الحجر الرملى النوبى فى مصر وشمال السودان، أو الطبقات الحاملة للمياه فى الجزيرة العربية، أو مجموعة من الأنهار الصغيرة التى تنبع وتنصرف داخل البلاد العربية كنهر الليطانى أو العاصى (فى معظمه حاليا) أو نهر الليطانى والأولى وإبراهيم والكبير إلخ فى لبنان، أو غالبية روافدا الدجلة داخل العراق. أما الأنهار الكبرى فهى جزئيا عربية، وخاصة فى مساراتها الوسطى والدنيا، بينما أعاليها ومنابعها تجرى فى بلاد غير عربية فى النطاق الجغرافى المعروف باسم الشرق الأوسط بصفة عامة. ومعظم الخطاب المعاصر والمستقبلى حول مشكلة المياه ينصب على مياه هذه الأنهار الدولية لأهميتها البالغة لعدد كبير جدا من سكان البلاد العربية فى الشرق الأوسط. كما أن نهر الأردن، برغم صغره، يندرج تحت هذه الفئة من المشكلات المائية والسياسية.

ومن هنا فإن هناك ضرورة أن تشكل وزارات الخارجية العربية إدارات قوية للمياه بالاشتراك مع وزارات مختصة بالمياه كالزراعة والرى والبيئة. مهمة هذه الإدارات إعداد مخططات للتفاوض مع

دول المنابع للأنهار الدولية.

المياه في المجال السياسي:

فعلى مصر والسودان أن تأخذ المبادأة بالتفاوض مع أوغندا ومع إثيوبيا بوجه خاص، ومع بقية دول حوض النيل الاستوائية بوجه عام من أجل الوصول إلى اتفاقية شاملة حول مياه النيل. فمنذ فترة طويلة كانت هناك مقترحات مصرية من أجل تحويل بحيرة البرت إلى خزان كبير بحكم أنها المجمع الأساسي للمياه الاستوائية. ويرفد هذا المقترح مشروع قناة جونجلى المتفق عليه بين مصر والسودان لإنقاذ جانب من المياه الاستوائية من الضياع بالبخر والتبعثر والنتج فى منطقة السدود فى جنوب السودان. هذا إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار حاجات الدول الاستوائية، وبخاصة أوغندا، من مياه النهر من أجل التنمية البشرية والاقتصادية وتأمينها، ضد موجات الجفاف التى تصيب أفريقيا فى بعض أحيان.

لكن لأوغندا أفضلية أخرى. فهى لا تميل إلى مشروع بحيرة البرت لأنه - من بين أسباب أخرى - يقع فى شمال غرب أوغندا بعيدا عن المناطق التى تزمع تنميتها فى وسط البلاد. ومن ثم فهى تميل إلى تنفيذ المشروع الخاص برفع منسوب التخزين فى بحيرة فكتوريا من أجل الحصول على الطاقة المائية ورى الأراضى فى المنطقة الوسط التى هى مركز الثقل السكانى والعمرانى الأوغندى.

ولكن رفع منسوب مياه فكتوريا سيترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الجزر والشواطىء فى تنزانيا وكينيا، فهل توافق الدولتان على ذلك، بما فيه من أعباء تكلفة نقل قرى ومدن وموانى على ساحل بحيرة فكتوريا. أما مشروعات السدود فى إثيوبيا فتبدو أخطر تأثيرا على مياه مصر والسودان حيث أن الروافد الإثيوبية هى التى تأتى بمياه الفيضان السنوى. وتخطط إثيوبيا لحجز مياه من النيل الأزرق وروافده لرى نحو مليونى فدان فى وسط شمال البلاد - وهى المنطقة التى تهددها ذبذبات المطر سنويا، وتعانى من الجفاف إذا ما تعاقبت عدة سنوات من الأمطار القليلة. كما تخطط فى جنوب غرب البلاد إلى تخزين مياه نهر البارو، رافد السوباط الأساسى لرى ما يقرب من أربعة ملايين فدان. وفى مجال الخطر بالنسبة لمصر والسودان تأتى مشروعات النيل الأزرق فى المقام الأول لأن النهر هو المسئول الأول عن حالة فيضان النيل بالإضافة إلى نهر عطبرة، بينما تأثير السوباط أكثر أهمية بالنسبة لوسط وجنوب السودان ومن ثم فإن مشروعات تنمية زراعية على النيل الأبيض فى السودان قد تتأثر بمشروعات إثيوبيا على السوباط الأعلى. والخلاصة أن الموضوع معقد فى توازناته داخل إثيوبيا وقد يبدو أن لمنطقة السوباط أولوية لاعتبارات طبوجرافية ومناخية، بينما مشروعات النيل الأزرق أصعب تضاريسيا ولكنها تقع داخل الكتلة السكنية والسكانية الرئيسية فى إثيوبيا. وعلى العموم فإن احتياجات النبات من الماء

فى هذه المناطق أقل مما عليه الحال فى مصر والسودان لاعتبارات مناخية على رأسها انخفاض معدلات الحرارة ووفرة المطر فى الهضبة الإثيوبية وهو ما يدعو إلى بعض الطمأنينة فى مصر والسودان، وإن كان لا يغنى عن ضرورة التفاوض من أجل تخصيص الأنصبة المائية بما لا يضر المستفيد الحالى ولا يمنع إثيوبيا من تحقيق برامج التنمية.

النيل فى مصر والسودان

نتكلم كثيرا عن الروابط بين مصر والسودان ونسميها روابط الأشقاء. وقد يختلف الأشقاء أحيانا لكنهم سرعان ما يتخطون الخلاف. ونهر النيل، أو النيل الخالد هو العمود الأساسى فى هذه العلاقة - كما لو أنه أرضا أو حمى متوارثا لعشيرة واحدة. لكن ذلك لا يعنى عدم وجود مصالح خاصة جنبا إلى جنب المصالح المشتركة. فالمساحة كبيرة، واختلاف النظم الاقتصادية كبير فى داخل السودان مما يستعدى احتياجات مختلفة القدر من المياه فى كل إقليم سودانى على حدة.

وبصورة عامة فإن السودان الشمالى من نحو عرض الدويم ودمدنى جنوب الخرطوم بقليل حتى الحدود مع مصر هو أشبه أقسام السودان بمصر من حيث الاعتماد على النيل بالدرجة الأولى والقليل من الأمطار التى تمكن القبائل الرعوية من الحياة خارج إطار النيل. أما القسم الأوسط من السودان فهو أقل

اعتمادا على النيل، إما لانحدار مياه النيل الأزرق بقوة (روضها سد الرصيرص)، وإما لابتعاد الناس عن النيل الأبيض لعدم تحدد مجراه بين الانخفاض والارتفاع حسب المواسم ومن ثم فهو يغرق مساحات كبيرة خلال موسم فيضان النيل الأزرق، ويغيض عنها الشتاء. وحياة الناس فى هذا القسم من السودان تتراوح بين الرعى بصورة واسعة تمتد إلى كردفان ودارفور، والزراعة المحدودة على الأمطار الصيفية فى جنوب اقليم الجزيرة وفى جبال دارفور، وزراعات مكثفة قرب ضفاف النيل الأبيض وجزره الطولية العديدة التى من أشهرها جزيرة أبا الغنية بما ينفقه آل المهدى من تجهيزات وجهد كبيرين.

أما القسم الجنوبى من السودان فممطر بوفرة وملىء بالجريان النهرى العديد مما يؤدى بالجزء الأوسط منه إلى تكوين مستنقعات شاسعة تعرف باسم إقليم السدود التى تفقد فيها غالبية المياه التى تأتى من هضبة البحيرات. وهنا كان يجرى حفر قناة جونجلى لتوفير مليارات عديدة من مياه بحر الجبل، لكن المشروع توقف فى الثمانينات نتيجة الحرب مع ثوار الجنوب. واحتياج السكان هذا القسم الجنوبى لمياه النيل وروافده محدود جدا - سواء فى المناطق المنخفضة أو المرتفعات التى تحيط ببحر الغزال - فالمنطقة تشكو الإغراق وليس الجفاف، ولكلاهما مضار ليست بالشىء الهين.

وفى هذا المجال يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن استمرار نمط حياة الرعي لقبائل إقليم السدود، وبخاصة الدنكا والنوير، هو واحد من العوامل التي تجعل هذه القبائل تنظر إلى مشروع قناة جونجلي نظرة سلبية لأنه سوف يقوض أسس الحياة التي درجوا عليها مئات السنين. لهذا فالواجب أن تضيف الدولة، أو الحكم الذاتي في جنوب السودان، مشروعات تنمية بشرية تساعد النوير والدنكا على إعادة تشكيل حياتهم الاقتصادية إلى نمط آخر. فبدلا من القيمة الاجتماعية للأبقار يمكن أن تصبح لها قيمة سوقية - سواء في ذلك تجارة الحيوانات الحية أو اللحوم. لكن ذلك يحتاج أيضا إلى خدمات النقل الحديث لكي يمكن نقل الماشية بالسرعة المطلوبة إلى الأسواق الداخلية والخارجية. وأخيرا ظهر البترول فى شمال منطقة السدود وبخاصة قرب التقاء بحر الغزال ببحر الجبل. لكن انتاج البترول لا يوفر سوى نشاط اقتصادى محدود ومن ثم يمكن أن تقام بعض الصناعات على البترول لكى تتشكل أنماط أخرى من النشاط تستخدم أعدادا لا بأس بها من السكان سواء عند منطقة الآبار أو شمالها في جبال النوبا أو جنوبها فى حوض بحر الجبل وحوض بحر الغزال، مع تقوية وتحديث خط حديد كردفان - واو فى بحر الغزال الأوسط وإنشاء طرق نقل أخرى صالحة لكل الأجواء في جنوب السودان.

اتفاقيات المياه بين مصر ودول حوض النيل

نظمت اتفاقيتا ١٩٢٩ و ١٩٥٩ نصيب مصر والسودان من المياه على النحو الآتي:

الأرقام مليار متر مكعب

السنة	نصيب مصر	نصيب السودان
١٩٢٩	٤٨ مليار	٤ مليارات
١٩٥٩	٥٥.٥ مليار	١٨.٥ مليار

والملاحظ أن بريطانيا هى التى أبرمت اتفاق ١٩٢٩ بين مصر والسودان باعتبارها صاحبة النفوذ فى البلدين فى ذلك الوقت، ومع أوغندا.وكينيا وتنجانيقا باعتبارهم مستعمرات إنجليزية، وبالاتفاق.مع بلچيكا باعتبارها الدولة المنتدبة على رواندا وبوروندى، ومع إيطاليا باعتبارها الدولة المستعمرة لإريتريا، ومع مملكة الحبشة. وحينما استقلت هذه المستعمرات، أو تغير نظام الحكم فيه (إثيوبيا وإريتريا) فإنها لم تلغ اتفاقيات ١٩٢٩ حول مياه النيل، لكنها تعبر من حين لآخر عن رغبتها فى إقامة مشروعات هندسية على النهر أو روافده من أجل الرى والطاقة. وهذا يحتاج إلى مذكرة تفاهم أو اتفاق بين كل دول حوض النيل، وبخاصة مصر والسودان المستفيدان الأساسيان حتى الآن.

أما اتفاقية ١٩٥٩ فقد أبرمت مصر والسودان فقط. وقد يكون ذلك قد أغضب بقية دول الحوض لأنه لم يؤخذ رأيهم فيها. وربما جاز لنا أن نقول أن اتفاقية ٥٩ مبنية على سريان فاعلية اتفاقية

١٩٢٩ فيما يخص كل الدول الأخرى، وأن اتفاق مصر والسودان كان لإعادة تحديد الأنصبة بينهما على ضوء متغير جديد هو مشروع السد العالى الذى ألغى فكرة التخزين السنوى إلى التخزين الدائم، وبمقتضى هذه الاتفاقية وافقت الدولتان على أن تبنى مصر السد العالى وتبنى السودان سد الرصيرص على النيل الأزرق. كما نصت على مناصفة أية مياه زائدة بواسطة مشروعات أخرى كقناة جونجلى والزيادة المرتقبة فى حصيلة النهر عند بحيرة ناصر. وقد استفادت مصر والسودان من هذه الاتفاقية كثيرا. ففى سنوات الجفاف المتعاقبة فى أواخر الثمانينات والتى بلغت حد المجاعة فى شمال إثيوبيا، كانت بحيرة ناصر تعمل كمنظم ضمن لمصر والسودان الماء اللازم لاحتياجاتهما بحيث لم تحس الدولتان بقسوة الجفاف. هذا بالإضافة إلى أن سد الرصيرص قد ساعد السودان على التوسع الزراعى فى جنوب الجزيرة ومنطقة المناقل.

وبالرغم من هذه الفوائد الحيوية ترى بعض الدوائر السياسية فى السودان ضرورة تعديل الاتفاقية لصالح مزيد من المياه للسودان. والمتتبع للفرق بين مخصصات مصر والسودان فى اتفاقيتى ١٩٢٩ و١٩٥٩ يرى أن السودان قد حظى بزيادة أكبر من تلك التى حصلت عليها مصر. ففى اتفاقية ٢٩ كان نصيب مصر يعادل ١٢ مرة نصيب السودان (٤٨ إلى ٤ مليارات متر مكعب)، بينما انخفض نصيب مصر فى اتفاقية ١٩٥٩ إلى نحو ثلاثة أمثال السودان. وبعبارة أخرى كان نصيب مصر فى اتفاقية

١٩٢٩ يساوى نحو ٩٢٪ من المياه عند أسوان، انخفض فى اتفاقية ١٩٥٩ إلى ٧٥٪.

صحيح أن التنمية ضرورة فى أى بلد، ولكن هناك معايير عديدة لقياس مدى الحاجة فى مصر والسودان. والفارق كبير بينهما فى موارد المياه. فمصر تعتمد على مياه النيل بدرجة تكاد تصل إلى الحدود القصوى، ومواردها المائية الأخرى تكاد لا تذكر. أما فى السودان فالموارد المائية السطحية والمطرية أكبر من مواردها من مياه النيل الرئيسى. والمشكلة فى السودان أن هناك الكثير من الأرض للتنمية بعيدا عن مياه النيل الرئيسى، لكنها لا تنمى إلا ببطء شديد نتيجة لأسباب متعددة منها الفقر المالى ومشكلة الجنوب التى تستنزف جهد أى حكومة سودانية. وإلى جانب ذلك، وهو الشىء المهم، أن السودان تحتاج إلى عمالة زراعية متخصصة نتيجة لاستمرار سيادة نمط حياة الرعى التقليدى قليل الإنتاج، كثير المفارقات القبلية، فى معظم جهاته من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق للغرب. فالمشكلة إذاً لا تكمن فى حصة السودان من المياه، بل هى مشكلة شاملة اجتماعية اقتصادية سياسية معا. ولا شك فى أن تركيز التنمية فى منطقة الجزيرة ومحيطها القريب ليس بالمخطط السليم، لأنه يؤدى إلى مزيد من التزاحم السكانى فى منطقة واحدة وإفقار مناطق شاسعة من السكان كان يمكن أن تصبح مراكز مفيدة فى التنشيط الاقتصادى الاجتماعى فى هذا البلد الكبير.

المحافظة على المياه فى المجال القومى

هناك عدة ضوابط يجب مراعاتها من أجل زيادة فعالية المياه المستخدمة نذكر منها الضوابط الرئيسية الآتية التى تمكن الدولة من استخدام جزء من المياه المفقودة عمليا دون إجهاد مالى ودون إضرار بالرصيد المائى حتى لو كان هذا الرصيد صغيرا.

١) حسن إدارة المياه بالتدرب على وسائل تقليل الاستهلاك فى الزراعة والصناعة والمدن.

٢) زراعة محاصيل غير نهمة للماء، وأخرى متوافقة مع احتياجات مائية قليلة متناسبة مع ظروف المناخ.

٣) تنمية موارد الماء بصورة علمية فى المناطق التى تؤهلها ظروفها الطبيعية والبشرية لذلك دون مصادمات مع عناصر طبيعية سلبية، كمناطق الحرارة العالية والتبخر الشديد، أو مناطق الصخور ذات المسامية العالية ما يؤدى إلى فقدان المياه بالتسرب إلى جوف الصخور.

٤) فى مشروعات التنمية الزراعية يفضل استخدام تقنية متناسبة مع قدرات موازنة الدولة بحيث لا تؤدى إلى إنهاك الموارد المائية أو إلى الدين العام الداخلى والخارجى. وبعبارة أخرى فإن مشروعات التنمية المتوسطة والصغيرة قادرة على جذب مبادءات

الأفراد ومن ثم تضمن توفير عمالة أكثر من المشروعات الكبيرة (العملاقة فى المصطلح المتردد كثيرا فى هذه الآونة)، كما أنها - إذا فشلت لسبب أو لآخر - اقل خسائر فى رأس المال والبنية الأساسية التى تخدمها.

وبالرغم من أن مشروعات التنمية المائية ضخمة الأبعاد هى حق مشروع داخل إطار سيادة أى دولة، وقد تصبح فى المستقبل إرثاً حسن الناتج، فإنه من المستحسن ألا تكون هى النمط السائد في التنمية. ذلك أنه في المشروعات الضخمة تتداخل عوامل كثيرة غير محسوبة أثناء التنفيذ مما قد يؤدى إلى تعثر المشروعات أو إتمامه بتكلفة عالية غير مرغوبة، تخل بالقصد من وراء التنمية. كما أنه ليس من المستحسن أن تكون المشروعات المائية كبيرة القدر حتى لا تأتى على الرصيد المتبقى من المياه للدولة، وهو أمر يجعل من الصعب إجراء مشروعات أخرى ضرورية وحيوية فى المستقبل. وفى مصر الآن مشروعات من هذا النوع فى توشكى وشمال سيناء ربما أدت إلى استهلاك كبير فى وفورات الموارد المائية المتاحة حاليا.

ومن المعروف أن المياه الجارية فى الأنهار هى أرخص أنواع المياه المستخدمة بينما تكلفة المياه الجوفية العميقة هى خمسة أضعاف تكلفة الحصول على ماء النهر. ويتكلف نقل الماء بواسطة الأنابيب ثمانية أضعاف مياه النهر، أما

تحلية مياه البحر فهى أغلى أنواع المياه وتصل إلى نحو مائتى مرة قدر تكلفة الحصول على مياه النهر. ومن ثم فإن المحافظة على مياه الأنهار ضرورة بالغة الحيوية. فكم تتكلف الزراعة على مياه الأنهار بالقياس إلى الزراعة على المياه الجوفية؟! وكم نفقد من المياه المصرية فى الزراعة والصناعة وتسرب مياه الشرب فى المدن نتيجة عيوب الأنابيب الرئيسية والاستخدام الجائر للناس؟ لماذا لا تعيد الصناعة استخدام المياه بعد معالجتها، ولماذا لا نكثر من استخدام مياه الصرف المعالجة فى رى الحدائق ونظافة الشوارع؟ الموضوع حيوى بالقياس إلى الموارد المائية المحدودة فى مصر. ومرة أخرى أعيد ما سبق نشره عن ضرورة الدعوة إلى رفع شعار «الماء.. الماء الآن».

ديسمبر ١٩٩٩

أزمة المياه العذبة فى مصر

موقع مصر فى قلب النطاق الصحراوى يجعلها أكثر الدول اعتمادا على مياه النيل. وبافتراض أن الأمطار الموسمية على إثيوبيا (التى هى المصدر الأساسى لمياه النيل فى مصر والسودان الشمالى) سوف ينتابها تغير طفيف أو تغير كبير فإن الحاجة الملحة تدعو مصر إلى ترشيد حازم وفورى لاستعمالات الماء منذ الآن. وهناك قائمة طويلة من أجل الترشيد يعرفها الجميع من الرجل العادى إلى الفنيين فى أمور هيدرولوجية النيل إلى رجال الدولة القائمين بوضع السياسات وتقنينها تشريعا.

وفوق ذلك يقتضى الأمر إدراج موضوع «المياه» كمقرر مستمر يدرس فى جميع مراحل التعليم، ليس فقط لإشاعة المعرفة بخطورة الموقف، ولكن أيضا لممارسة ذلك الترشيد فى البيت والرى ودور العبادة وجميع الأعمال الهندسية والصناعية وأعمال التنظيف الخ.. وجنبا إلى جنب يجب إعادة استخدام المياه بعد معالجتها لكى تصبح مصدرا يضاعف حصة مصر من مياه النيل. هذا فضلا عن ضرورة عقد اتفاقية شاملة بين دول حوض النيل على ضوء المبادىء الدولية المعترف بها وحق كل

الناس حسب أعدادهم واحتياجاتهم فى تلك الدول ومراحل التنمية التى تمر بها.

ومن الأمور العاجلة ضرورة تكثيف البحوث حول المياه الجوفية فى الصحارى المصرية، والدراسات فى هذا المجال متوافرة بكثرة لدى خبراء المياه والجيولوجيا. وكل ما علينا استعادة الرؤية بإضافة استخدام الوسائل العلمية الجديدة وبخاصة الاستشعار من بُعد والصور الفضائية لاختيار أوفق الأماكن لعمل آبار الاستكشاف وكل ما هو معروف لكل المختصين فى هذه الشئون. تجربة شرق العوينات يمكن أن تكون رائدا فى هذا المجال مع الترشيد. وكذلك ترشيد استخدام المياه الجوفية الوفيرة فى واحتى الفرافرة والداخلة. الشىء المهم هو عدم المبالغة فى تخطيط مشروعات التنمية حتى لا نضخ من المياه ما يؤدى إلى سرعة نضوبها كما حدث فى واحة الخارجة. وبعبارة أخرى إقامة مشروعات زراعية متوسطة إلى صغيرة، غالبها خاص وليس حكومى ، تسمح باستخدام أمثل وأطول مدى. المشروعات الكبرى كما حدث فى السعودية وليبيا ليست هى النموذج لأنها مكلفة وغالبا هى قصيرة الأجل لبضع عشرات من السنين فقط. التوازن البيئى يجب أن يراعى من أجل استخدام كل نقطة ماء فى محلها، فالعالم الآن فى أزمة مياه. والبحوث كثيرة حول المياه الجوفية فى أنحاء مختلفة، حتى تلك التى تتمتع بقدر وفير من الأمطار والأنهار

كالولايات المتحدة أو الهند. ذلك أن عهد استخدام الأنهار للرى أوشك على الانتهاء لكثرة ما أقيم على الأنهار من السدود، وعهد القنوات والترع والجريان السطحى بالجاذبية والرى بالغمر هو الآخر أوشك على الانتهاء. ومازالت مشروعات تحلية مياه البحر شديدة التكلفة وشديدة الاحتياج إلى طاقة رخيصة ، إلا إذا كان الأمر يتعلق بسقاية مدينة أو مستوطنة صغيرة على ساحل البحر فى المناطق الصحراوية.

هذا فيما يختص بالماء عنصر الحياة الأول. أما حول تلوث الهواء نتيجة استخدام الوقود الحفرى فإن مصر، لحسن الحظ . تفتقر إلى وجود الفحم باستثناء فحم المغارة فى شمال سيناء الذى هو من نوع ردىء لا يساوى ما أنفق على استخراجه. كما أن مصر تشهد توفيقا جيدا فى تحويل الكثير من محطات توليد الكهرباء إلى الغاز الطبيعى بدلا من مشتقات البترول .

وحول ارتفاع منسوب البحر العالمى نتيجة للاحتباس الحرارى العالمى فإننا فى مصر قد نفقد مساحة كبيرة من الدلتا الشمالية إذا ارتفع المنسوب البحرى مترا واحدا وموضوع تآكل الشواطىء المصرية يجب أن يدرس من خلال هذه العملية العالمية، وأيضا دراسة أثر احتباس طمى النيل فى أعالى بحيرة السد العالى. لكن العمليات الطبيعية لا تصل ذروتها بواسطة متغيرات فى عامل واحد. فربما تحدث عمليات جيولوجية تؤدى إلى

حركة رفع أرضى (عكس حركة الانخفاض التاريخية)،وهو ما قد يساعد على التقليل من هذه المخاطر فى الدلتا أو غيرها من سواحل العالم.

وفى النهاية يجب أن نتذكر أن مصر صحراوية المناخ تتمتع بإمكانات كبيرة فى مجال إنتاج الطاقة النظيفة من الشمس الوفيرة والرياح شبه الدائمة. هناك محاولات جيدة فى هذين المجالين لماذا لا ننميها بقوة فهى مصادر طبيعية مجانية هبة من الله ، تماما كهبة النيل!! لماذا لا يفتتح المستثمرون بقوة واقتدار مجالات فى صناعة خلايا الطاقة الشمسية وتجهيزات مراوح وابراج الرياح، وهى صناعات لا تحتاج إلى تكنولوچيا عالية بدلا من، أو إضافة إلى الصناعات التى يقومون بانشائها فى مجالات بعض أسواقها مغرقة محليا! لماذا لا يدرج المهندسون والمقاولون تجهيزات الطاقة الشمسية فى مخططات البناء الجديد، حكومى أو خاص، لتقليل استخدام التسخين والتهوية التى تتم الآن بواسطة مئات الآلاف من أجهزة التكييف والسخانات الكهربية والغازية لتفوير استهلاك الكهرباء والغاز وتقليل انبعاثات غازاتها الضارة والملوثة للهواء؟ صحيح أن ذلك ينطوى على تكلفة زائدة فى البناء، لكن المحصلة النهائية مناخ صحى وانخفاض فاتورة الطبيب والدواء والمستشفى. أليس ذلك جدير بالتفكير الجاد لمستقبل أفضل فى القرن القادم؟

٢٥ ابريل ٢٠٠٤

عن ملاعب الجولف
واستخدامات المياه

الجولف والمياه:

الجولف رياضة راقية تتميز بالصبر والهدوء فى الهواء الطلق فى فسحة كبيرة من الأرض الخضراء المعتنى بها على أقصى درجات العناية، مع برك وبحيرات غالبها صناعى إضافة إلى نهيرات وقنوات صناعية أيضا تربط البحيرات وتسير محاذية لمسار الحفر التى يسقط فيها اللاعب كرته من أبعاد مختلفة كما قلت ضربات الكرة حتى الحفرة يكون الفوز بنقطة إلى آخر ذلك من إجراءات ولوائح اللعبة.

والجولف أصلا لعبة بريطانية وإن كان المختصون يتنازعون فى أن اصلها هولندى قبل أن تصل بريطانيا، والبعض يقولون إن اصلها البعيد يعود إلى أثرياء الرومان ونبلائهم وقادة جيوشهم . ولكن المؤكد أن هذه الرياضة ظهرت قريبا من شكلها الحالى فى إدنبره عاصمة اسكتلندا عام ١٧٤٤ وانتشرت بعد ذلك فى اسكتلندا ثم فى ليفربول فى انجلترا عام ١٨٦٤ حيث اقيمت أول مباراة للبطولة عام ١٨٨٥ . وفى الوقت نفسه انتشرت اللعبة مع المستعمرين الانجليز (نيويورك ١٧٨٠ وكلكتا فى الهند ١٨٢٩

ومونتريال ۱۸۷۳ واستراليا ۱۸۷۰ وجنوب افريقيا ١٨٨٤) وفى بانكوك (تايلاند» ۱۸۹۰.

الجولف فى مصر:

وفى القاهرة (نادى الجزيرة وميناهاوس وهليوبوليس ربما فى أوائل القرن العشرين؟) ومازالت ملاعب الجولف قائمة فى الجزيرة وميناهاوس اوبروى حلت العمارات والڤيلات محل جولف مصر الجديدة فيما تعرف الآن باسم ارض الجولف المطلة على شارع الميرغنى. وقد اضيفت الآن عدة ملاعب للجولف فى القاهرة منها تلك فى مرتفعات القطامية وفى «ميراج» وكلتاهما على الطريق الدائرى فى التجمعات القاهرة الجديدة.

وبالرغم من أن أراضى ملاعب الجولف شىء مبهج بمساحات الخضرة الكبيرة المنبسطة أو المتماوجة والمعتنى بها اشد العناية تتداخل مع النهيرات وبحيرات الماء الرقراق، إلا أنها فى مصر ذات الجو الحار معظم أشهر السنة تحتاج إلى كميات كبيرة جدا من المياه لريها بالنوافير والرشاشات وتحتاج أيضا إلى مياه النقاطات لرى الأشجار من كل الأنوع اللازمة لكل ملاعب الجولف. ثم هى فى النهاية رياضة شديدة الأرستقراطية فقد كان انتشارها عالميا نوع من الغزو الثقافى شديد الخصوصية لعدد قليل من الناس شديد الثراء يمارسونها فيما يشبه المستعمرات داخل أسوار وبوابات وحراسات وعمالة يدوية مصرية وإدارات عليا

غالبيتها من الأجانب ذوى الخبرة فى إدارة هذا النوع المتخصص من الرياضات. وليس أدل على ذلك انتشارها السريع فى البلاد الوافرة الغنى كاليابان التى زادت فيها أعداد ملاعب الجولف من ٢٣ ملعبا عام ١٩٥٥ إلى ٣٠٢٠ ملعبا الآن مع نمو اقتصادها وزيادة ثرائها فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية.

مؤسسات متخصصة:

ولقد أصبح إنشاء ملاعب الجولف نشاطا تقوم به شركات رأسمالية كبيرة متخصصة، وفى منطقة الشرق الأوسط فإن شركة (أو مؤسسة) «هارادين HARADINE GOLF» (سويسرية أو ألمانية) تكاد تحتكر إنشاء ملاعب الجولف. فقد أنشأت ملاعب الدوحة (قطر) وأبوظبى ودبى ورأس الخيمة (الإمارات) والكويت. وفى مصر أنشأت جولف «ميراج» وربما تعيد تحسين جولف البارون فى الإسكندرية وأيضا ملعب الجولف فى فندق طابا على خليج العقبة. هذا وليست العملية مقصورة على إنشاء الملعب وتعديل بعض ظواهر طبيعة الأرض وحفر البرك والمجارى المائية وزراعة الحشائش والأشجار ـ وكلها عمليات عالية التكلفة ، بل غالبا ما تبنى ناديا اجتماعيا وعدة مطاعم متخصصة وفندقا كبيرا وڤيلات وشاليهات الخ. وفى ميراج القاهرة مثلا توجد هذه الأعمال بما فيها نادى اجتماعى ومطاعم وفندق ماريوت المحتوى على ٤٠٠ غرفة من ذات النجوم المتعددة وفضلا عن ذلك فإن المساحة

الكبيرة قد سمحت بتقسيم أراض لراغبى إقامة الفيلات أو القصور الصغيرة عالية التكلفة حول الملاعب وضمن شروط ملزمة للبناء.

الجولف وكرة القدم:

والاحتياجات المادية من مياه وخضرة لملاعب الجولف قد تتشابه بعض الشيء مع ملاعب كرة القدم، لكن الفروق كبيرة. فملعب كرة القدم قد يساوى أقل من واحد إلى عشرة من مساحة ملعب الجولف - أو أقل كثيرا حسب عدد حفر الملعب من تسعة إلى ١٢ أو ١٨ حفرة وفى ملاعب كبيرة تصل إلى ٧٢ حفرة، وبين الحفرة والأخرى مسافات معلومة واسعة. وتتراوح مساحة ملاعب الجولف كثيرا من ٦٥ فدانا لجولف الأطفال (أمريكا) إلى ١٥٠ فدنا و٣٠٠ و ٦٠٠ فدان لجولف الكبار. ولاشك فى أن نوعية حشائش أرض الجولف تختلف كثيرا عن تلك فى ملعب الكرة التى تتعرض دائما للكشط والحت والإزالة نتيجة الحركات العنيفة السريعة لاثنين وعشرين لاعبا. وبالتالى فإن احتياجات الرى فى ملاعب الجولف أعلا عشرات المرات من تلك فى ملاعب كرة القدم.

والفرق المهم الثانى أن كرة القدم تكاد تكون لعبة شعبية فضلا عن أنها لعبة قومية ولها نوادى منظمة وأحزاب مشجعة من ملايين البشر وتتمتع برعاية خاصة من وسائل الإعلام والتلفاز بصفة

خاصة وباختصار هى لعبة جماهيرية صاخبة. أما الجولف فعكس ذلك تماما من حيث عدد اللاعبين والمشجعين وتتسم بالهدوء وبرودة أعصاب اللاعبين والمشجعين دون صخب أو ضجيج ، فهى رياضة الخاصة وليست لها جماهيرية كرة القدم. والفرق الثالث أن رعاية ملاعب الجولف تتكلف عشرات الأضعاف - بل ربما أكثر كثيرا من رعاية ملاعب كرة القدم.

مصر واحتياجات المياه:

ونحن فى مصر نشكو من محدودية مياه النيل ونتحسب لهدره ألف حساب من أجل احتياجات مصر الزراعية والصناعية واحتياجات السكان المتزايدين على الدوام فوق أرض محدودة بالوادى والدلتا وبمشروعات محدودة على هامش الصحارى المصرية ولهذا يدعو المسئولون والمخططون والمفكرون باستمرار الناس إلى المزيد من الحرص فى استخدام المياه.

وكنموذج للاحتياجات العالية لملاعب الجولف من المياه أن ملعبا فى تايلاند (برغم أنها كثيرة الأمطار» يحتاج إلى ٦٥٠٠ متر مكعب من المياه يوميا وهى كمية تكفى احتياجات الشرب والمنزل لستين ألفا من الفلاحين فى تلك الدولة. وفى تقدير دراسى أن ملاعب الجولف فى العالم تحتاج إلى نحو تسعة ونصف مليون متر مكعب يوما. وهى نفس الكمية التى يحتاجها ٤.٧ مليون شخص يوميا لاحتياجاتهم الأساسية حسب قياس الحد الأدنى للاحتياج

البشرى كما قدره اخصائيو الأمم المتحدة . ويحتاج الفدان فى ملعب للجولف إلى نحو تسعة كيلو جرامات من المبيدات الحشرية فى السنة بينما يحتاج فدان إنتاجى زراعى كيلو جراما وربع من المبيدات سنويا. هذه الأرقام - برغم ما قد تكون تقريبية - إلا أنها توضح كم هى مكلفة ملاعب الجولف بالنسبة إلى إنشائها وصيانتها وإبقائها صالحة لنشاط النخبة المميزة القليلة من اللاعبين.

ولحسن الحظ أن نوادى الجولف فى مصر محدودة ونرجو أن تظل كذلك لما تتصف به من إفراط فى استخدامات المياه التى هى شحيحة الآن ومستقبلا. وليس الغرض من هذه المداخلة الحجر على نوادى الجولف ولكن الحد منها قدر المستطاع فهى تشبع رغبة روادها من المصريين والأجانب، ولكن لأنها رياضة القادرين فمن العدالة تحجيم استخداماتهم من المياه برفع سعر المياه المستخدمة أضعاف الاستخدام المنزلى العادى لعامة الناس.

صيف ٢٠٠٣

سلامة المياه فى مصر

(١) أسئلة حول استخدام مياه النيل

ليس أكثر من مياه النيل حساسية فى مصر . وسواء صدقت مقولة هيرودوت منذ نحو ٢٥٠٠ سنة أن" مصر هبة النيل" ـ أو مقولة استاذنا الراحل سليمان حزين إن "مصر هبة ابنائها " فالنتيجة الفعلية واحدة : النيل والمصريون معا بالتعاون وإدراك قدرات كل منهما صنعوا واحدة من أقدم حضارات العالم المثيرة للبحث والتقصى لعلماء العالم دانية وقاصية قديما ومستقبلا .

ومع متغيرات الزراعة المصرية من رى الحياض إلى الرى الدائم ، وتحديد مسار النيل بالجسور وتقنين كمية المياه بالقناطر والسدود وصلنا إلى أقصى تفعيل ممكن لمياه هذا النهر الخالد . لكننا لسنا وحدنا فى حوض النيل ، فهناك تسع دول تشاركنا فى ملكية ماء النهر بدرجات ومساحات متفاوتة . بعض الشركاء ليسوا فى حاجة حيوية لمياه النيل بما يتوافر لهم من أمطار وبحيرات ومستنقعات . والأغلب أن احتياجاتهم الأساسية هى الحصول على الطاقة الكهربائية بإقامة سدود متعددة ـ جنبا إلى بعض المشاريع الزراعية خلال مواسم قلة المطر والجفاف . وهذا هو حال كل دول المنابع الاستوائية للنيل [اوغندا وكينيا وتنزانيا

والكنغو ورواندا وبوروندى]. وتمثل أثيوبيا دولة منابع تتميز بعشرات الروافد التى تتحد فى ثلاثة نظم نهرية كبيرة تتصل بالنيل فى السودان هى السوباط والنيل الأزرق والعطبرة . وأمطار اثيوبيا عادة كافية تسقط فى موسم واحد ، ولكنها تتعرض للذبذبة فى كمية المطر وموسم السقوط مما يترتب عليه مجاعات مخففة او ثقيلة خاصة فى شمال اثيوبيا فى حوض العطبرة ، وفى اريتريا حيث حوض نهر الجاش الذى يرفد العطبرة احيانا واصبح الآن مجالا هاما للزراعة والنمو الاقتصادى فى جنوب غرب اريتريا وجزء من شرق السودان .

وتعتبر السودان ومصر دولتى مصب تتجمع فيهما كل مياه المنابع الاستوائية والحبشية . وتختلف السودان عن مصر فى أن الجنوب وافر المطر وكثير المجارى النهرية القادمة من المنابع الاستوائية فضلا عن مياه نهر السوباط الذى يصرف جنوب غرب اثيوبيا . لكن جانبا كبيرا من هذه المياه يضيع بالبخر والنتح النباتى فى منطقتى مستنقعات السدود ومشار الشاسعتين . أما شمال السودان فهو صحراوى مشابه فى جفافه الى حد كبير مع الصحارى المصرية . ووسط السودان يتأرجح بين ندرة المياه شماله ووفرتها جنوبه . والوسط هو حتى الآن هو المجال الأكثر أهمية فى حياة السودان الاقتصادية والسكانية . وتحصيل حاصل أن المعمور المصرى يتركز حول النيل فى الوادى والدلتا .

هذا الاستعراض السريع يوضح أن الحاجة للمياه يمكن أن تصنف الى :

١- الحاح شديد فى مصر (٧٠ مليون فرد) .

٢- الحاح مماثل فى السودان الأوسط والشمالى وإن يكن بدرجة أقل نسبيا (٢٨ - ٣٠ مليون فرد) .

٣- احتياج إلى تأمين مصادر معقولة للمياه للزراعة الدائمة سواء كان المطر كافيا او شحيحا فى اثيوبيا الشمالية والغربية (نحو ٦٠ مليون فرد) وفى اريتريا (نحو ٤ ملايين) .

٤- احتياج إلى إقامة مشروعات حجز للمياه فى بلاد المنطقة الاستوائية أيضا بغرض استزراع ولكن بالأساس لتوليد الطاقة الكهربائية .

إن حصة مصر من مياه النيل ثابتة منذ اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان عند ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا . وهناك أفكار فى السودان نحو تعديل الاتفاقية بحيث ترتفع حصتها عن المقنن الحالى البالغ ١٨,٥ مليارا من اجل اقامة مشروعات زراعية للسكان المتزايدين فى النطاق الأوسط خاصة بعد التزاحم فيه نتيجة للعمليات العسكرية فى الجنوب وهجرة السكان إلى مناطق لا تطولها ويلات الحرب . هذا فضلا عن عملية التحضر لكثير من القبائل السودانية والتى تتكدس بالدرجة الأولى فى إقليم الخرطوم

. ولدى اثيوبيا مشروعات طموحة لانشاء عدد كبير من السدود الصغيرة والمتوسطة على الروافد النيلية العديدة . وهذه المشروعات ربما تسيسها شركات مقاولات عالمية كبرى قد لا نستثنى منها استشارات إسرائيلية كوسيلة للضغط على مصر كى توافق على بيع أكثر من نصف مليار من مياه النيل سنويا - غالبا عبر شمال سيناء !

وهذا أو ذاك مما قد يؤثر على الحصص المائية لدول الحوض قد استدعى تأسيس "مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل" عام ١٩٩٨ من اجل التفاهم المشترك وربما من اجل عقد اتفاقية مياه اشمل من الاتفاقية الحالية بين مصر والسودان ، تشارك فيها معظم دول النهر إن لم يكن جميعهم . وبطبيعة الحال فإن هذا أمر مشروع أن يكون لدول المجرى حقوق فى المياه الجارية ، لكنه قد يتعارض مع الحقوق الراهنة والتاريخية ، فضلا عن تقييم الحصص على ضوء الحاجة الفعلية وكثافة السكان حول المجرى النهرى وروافده ، وكثافة العمل الزراعى على المياه ، الى آخر ذلك من القضايا التى هى حياة او موت فى ظل الأحوال الراهنة وافضليتها بالنسبة إلى اقامة مشروعات تنمية مستقبلية .

والمطلوب الآن ألا تظل أمور المياه بعيدة عن الاعلام العام فى مصر حتى لا يفاجأ الناس بخبر خطير حول حصة مصر . والمعنى أن مثل هذا الموضوع لهو من الحساسية بحيث لا يجب أن تظل

حقائقه باهتة أمام المهتمين بل وكل المصريين . فهو فى نتائجه أشبه بحالة حرب إذا أدركها المواطن تصرف بما تقتضيه أمور الحرب من توفير واقتصاد فى الاستهلاك . والملاحظ أن قلة التوعية بالمياه هى سبب لاستخدام غير مرشد للمياه فى الحقل والمصنع والمسكن وأبنية الحكومة . فلا تزال كثرة الناس على ما ولدوا عليه أن النيل معطاء على الدوام . أعط للناس المعلومات الصريحة يتجاوبون معك ويتكون رأى عام على قدر الأهمية التى نوليها الآن لشئون البيئة !

وهناك مخاطر مائية قادمة نتيجة تداخلات واتفاقات دولية كمؤتمر لاهاى فى مارس ٢٠٠٠ الذى نظمه البنك الدولى وعدد كبير من الشركات العالمية التى تتجر فى الماء (انشاء السدود ونقل وتخزين المياه الخ..) وحضره عدد كبير من وزراء الموارد المائية فى العالم ، ومصر من بينهم ، والذى أقر مبدأ تسعير المياه باعتبارها سلعة كغيرها من السلع . وكذلك الاجتماعات المتسارعة لمجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل فى عنتيبه ودار السلام واديس أبابا والقاهرة الخ .. خلال السنتين ١٩٩٨-٢٠٠٣، وما قيل عن تكوين "كونسورتيوم" بين مصر والسودان واثيوبيا لإقامة مشروعات مائية مشتركة على النيل وروافده . فما هى هذه المشروعات المشتركة ، وما هى المبادئ التى اتفق عليها فى توزيع الحصص المائية بين الدول الثلاث ؟ وهل ستتأثر حصة مصر؟

وهل سيكون هناك مقابل مالى نظير الحصول على حصص أكبر ؟
أسئلة كثيرة محيرة تحتاج إلى توضيح وإعلام أكبر مما هو متبع حاليا .

الواجب علينا أن نتدبر امورنا بحكمة واقتدار كما فعل أجدادنا القدماء فى ظل معارفهم التكنولوجية آنذاك . تعايشوا مع النهر فأعطاهم النهر وافر الخير للآلاف المؤلفة من السنين . وبعبارة اخرى يجب أن ندقق ـ علانية وبصراحة مطلوبة بشدة ـ فى ميزانية المياه التى لدينا :

(١) ما هى المشروعات التى نبدأ بها وكمية الماء والعائد الفعلى المادى والاجتماعى من مثل هذا المشروع أو ذاك؟.

(٢) ما هى المشروعات التى نخطط لها والتى يمكن تأجيلها الى أن نتأكد من قدر حصتنا من المياه فى ظل ظروف متغيرة ؟ .

(٣) وهل لابد أن تكون التنمية فى مصر مرتبطة بتأسيس مشروعات زراعية كبيرة المساحة ؟ ولماذا لا نقلل من البيروقراطية التى تحبط جهود الافراد المستثمرين فى الأراضى الجديدة ؟ وبدلا من الانفاقات الكبيرة التى تتحملها الدولة فى الاستصلاح الزراعى بشكله الراهن لماذا لا تصبح المشروعات الفردية الصغيرة (أفرادا أو تعاونيات) رائدة الفكر التنموى الزراعى الجديد ؟ وهلا اتجهنا بالتدريج الى تغيير نمط الرى بالغمر فى الوادى والدلتا .

(٤) معروف أن الزراعة الحالية بشكلها ومحاصيلها وريها بالغمر تستولى على اكثر من ثلاثة ارباع المياه المستخدمة فى مصر سنويا ، فلماذا لا نغير هذا النمط بزراعة أكثر علمية تستخدم مياها أقل ويتجه بعضها إلى محاصيل أخرى لها أسواق معروفة فى الداخل والخارج؟ أو محاصيل صناعية كالكتان إلى جانب القطن والذرة من اجل الصناعات القائمة عليها وغير ذلك كثير يعرفه علماء مصر وفلاحوها انما ينقصهم التمويل والتنظيم الادارى وتنظيم السوق الداخلى والخارجى الخ..

(٥) أليس من الممكن أن تحل اشكال من التنمية الصناعية والالكترونية بتكنولوجيا عالية محل صناعات تقادم عليها العهد كتحسين صناعة النسيج والطباعة من الكتان والأقطان عالية الجودة الى صناعات الملابس وابتكار أزياء قابلة للتداول الداخلى والخارجى معا الخ..مع الابتعاد التدريجى عن الصناعات الملوثة ؟

مثل هذه الأشياء يجب أن تطرح بصراحة و "شفافية" كما هو المصطلح كثير الاستخدام الآن . قد يغيب عن غير المختصين دقائق هندسة المياه ، لكن لن يغيب وعيه كمية المياه المخصصة للزراعة والصناعة والاحتياجات المنزلية للناس جميعا ، ولن يغيب عن فكره ماذا سوف نخلفه لأحفادنا : نهر عظيم قدسه الأجداد وتغنى به الشعراء حفظناه لهم ، أم مشكلة مياه تركناها لهم كإرث ثقيل عليهم التعايش معه ؟.؟

٦ / ٧ / ٢٠٠١

(٢) هل تهـــدد الطحالـــب السامة مياه بحيرة ناصر؟

الماء هو أساس الحياة على سطح كوكبنا الأرضى كما نعرفها، وتؤكد الآية القرآنية الكريمة "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق هذه المقولة لدرجة أن واحدا من أهم ابحاث الفضاء الآن هو الاجابة عن سؤال " هل توجد مياه " على سطح كوكب كالمريخ أو أحد اقمار كوكب المشترى ؟ بمعنى هل هناك صلاحية لحياة الانسان الأرضى على كوكب آخر؟ والاجابة حتى الآن هى بالنفى . ويعنى هذا ببساطة أن الانسان ربيب كوكب الأرض يجب أن يتخذ كل الوسائل التى بلغتها علومنا الأرضية للمحافظة على المياه العذبة المؤهلة للحياة من التلوث ، وأن يرشد استخدامها حتى لا تفنى أو تتغير خواصها بحيث تتسبب فى فناء الحياة النباتية والحيوانية والبشرية الحالية كما حدثت من قبل كارثة فناء حياة الديناصورات منذ نحو ستين مليون سنة نتيجة ظروف كوكبية لا نعرفها .

ومن أجل أشياء عديدة يريدها الانسان فقد أسرف فى استخدامات المياه العذبة الجارية فى الأنهار: مثال ذلك تحويل الزراعة المطرية إلى زراعة رى دائمة من أجل محصول مؤكد ، أو

تأمين مياه الشرب للمدن والمستوطنات البشرية المتزايدة بسرعة فائقة ، أو توليد الكهرباء بإقامة ما شئنا من السدود والقناطر لنفرض على الأنهار ما نريد من حجز أو تصريف بتقنين مما أدى إلى تغيير طبائع الجريان النهرى فنحيله هدارا صاخبا من خلف بركة ساكنة تتغير خواصها الحياتية بالتدريج الى أن تنتج ايكولوجيا جديدة مائية ومناخية ونباتية وحيوانية تمتص من الماء جزءاً مما أردنا تخزينه كاحتياطي حيوى ، وغالبا ما تؤدى الى تكاثر بكتريا غير مرغوبة البعض منها ذات سمية تشكل اخطارا ضارة بصحة الانسان واشكال الحياة الأخرى .

صحيح أن المياه العذبة نتلقاها بالأساس فى صورة تساقط الأمطار ، وان حياة الكثير من المدن والناس تقوم على ضخ المياه الجوفية الناجمة عن تسرب مياه المطر داخل الأرض ، ولكننا لا نستطيع التحكم فيها قدر تحكمنا بالأنهار فى صورة تلك السدود الهندسية الجبارة التى برع الانسان فى إقامتها طوال القرن العشرين . وفيما يلى مقارنة بين ما حدث أخيراً فى كندا عن تسمم مياه الشرب ، وما تقصى عنه البحث العلمى عن تلوث مياه بحيرة ناصر .

كنـــدا

حادث وردود فعل منهجية

(الدراسة الآتية تلخيص عن مجلة جامعة "كوينز Queen_s Alumni Review : ربيع ٢٠٠١ .)

في مدينة "واكرتون" الصغيرة في ولاية أونتاريو الكندية توفي سبعة أشخاص بعد شرب مياه ملوثة ببكتريا "إي. كولاي E. coli " وقد أثبتت هذه الحادثة أن المياه الملوثة لا تصيب فقط سكان الدول النامية ، بل أيضا الدول المتقدمة حيث توجد كل وسائل الرقابة الصحية على مياه الشرب. فالمقدر أن شخصا يموت كل ثمانية ثوان في العالم بأمراض مرتبطة بالماء الملوث . والملاحظ أن مثل هذه المخاطر لا تظهر الا بعد حوادث مميتة في دولة من دول العالم . وإلى جانب اهتمام حكومة الولاية فقد تشكل "مركز للمياه والبيئة " في جامعة "كوينز" يضم ٤٠ خبيرا وباحثا في علوم الأوبئة والتسمم والميكروبيولوجيا والصحة العامة والجغرافيا والهندسة والقانون والسياسة والتخطيط تحت ادارة الدكتور م. حسين الرائد في بحوث المياه . كلهم علماء في تخصصاتهم ولكن عملهم كفريق متكامل أفرز الكثير من النتائج التي لم تكن متوقعة . فعلى سبيل المثال لم يكن أحدا يظن أن من الممكن إجراء اختبارات على بكتريا "إي . كولاي" لا تستغرق اكثر

من ٢٤ ساعة لمزرعة البكتريا . ولكن حين يجلس العلماء معا في تخصصات البكتريولوجيا والكيمياء وبيولوجيا الأنزيمات ومهندسو توزيع ومراقبة المياه تظهر كل وجهات النظر مجمعة معا في اتجاه واضح لمفهوم الموضوع تحت الدراسة وطرق معالجته . وقد اصبحت عشر جامعات كندية مرتبطة ببرامج عمل حول نوعية مياه الشرب مع مركز جامعة كوينز . كما اصبح هناك تعاون مماثل مع جامعات ومراكز في هولندا واستراليا والولايات المتحدة من أجل اختبار تجهيزات حديثة سريعة للكشف عن "إى كولاى" وغيره من ملوثات المياه . وهناك برنامج بحثي آخر خاص بدراسة أثر انشاء سدود توليد الطاقة على مياه المنابع وإيكولوجية الحياة في هذه المناطق الجغرافية ، وذلك بغرض رسم مخطط شامل لإدارة مناطق منابع الأنهار لتقدير حجم التلوث المائي طوال اشهر السنة حتى لا يوضع كلورين في الماء أكثر أو أقل من اللازم شهريا .

(للاستزادة لمن يهمه الأمر muhussain @ civil .(ca.queens

مياه بحيرة السد العالي

(تلخيص معلومات عن تحقيق نشر بالأهرام ١١يونيه ٢٠٠١ حول بحث د. احمد مصطفى حمد استاذ علوم البيئة بجامعة اسيوط باسم بحيرة السد العالى ومخاوف التنمية)

يؤكد البحث " أن بحيرة السد العالى اصبحت ممتلئة الآن بالهائمات النباتية والحيوانية مما يؤثر على نوعية الماء . وأخطرها الطحالب الخضراء المزرقة التى يوجد منها انواع ذات افرازات سامة وتتكاثر بدرجة انفجارية عند وجود الملوثات العضوية . واكثرها سمية جنس Oscillataria و Microcystis . ويساعد على نموها ارتفاع درجة الحرارة وشدة الضوء وسكون المياه لعدم وجود تيار مائى فى البحيرة بدرجة محسوسة . وسمومها ذات أثر متلف للكبد ومضاد للأنزيمات التى تحمى الانسان من الأورام السرطانية . وهى تشكل ٦٤% من الطحالب بالاضافة الى طحلب Microcystis aeraginosa ذو السمية العالية . واكثر المناطق كثافة لهذه الطحالب هى فى مياه الأخوار لأن كتلة المياه ضحلة ساكنة محبوسة فى هذه الامتدادات الخليجية للبحيرة مما يؤدى إلى انعدام أى تيار مائى . وتنمو هذه الطحالب جميعا على فضلات الانسان وفضلات غذائه . لهذا يطالب الدكتور أحمد مصطفى بوضع البحيرة كمحمية طبيعية يجب أن يبتعد عنها الانسان بأنشطته الحضرية الملوثة

وحسب ما جاء فى دائرة المعارف البريطانية لعام ٢٠٠٠ فإن طحالب الألجا الزرقاء الخضراء يمكن أن تستهلك الكثير من الأوكسجين الذائب فى الماء العذب الى درجة تؤدى الى موت الأسماك وكائنات اخرى كطيور الماء والأبقار الخ .." كما انها متهمة بتسميم الانسان ، فهل سنفقد مصايد اسماك البحيرة؟.

هذا البحث يحمل فى طياته إنذارا خطيرا يجب أن نستعد له بالمزيد من الدراسة بواسطة فريق بحث على نحو ما حدث فى حالة كندا _ أى مجموعة من المتخصصين فى كل علوم الحياة من الجامعات ومراكز البحوث والجهات التنفيذية من وزارات عديدة منها الرى والأشغال والزراعة والتعمير وجهاز السد العالى وبحيرة ناصر ومحافظة اسوان يجلسون معا ويخلصون إلى أقرب الحلول الممكنة. فإذا كان موت سبعة اشخاص فى كندا قد شغل وزارات ولاية اونتاريو وجامعاتها وحشد هذا العدد من الباحثين والعلماء فى هذا المركز البحثى الجاد المكلف ، فلا أقل من أن نحذو حذوهم لأن مخاطر هذه الطحالب شديدة الضرر تهدد ملايين البشر فى مصر بأمراض بعضها فى الحسبان والبعض الآخر يحتاج الى معرفة كنهه واسبابه كى نوقف الداء ونحجم انتشاره .

(٣) مخاطر الزراعة والسياحة
على ضفـاف البحـــــــيرة

كنت من المتعاطفين مع رغبة بعض سكان النوبة القديمة العودة الى شواطئ البحيرة وإقامة مستوطنات نوبية جديدة تقوم على الزراعة . وحزنت حينما ازالت الأجهزة الحكومية أخيراً بعض المستوطنات النوبية القائمة فعلا على البحيرة بترخيص سابق . لكننى الآن اعيد النظر حتى تتجلى الأمور بصفة علمية مؤكدة . فلقد كان النوبيون فيما قبل السد العالى يمارسون الزراعة على النهر ، لكن مياه الفيضان السنوى كانت تغسل النيل من اقصى مصر إلى اقصاها وبالتالى لم تكن هناك مخاطر مماثلة لحالة بحيرة السد الحالية التى لا تنساب مياهها الا بقدر محكوم . فهل لى أن أظن أن ازالة المستوطنات النوبية قد تمت بعد معرفة أخطار الطحالب على المياه وسرعة تكاثرها نتيجة المخلفات العضوية الناجمة عن الاستقرار البشرى والزراعة ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى غير معلنة ؟ وحيث أن النوبيين يفهمون هذا القدر من الأخطار فالمعتقد أنهم سوف يتجاوبون برضاء مع مثل هذه الاجراءات الضرورية .

لكن ذلك الرضاء لا يمكن أن يكون كاملا فى ظل عدم الأخذ بنفس اجراءات الازالة لمستوطنات اخرى على البحيرة حول مدينة

أبوسمبل ، سواء كانت مستوطنات زراعية او سياحية او ادارية .
ومثل هذا ينطبق ايضا على محطات الزراعات التجريبية لمشروع توشكى ، وهى المقامة على ضفاف البحيرة مباشرة ، وعلى أية مشروعات سياحية أخرى تقام على شاطئ البحيرة

وكذلك فإن كثرة السفن التى تسير بالوقود السائل قد تكون مسئولة عن زيادة نسبة الكربون فى الماء . فحسب دراسة د. أحمد مصطفى حمد المشار إليها سابقا زاد الانتاج العضوى فى البحيرة بحيث وصل الى ٥ جرام كربون فى المتر المكعب / يوم .

ولحسن الحظ ، وبرغم التكلفة العالية لقنوات الرى ، فإن صلب مشروع توشكى يقع بعيدا عن البحيرة ويمكن أن تنصرف مياه الزراعة إلى باطن منخفض توشكى الشاسع غرب المشروع . هذا فضلا عما يعلن دائما بأن الزراعة فى مشروع توشكى سوف لا تستخدم المخصبات والأسمدة الكيماوية وتقتصر على المخصبات العضوية مما يقلل من مخاطر مياه الصرف على ايكولوجية الحياة فى المنطقة وما جاورها .

وعلى أية حال فإنه نتيجة لهذه المخاطر ، والى أن يثبت عكس ذلك ، فالواجب أولا التحذير مما تردد عن بيع بعض شواطئ البحيرة للمستثمرين بغرض اقامة مشروعات سياحية . فإن ذلك سوف يعجل بنمو الطحالب وبالتالى يهدد بأخطار تلوث عال لهذا الماء الذى هو المنبع الوحيد لمياه النيل فى مصر .

وإلى أن تتم دراسات عديدة في جسم بحيرة السد واخوارها الكثيرة والتأكد من سرعة تكاثر الطحالب أو ثبات نسبة نموها ، ووسائل القضاء عليها ، وحفاظا على مصدر مياه مصرية أقل تلوثا وأقل ضررا ، فالمطلوب التأني والتريث _ بل وتأجيل - اصدار التصاريح باقامة أى شكل من اشكال الاستخدام البشرى للبحيرة وضفافها من ناحية ، وإبعاد ما يمكن ابعاده من القرى والمستقرات الحالية عن مياه البحيرة من ناحية اخرى .

صحيح أن ذلك سوف يهبط بحركة استخدامات كثيرة مربحة وبالأخص السياحة ، ولكنها معادلة صعبة أن نقارن عوائد سياحية بأرواح الشعب المصرى وصفاء النيل الخالد .

٢٠٠١/٨/٢٢

(٣) نحو "«جمعية أصدقاء بحيرة السد العالى»

السادس من الشهر الماضى نشرت فى الأهرام موضوعا بعنوان "هل تهدد الطحالب السامة مياه بحيرة ناصر؟!" أتسأل فيه عن مدى مخاطر هذه الطحالب على صحة الانسان المصرى وادعو الى تكوين لجنة من العلميين والمسئولين لدراسة الموضوع من اجل مستقبل مصر .

وقد وردت إلىّ منذ هذا النشر خطابات بالبريد العاجل من عدد من الأكاديميين فى جامعتى أسيوط وسوهاج ، ومكالمات تلفونية من عدد من النوبيين الذين يهمهم موضوع بحيرة السد العالى باعتبار أن بعضا منهم اقام على شواطئ البحيرة منذ قليل من السنين مستوطنات زراعية لكن السلطات المعنية أزالتها أخيراً . وذكر لى المتحدثون من اهالى النوبة الكرام أنهم لم يكونوا يدركون مخاطر الإقامة على البحيرة وهم على استعداد للتخلى عن مثل هذا الحلم الجميل إذا تخلت السلطات عن مشروعات استزراع وقرى سياحية ومدن على شواطئ البحيرة أيضا خوفا على سلامة المياه التى يشرب منها ٦٥ مليونا .

أما الرسائل التى وصلتنى من العلماء فهى تؤكد مخاطر وجود

طحالب عديدة من "الميكروسيست" و "أوسيلاتوريا" و "أروجينوزا" تؤثر على نوعية المياه كما تؤثر على اسماك مزارع الأسماك فى سوهاج . وكل ما تطرق إليه رأى الباحثين والعلماء هو نتائج ابحاث متعددة مشتركة مع متخصصين أجانب فى مياه البحيرة ومياه مزارع الأسماك في سوهاج .إن ظروف الحرارة العالية والضوء الشديد ومياه الأخوار غير العميقة المتصلة بالبحيرة كلها عوامل تؤدي إلى نمو الطحالب الخضراء المزرقة التى تتكاثر بعنف وسرعة أكثر فى حالة وجود مخلفات عضوية ناجمة عن مشروعات مزارع الخريجين التى تتبناها مديرية الزراعة فى اسوان ، و مشروعات بيع اجزاء من شواطئ البحيرة لاقامة فنادق سياحية . والخلاصة أن مياه البحيرة هى منبع مياه مصر فإذا فرطنا فيها فالنتائج لاشك وخيمة كما يذكر أ.د. أحمد مصطفى حمد من جامعة أسيوط .

وفى أيام كثيرة نطالع فى الصحف المصرية شكاوى عن نوعية مياه الشرب فى محافظات مصرية عديدة ، ليس فقط لتلوث بعضها بمياه الصرف الصحى ، ولكن أيضا مياه الآبار ملوثة بمخلفات الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية المستخدمة لزيادة المحاصيل الزراعية . وكل أشكال التلوث هذه غالبا ما اسهمت فى ظهور او تفشى أمراض عديدة كامراض الكلى والجهاز الهضمى التى يعانى منها قدر كبير من المصريين بدليل انتشار مستشفيات خاصة بهذه العلل التى لم تكن شائعة من قبل .

والآن يأتي دور مسبب آخر لتلويث المياه هي تلك الأنواع العديدة من الطحالب التي تشكل مخاطر صحية وبصفة خاصة الكبد الوبائي . على سبيل المثال فإن الدراسة المشتركة بين د. زكريا عطية (جامعة سوهاج) وأ.د. "واين كارمايكل" وتحليل العينات في واحد من أكبر معامل السموم في الولايات المتحدة ، أن حيوان "دافنيا" المستخدم كجزء من غذاء الأسماك ، يتغذى على طحلب الميكروسيستت السام ويركز السموم التي تتراكم في احشاء ونسيج الأسماك التي نتغذى عليها ! هذا البحث نشر في مجلات علمية وفي المؤتمر العلمي الدولي الرابع للطحالب الخضراء المزرقة في استراليا في شهر يوليه الحالي .

المسألة الآن تحتاج الي وقفة جادة . فالحقائق الثابتة هي:

٧ إن هناك طحالب سامة في مياه بحيرة السد العالي .

٧ إن هذه الطحالب تتكاثر بدرجة انفجارية في حالة وجود مخلفات عضوية .

٧ إن في بعض مزارع الأسماك (سوهاج يقيناً) مخاطر صحية لم يحسم قدرها بعد

٧ هذا فضلا عن مشكلات مياه الشرب في أجزاء كثيرة من مصر .

فما هو موقف السلطات التنفيذية ؟

الواجب لكى نقتل الشك باليقين أن تتخذ عدة إجراءات من أهمها الآتى:

١ ـ إيقاف كل المساعى لتنفيذ مشروعات زراعية حول شواطئ البحيرة من اجل اتقاء وجود مخلفات عضوية تساعد على تكاثر الطحالب السامة ،

٢ ـ ايقاف أية مشروعات سياحية على شواطئ البحيرة للسبب السابق ، فللسياحة مخلفاتها العضوية الكثيرة ، فضلا عن أن استخدام السفن السياحية هو فى حد ذاته ملوث مستمر طوال رحلتها فى البحيرة بإلقاء الفضلات والمواد العضوية فضلا عن زيادة نسبة الكربون فى الماء نتيجة للوقود السائل .

٣ ـ الدعوة إلى إعلان بحيرة السد محمية طبيعية لمسافة نحو عشرة كيلومترات على جانبى البحيرة يحظر فيها أية أنشطة اقتصادية وحضرية تجنبا لحدوث المخاطر المذكورة سابقا (رأى أ.د. أحمد مصطفى حمد).

٤- الدعوة الى تمويل حكومى كثيف لإجراء بحوث علمية مستمرة على المياه فى كل أجزاء البحيرة . فلا أقل من أن تسعى حكومة مصر لضمان سلامة هذا المنبع الفعلى لمياه مصر سعيها فى اتجاهات التنمية المختلفة . فهو مشروع قومى بكل المعنى ولا

شك فى أن عائده سوف يرتد فى صورة تناقص تكلفة العلاج لملايين المصريين .

٥ ـ وجريا على عادة المشروعات القومية فى أى دولة من العالم، فإن المشروعات القومية يجب أن تحظى بتأييد شعبى فى صورة جماعة أو جمعية غير حكومية تكون وظيفتها الأساسية إثارة الوعى بين الناس وعلى الصعيد الإعلامى ، واستثارة الأجهزة المسئولة على منح المزيد من الجهد لتنفيذ هذا المشروع .

٦ ـ ربما نقترح اسما لهذه الجماعة هو "جمعية (أو منتدى) أصدقاء بحيرة السد" يشارك فيها من اجل مصر علميين واعلاميين وسياسيين واعضاء برلمانيين وكل من يحب مصر من صناعيين وفلاحين وإداريين .

فهل تحتضن مؤسسة "الأهرام" الصحفية مشكورة مثل هذا المنتدى من أجل مصر؟

وهل تبدأ صفحاتها بالدعوة إلى مثل هذا المشروع ؟

يناير ٢٠٠٤

فى هذا الشهر افتتح عدة وزراء وكبار المسئولين مشروعات زراعية على ضفاف بحيرة ناصر مثل مشروع جرف حسين الذى سبق أن أقامه بعض النوبيين ثم أزالته الجهات الرسمية . ففيما إذن كانت الإزالة ؟ وهل ستضرب الجهات المسئولة عرض الحائط بتحذيرات العلماء حول إمكانية انتشار الأمراض كما سبق ذكره فى الصفحات السابقة ؟ أم أن اجهزة الوزارات المختلفة حللت نتائج الدراسات ووجدت أنه يمكن اقامة مشروعات زراعية على البحيرة مباشرة دون تخوف شديد؟ أم ماذا ؟ هل ستعج بحيرة السد بالمراكب والسفن واللانشات التى تنفث كلها كربون وملوثات أخرى فى مياه البحيرة ؟ هب سيسمح بانشاء فنادق وفنادق عائمة ، وأين تصريف مخلفاتها ؟ الخ ذلك من التساؤلات شديدة الأهمية بالنسبة للصحة العامة للمصرين !! .

نوفمبر ١٩٩٩

السدود الكبرى:
نهاية مرحلة فكرية ؟

المقصود من السدود الكبرى تلك التى ترتفع مناسيب الخزن في بحيرات التخزين أمامها عن ١٥ مترا فوق منسوب النهر الطبيعى ، أو تلك التى تخزن جسما من الماء فى حدود ثلاثة ملايين متر مكعب أو يزيد . الفكر وراء إقامة سد هو فكر قديم ومتعدد المقاصد ويبدأ بسدود طينية على المجارى النهرية الصغيرة والقنوات الضحلة من اجل صيد الأسماك فيما يشبه المحبس راكد المياه . وهى ممارسة ما زالت قائمة إلى اليوم . ولا شك أن إقامة سدود اكبر على بعض المجارى النهرية قد راودت أفكار الناس من أصحاب الحضارات العليا القديمة فى المناطق التى بدأ المناخ فيها فى التحول إلى الجفاف . وينطبق هذا تماما على مهاد الحضارة فى الشرق الأوسط وبخاصة فى مصر والعراق . لكن ذلك ليس له إلا ما ندر من شواهد وآثار باقية .

أما السدود الكبيرة الحديثة فعمرها الآن قرن من الزمان ، والأغلب أن سد أسوان ١٩٠٢ كان اقدم السدود الكبرى الحديثة فى العالم . بنى أقيمت له تعليتان فى ١٩١٢ و١٩٣٣ من اجل

ضمان محصول القطن المصرى فائق الجودة لمصلحة مصانع لانكشاير البريطانية ، واصبح القطن ملكاً دون منازع على الاقتصاد المصرى لنحو قرن من الزمان قبل وبعد سد اسوان .

وقد كان الغرض الأول لبناء السدود على الأنهار هو رى مساحات أوسع أو ضمان مياه تفى بأغراض الزراعة لإنتاج المزيد من الغذاء للسكان المتزايدين ، وإنتاج محاصيل تستخدم خامات صناعية كنباتات الألياف وعلى رأسها القطن . ثم أضيف إلى وظيفة السدود توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة والنظيفة معا . وما زالت هاتان هما الوظيفتان الأساسيتان للسدود الكبرى والصغرى معا أو منفردين .

وبعد سد أسوان توالت السدود الكبرى فى أرجاء العالم ، منها سد الدنيبر فى الاتحاد السوفيتى ١٩٣٢ الذى كان فى وقته اكبر مولد طاقة فى العالم ، ومشروع وادى التنيسى فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ والذى احتوى على ٣٨ سدا كبيرا ، ثم سد هوفر عام ١٩٣٦ على نهر كولورادو فى جنوب غرب الولايات المتحدة والذى وصف بأنه السد الأضخم ، وتلاه جراند كولي على أعالى نفس النهر . توقف بناء السدود الكبرى خلال فترة الحرب العالمية الثانية ثم بدأت فى الصين الشعبية بمجموعة من السدود على النهر الأصفر وانهار الصين الأخرى ابتداء من ١٩٤٩ والى الآن حيث العمل جار فى سد الخوانق الثلاثة على نهر اليانجتسى

وهو مشروع هائل بكل المعنى . وفى الستينات بنت مصر السد العالى بعد قبل السدود الكبرى الأخرى فى افريقيا منها سد كاريبا فى زامبي (١٩٥٧) والفولتا فى غانا (١٩٦٥) وكابورا باسا فى موزمبيق (الثمانينات) وكذلك فى البرازيل مجموعة كبيرة من السدود وفى الأرجنتين . وفى الهند أقيمت عدة سدود لكن أكبرها على نهر نارمادا الذى وضع الزعيم نهرو حجر أساسه عام ١٩٦١ ما زال متعثرا نتيجة الاعتراضات الكثيرة الشعبية والبيئية والدولية.

فى العالم الآن نحو ٤٥ ألف سد كبير كانت مرحلة السبعينات تمثل قمة إنشاء هذه السدود فى أرجاء العالم . فى الستينات كانت الدول المتقدمة قد استكملت بصورة عامة بناء كل السدود الممكنة ، بينما كانت السبعينات واوائل الثمانينات تمثل قمة بناء السدود فى العالم النامى .

وباختصار صارت انهار مهمة فى العالم تحت الحصار نتيجة الإتقان الهندسى فى بناء السدود واستمرار سيادة الفكر الذى يرجح السيطرة على الموارد المائية وتوجيهها إلى حيث يريد . لكن الملاحظ انه برغم استمرار بناء السدود هنا وهناك إلا أن هناك تراجعا واضحا فى بناء السدود الكبيرة منذ منتصف الثمانينات وإلى الآن . بل هناك فكر جديد يطالب بالتوقف عن بناء السدود وإزالة بعضها مثل إزالة ٢٩ سداً أخيراً فى الولايات المتحدة وثلاثة

سدود على نهر اللوار في فرنسا . ومما يؤكد التراجع أن عدد السدود ومشروعات السدود في البرازيل قد تراجع من ٩١ سدا في السبعينات إلى ٦٠ سدا في الثمانينات والى اقل من نصف ذلك في التسعينات . وحتى البنك الدولي الذي كان الممول الأكبر في بناء السدود (٧٥ مليار دولار في بناء ٥٣٨ سدا) بدأ بتراجع ويفكر في جدوى السدود وتكلفة إعادة توطين الناس فانسحب أخيراً من مشروع نارمادا في الهند ومشروع آخر في نيبال .

كما أن هناك تخوفاً من قلة المياه العذبة التي تنصرف إلى البحار والمحيطات نتيجة كثرة السدود ، وهو ما قد يضر ضررا بالغا بالنظام المائي العالمي . وفضلا عن ذلك فإن الكثير من المياه المنصرفة إلى البحار حاليا محملة بمخلفات الأسمدة الكيمائية مما قد يؤدي بدوره إلى مخاطر غير محسوبة .

والواقع أن هناك معارضة شعبية في الدول النامية ومعارضة البيئيين في الدول المتقدمة بلغت من القوة ما أدى إلى وقف مشروعات على نهر الألب في المانيا وفي التشيك وسلوفاكيا والمجر والبرازيل والهند وتايلاند والفلبين الخ.

وفوق المعارضة البيئة والشعبية فإن للتراجع أسبابا اقتصادية مرتبطة بالإسراف في حجز المياه أمام السدود وتحويل بعض الانهار في قنوات جديدة من اجل استزراع ارض جديدة . وقد أدى هذا إلى عدة متغيرات في مائية الأنهار منها تراكم

الارسابات فى بحيرات التخزين مما يقلل سعة الماء المخزون على مر السنين ويفقد بذلك الغرض الأساسى من بناء السدود . كما أن استمرار مناسيب المياه في النهر على مستوى ثابت من اجل توفير مياه الرى طوال السنة قد أدى إلى ارتفاع منسوب الماء الجوفى إلى حدود غير مرضية تصل فى حالات إلى ظاهرة تمليح التربة وفقدانها لخصوبتها ، وهو ما يحتاج إلى تكلفة كبيرة لصرف المياه بالطلمبات الضخمة وشبكات مصارف معمقة تستوعب مساحات من الأرض الزراعية . بينما كان كثير من المياه الباطنية ينصرف طبيعيا إلى مجارى الأنهار والقنوات الرئيسية عندما يهبط منسوب الماء فيها أثناء فترة انخفاض المياه بعد الفيضان الطبيعى للأنهار.

وفضلا عن هذا فإن المياه الرائقة التى يسمح بمرورها وراء السدود هى غالبا ذات درجات حرارة ابرد نوعا لأنها تنصرف من الأقسام التحتية من جسم مائى كبير، وهو ما يؤثر على بعض خواص النظام البيئى فى الأنهار. كما أن المياه تفقد الكثير مما تحمله من الطمى والعناصر المخصبة والمغذية للحياة المائية والأرض الزراعية ، وهو ما دعى إلى زيادة استخدام كل أشكال المخصبات الكيمائية ورفع بذلك كلفة الانتاج الزراعى فوق قدرات الفلاحين الفقراء . وترتب على ذلك _ بين أسباب أخرى - ازدياد أعداد فقراء الريف ونزوحهم إلى المدن حيث اصبحوا عبئا اجتماعيا اقتصاديا فهم غير مؤهلين مهنيا واجتماعيا.

ومرة أخرى باختصار فإن السدود الكبيرة لم تأت بالناتج المرجو الموازى لتكلفة بنائها وصيانتها ، ليس فقط من النواحى الاقتصادية التى أسلفنا بعضها ، بل نتيجة لإضافة أعباء مالية ونفسية عديدة ناجمة عن نقل مئات الآلاف من الناس من قراهم ومساكنهم التى تغرقها مياه بحيرات التخزين وبناء مستوطنات جديدة فى بيئات جديدة وضرورة تغيير نشاطهم المهنى وعاداتهم الاجتماعية . وربما زاد عدد المنتقلين من مواطنهم التى أغرقتها مياه السدود الكبيرة فى العالم عن نحو خمسين مليونا فى العالم . وبعض هؤلاء اضطروا إلى النزوح بقوة الشرطة كما حدث فى الهند ، ولكن الغالبية نزحت على أمل تحسين أشكال الحياة خاصة ان السدود تغرق مساحات فقيرة جبلية الطابع فى أعالى الوديان النهرية .

ومما لا شك فيه أن حجز مياه الأنهار فى البلاد ذات المناخ الجاف أمر شديد الحيوية كما هو الحال فى مصر والشرق الأوسط . والموازنة هنا هى بين الوقوع فى أزمة مياه أو الوقوع فى مشكلات إطماء السدود ومشكلات التربة وفقدان الخصوبة وارتفاع تكلفة الزراعة وتحول فقراء الريف إلى الهجرة للمدن . والموازنة صعبة جدا وخاصة فى مصر المتزايدة سكانا بشكل يأكل مدخرات التنمية باستمرار .

لقد اكتفى المصريون القدماء بنظام رى الحياض الذى

اثبت جدارة فائقة وتوائم كامل مع معطيات البيئة النهرية لنحو ستة آلاف سنة أو يزيد . وفى هذا قيل أن المصريون بنوا سدا عاليا فى خانق سمنة وقمة فى السودان الشمالى الحالى ، لكن ذلك غير مؤكد . وربما كان العمل الهندسى المائى الكبير الذى يذكر فى هذا الشأن ضبط مياه بحر يوسف عند انحدارها إلى منخفض الفيوم ، وما ترتب على ذلك من تجفيف اجزاء من الفيوم واستخدامها أرضا زراعية غنية منتجة للحبوب والأعناب وغيرها لمدة آلاف السنين .

وقد كان المصريون القدماء من خيرة شعوب الحضارة الذين برعوا فى استخدام الأحجار الضخام . وما كان اسهل عليهم إقامة جسور وقناطر وسدود حجرية قوية على النيل وفروعه فى الوادى والدلتا . لكنهم ـ فيما يبدو ـ استخدموا مهاراتهم البنائية فى عمل قناطر موازنة حيثما تدعو الحاجة على الفروع الدلتاوية والقنوات، وعزفوا تماما عن عرقلة المسار الطبيعى للنهر لأسباب على رأسها عدم افساد هذا الطريق الملاحى العظيم الذى يربط كل اجزاء مصر من ناحية ، وعدم إحداث تغيير فى مائية النيل مما يفسد عماد النظام الاقتصادى المصرى الموروث من ناحية ثانية . وباختصار انتفع المصريون بالنهر كما هو وتجاوبوا معه فى قحطه وفيضه . وربما كان هذا سر بقاء مصر آلاف السنين واحة خضراء لم تتدهور خصائص تربتها بما يأتيه النيل سنويا من

طمي مجدد للخصوبة ينفرش بتعادل طبيعي على طول الوادى وعرض الدلتا .

وحينما فكر محمد على باشا فى توسيع الزراعة الصيفية لم يفكر _ هو ومستشاريه العلميين _ فى تغير النظام الطبيعى لمائية النهر . بل بدأ بتعميق وحفر ترع فى الدلتا ثم إنشاء القناطر الخيرية لرفع منسوب المياه ضمانا للرى الصيفى عند تفرع الدلتا . ومنذ ذلك الحين بدأ الفكر الهندسى المصرى فى إجراءات تنظيم الماء بإنشاء منظومة من القناطر والترع فى الصعيد بغرض اضافة المحاصيل الصيفية التجارية الصناعية فى اجزاء من الوادى جنوب القاهرة . وإلى ذلك الوقت كان النيل يجرى طبيعيا بصفة عامة .

وفى ١٩٠٢ بنى سد اسوان . وكان أول انشاء هندسى يغير النظام الهيدرولوجي لمياه النيل فى مصر وذلك بتخزين المياه فى اواخر فترة الفيضان فى بحيرة التخزين جنوب السد واطلاقهاوقت التحاريق قبل الفيضان التالى . وقد ادى ذلك الى تغير منسوب الماء فى اقليم النوبة واصبح موسم الفيضان هو موسم انخفاض مستوى النهر الذى يأخذ فى الارتفاع مع اغلاق بوابات السد الى ارتفاع نحو ٣٥ مترا عن منسوبه الطبيعى عند السد . وقد ادى هذا الى هجرة متكررة للنوبيين فى اتجاهات شتى شمال أسوان ، وجنوبا إلى قرى توشكى وبلانه وغيرهما ،

ولكن أكبر هجرة كانت إلى أعلى الحافة الهضبية والجبلية فى مواقع وعرة صعبة ، وهنا اتسعت بيوت النوبيين اتساعا كبيرا فى هذه الأرض المضرسة القاحلة بعد أن كانت صغيرة متقاربة شأن القرى الى جوار النيل فى ظل ظروفه الطبيعية . ثم أتى السد العالى فارتفعت مياه بحيرة التخزين الدائم الى متوسط نحو ٧٠ مترا فوق المنسوب الطبيعى عند السد مما ادى الى هجرة كاملة للنوبيين فى مصر وبعض النوبيين في السودان . ذلك أن الفرق بين سد أسوان وبين السد العالى أن بحيرة التخزين امام سد اسوان كانت تشغل حوض النهر بضعة اشهر ثم تنصرف ابان الفيضان إلى بقية الوادى والدلتا محملة بالطمى المساعد على تعويض التربة بعض خصوبتها ، وتاركة فى بلاد النوبة ارضا للفلاحة وانشطة اخرى بقية السنة . بينما بحيرة التخزين امام السد العالى - المتعارف على تسميتها بحيرة ناصر بحكم قرار منشئها ، أو دعوة لتسميتها بحيرة النوبة بحكم موقعها الجغرافى فى بلاد النوبة - هى من النوع الدائم لا تنصرف كلية وان كان منسوب مياهها يتأرجح سنويا حسب كمية مياه الفيضان وبين كمية السحب الى خلف السد بقية العام .

فوائد السد العالى عديدة نكرر منها تأمين المياه للزراعة والصناعة والناس سواء كان الفيضان عاليا أو منخفضا ، وتحويل آخر مناطق نظام رى الحياض فى قنا وأسوان إلى الرى الدائم،

وتدبير بعض المياه لاستصلاح اراض صحراوية فى غرب الدلتا وجوانب الوادى فى المنيا وكوم امبو الخ . ولكن أحد اهم المشروعات كان توليد الكهرباء الرخيصة من اجل برنامجين هامين اولهما التصنيع والثانى اجتماعى يهدف الى كهربة الريف وما يترتب عليه من آثار اجتماعية اقتصادية كثيرة . وبالرغم من ان الطاقة الكهربية المنتجة من السد العالى وسد اسوان الآن اقل من ١٨% من الطاقة الكهربائية المنتجة فى مصر من المحطات الحرارية ، الا أن كهرباء السد العالى ومحطات التحويل الكبرى فى مصر كانت اللبنة الأساسية فى هذا الاتجاه التحديثى فى انتاج الطاقة فى مصر .

والغرض الختامى من هذه المداخلة ان النظام البيئى فى مصر قد حدث له ما حدث فى اجزاء كثيرة من العالم نتيجة اقامة السدود الكبيرة . والدعوة موجه للمختصين فى هندسة الماء والزراعة والصحة والتشريع للعمل المشترك من خلال مجلس ذو سلطات عليا بحق من اجل تحسين الكثير من مشكلات الرى والصرف وتقليل الاعتماد على الأسمدة والأعلاف المصنعة والمشكلات الصحية المتضخمة . و ربما يمكن ذلك جزئيا بفتح بعض المجال لاندفاع مياه الفيضان فى النهر والترع الى الأرض الزراعية لغسل التربة وتجديد بعض خصوبتها بالغرين وغسل هذا النهر العظيم مما ينصرف إليه من مياه ملوثة بمخلفات

الأسمدة الكيميائية شديدة الضرر. يكفى ما وقع فيه العالم المتقدم من ازمة تلو ازمة فى الغذاء المعالج وراثيا والعلف المصنع وجنون البقر والأغنام وما يستجد من امراض قد تحل محل الأوبئة التى كانت تجتاح العالم فى العصور الوسطى كالطاعون والسل وما الى ذلك _ وقانا الله شرها بعمل جاد للحفاظ على حياة الجنس البشرى وحياة المصريين .

٤ نوفمبر ١٩٩٦

ندوة جمعية المهندسين المصرية
أفكار الوادى الجديد وبدايات توشكى

فى الفترات السابقة على الخمسينات لم يكن هناك تفكير جدى من جانب المهندسين والزراعيين حول التوسع العمرانى فى منخفضات الصحراء الغربية باستثناء مشروع منخفض القطارة وتوليد الطاقة منه. فقد كان عدد السكان فى مصر مقبولا والتوسع الزراعى كان لا يزال مرتبطا بإقليم البرارى فى شمال الدلتا وشمالها الشرقى .

وفى عام ١٩٥٨ أعلنت الحكومة المصرية البدء فى مشروع زراعى كبير أطلق عليه حينذاك "الوادى الجديد" وكان يشمل كل المنطقة من جنوب الخارجة الى سيوة . وبرغم عدم النجاح الذى لاقاه هذا المشروع إلا انه ظل فى هامش الوجدان والقليل من هامش الفكر التنموى . ويرجع عدم نجاح المشروع الى عدة أسباب على رأسها الآتى:

١ ـ انخفاض سريع فى منسوب المياه التى تضخها الآبار .

٢ ـ عدم تأهيل الفلاحين الهاجرين للزراعة الحديثة مما ترتب عليه ازدياد الهدر فى المياه المنتجة دون صرف مأمون أدى الى تمليح التربة وخروجها من دائرة الإنتاج .

٣ ـ دخول مصر ثلاث حروب مكلفة (اليمن ، سيناء ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) مما أدى الى نقص الأموال اللازمة لمتابعة مشروع الوادى الجديد مما أدى الى ركوده .

وبالمناسبة فالمنطقة ليست وادى بالمعنى العلمى ، بل هى مجموعة منخفضات تفصلها عوائق تضاريسية ومورفولوجية متعددة . وهى كذلك ليست إقليما جديدا لأن الواحات مأهولة بأعداد محدودة من السكان منذ اكثر من ستة الاف سنة . وكان عدد السكان يتناسب مع عاملين أساسيين هما :

(أ) تكنولوجية استخراج المياه (حفر الآبار أو الدهاليز) أو استخدام مياه العيون المنسابة بالصيغ التى تعارف عليها المجتمع منذ القدم فى توزيع هذه المياه . ومن ثم كان الإنتاج الزراعى بالقدر الذى نعرفه فى اقتصاديات الإعاشة ، مع القليل من الموارد النقدية الناجمة عن بيع فائض التمور الى سكان وادى النيل باعتباره السوق الوحيد فى المنطقة .

(ب) تأرجح الأحوال السياسية فى مصر خلال كل العصور من الفرعونى الى التركى أدى أحيانا الى وقوع الواحات فى قبضة القبائل الليبية تارة والحكم المصرى تارة اخرى مما ترتب عليه فترات ازدهار أو تراجع فى أشكال الإنتاج وعدد السكان. وهذه الأوضاع لم تسمح بالتوسع فى غالبية الأوقات وإنما محاولة

الحفاظ على ما هو موجود وإعادة ما أتلفه الغزو أو سوء الأحوال الأمنية .

نعود فنقول انه بعد ١٩٧٣ غطت تنمية سيناء على مضمون الخطط التنموية فى مصر. وصاحب هذا تغير البنية الاقتصادية فى مصر من المؤسسات العامة الى الانفتاح على اقتصاديات جديدة محورها تحرير الاستثمارات للأفراد والهيئات غير الحكومية . وقد نجم عن ذلك اعمار سياحى فى البحر الأحمر واعمار اصطيافى فى الساحل الشمالى ، واستثمارات زراعية على هوامش الدلتا فى الصالحية والنوبارية الخ..

وكان اكبر استثمار هو حركة بناء المدن التوابع للقاهرة والإسكندرية ، وهى ما جمدت رؤوس أموال كثيرة فى مسطحات رملية وحددت شكل الاستثمار فى بناء العقارات السكنية والقليل من البنية الصناعية الخفيفة والتجميعية الاستهلاكية. وبذلك قصرت الأموال عن المساهمة الإنتاجية الجادة سواء فى الزراعة أو الصناعة ، وتنافست فى أشكال من المضاربة على الأراضي بما لا يقابل حقيقة أسعارها (عصر المقاولات والمقاولين على حد تعبير أحد كبار أساتذة الهندسة) .

وفى كل هذا الوقت كانت فيضانات النيل منخفضة المنسوب نتيجة لموجات الجفاف المتصلة فى أفريقيا المدارية خلال أواخر السبعينات ومعظم الثمانينات . وانشغلت مصر بتدبير المياه

للزراعات التقليدية وتناقصت مساحة القطن لأسباب كثيرة من بينها احتياجه الى مقننات مائية عالية، مقابل زيادة فى الحبوب لأسباب منها الدعوة الى تقليل واردات الحبوب . وعاد التفكير الى التوسع الزراعى فى الواحات بصورة اكثر عقلانية ، اعتمادا على المياه الجوفية وتقدير درجات جودة الأراضي. وكان اكبر تقدم ملحوظ فى واحة الفرافرة حيث المياه الجوفية الوفيرة نسبيا والتربات الصالحة للزراعة ذات مساحات كبيرة . وتلخص محصول الأراضي الجديدة فى الفرافرة فى التركيز على إنتاج الحبوب (قمح وأرز) لوجود سوق مباشرة ، وذلك برغم الاستهلاك المائى العالى وخاصة الأرز .

ثم حدث تحسن للفيضان فى السنة الحالية وارتفعت المياه الى مناسيب غير مسبوقة منذ إنشاء السد العالى. وكان بناة السد قد تحسبوا لمثل هذا الموقف بإنشاء مفيض توشكى كصمام أمان لحماية منشآت السد وتقليل النحر خلفه . وهذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها هذا المفيض .

وعلى الفور عادت أفكار التوسع الزراعى فى الوادى الجديد إلى السطح. وطرحت أفكار جديدة وسابقة حول إنشاء قناة بطول نحو ٣٥٠ كم أو أكثر ، تسير على مناسيب تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٢٠ مترا لتجنب منخفض مفيض توشكى حتى تصل إلى منخفض جنوب الوادى فتسير شمالا حتى تدخل منخفض

الخارجة عند قرية باريس على وجه التقريب. ويكون مأخذ هذه القناة من بحيرة ناصر مباشرة قرب توشكى، بواسطة نفق يحفر على منسوب ١٤٧٫٥ متر ثم ترفع المياه نحو ٧٢ متراً بواسطة محطة كهربائية ضخمة تأخذ طاقتها من محطة كهرباء السد العالى. وبذلك تستمر المياه فى التدفق فى القناة سواء كان الفيضان عاليا أو منخفضا .

وعلى الفور أيضا بدأت تصورات وتوقعات فى صورة أشبه بعالم غير واقعى . فهناك ربع مليون فدان ، ونصف مليون، بل مليون فدان أو أكثر للزراعة ، وهناك ترعة الشيخ زايد تروى هذه المساحات الكبيرة . وهناك متتابعات أخرى مفادها أن تخرج مصر من حيز معمور تقليدى قدره ٥ ٪من المساحة الكلية للدولة الى حيز قد يتعدى ٢٥٪ من المساحة ، وغير ذلك من متتابعات أفكار هى فى حقيقتها أحلام مشروعة نتمناها إذا اجبنا على الأسئلة الآتية :

أسئلة مطروحة قبل البدء
فى مشروع الوادى الجديد

هناك أسئلة يجب أن تطرح يجيب عنها كل المختصين العلميين فى فروع علوم الأرض (جيولوجيا وجيمورفولوجيا) وعلوم الماء (مناخ وهيدرولوجيا) وعلوم الهندسة والجغرافيا والاجتماع (إنشاءات، سكان، مناسيب حضارية وتحضر، تخطيط اقتصادى عمرانى الخ) والعلوم الحيوية (تربة، نبات، حيوان، بيطرة، صحة الخ) وذلك من اجل إيجاد دراسة جدوى مرنة التنفيذ والتعديل بقدر ظهور مدخلات أثناء عمليات التنفيذ ، لتقديمها الى متخذى القرار .

١ ـ فى حالة استمرار تدفق المياه من بحيرة ناصر الى ترعة الشيخ زايد من منسوب ٥ر١٤٧ مترا فهل سيحسب هذا التدفق من حصة مصر الحالية (٥ر٥٥ مليار متر مكعب)؟ معروف أن حصة مصر هى بالكاد تكفى الاحتياجات الحالية فما بالنا باحتياجات أوائل القرن القادم التى قد تزيد على ٦٠ ملياراً، خاصة وان احتياجات رى ٤٠٠ ألف فدان بواسطة ترعة السلام تستهلك جزءاً من مقننات المياه المصرية (٢ر٢ مليار م٣ + مثلها من مياه المصارف) . هذا السؤال يجيب عنه الساسة إذا أخذنا فى الاعتبار إمكانية تعديل اتفاقية مياه النيل مع السودان التى

تطالب بزيادة حصتها الحالية ، وإجراء اتفاقات مع دول المنابع وخاصة إثيوبيا التى تحتاج لمشروعات رى تدرأ بها كوارث جفاف مماثل لمجاعات الثمانينات .

٢ ـ منطقة مسار المياه المقترحة من النيل إلى جنوب الوادى الجديد درست جيولوجيا فى أوائل الستينات على أساس الصور الجوية والقليل من الدراسة الحقلية . وهناك أشياء كثيرة يجب أن تدرس بتفصيل شديد جيولوجيا ومورفولوجيا ، منها أشكال الصخور الأركية المتداخلة فى المنطقة فى صورة حواف اعتراضيه مثل حافة كسيبة . وبالمثل يجب دراسة الفوالق والشقوق العديدة ومسارات الأودية المقلوبة فى منطقة مسار الترعة المقترحة . مثلا هل يكفى تبطين الترعة ؟ ولكن ما هو الموقف إذا كانت الفوالق متغيرة الامتدادات والأغوار نتيجة عوامل الشد الأرضية ؟ وكذلك يجب دراسة المسارات المتعددة للكثبان المتحركة فى المنطقة وخاصة بطول المنخفض الجنوبى ومنخفض الخارجة . القصد أننا أمام دراسات أرضية يجب أن تكون من النوع المجهري متناهى الدقة لتجنب مخاطر غير محسوبة قد تعرض سلامة جريان الماء وهو عصب وشريان المشروع .

٣ ـ الترعة المقترحة ستسير لمسافة + ٣٥٠ كم فى أراض ذات تركيب صخرى عام من التكوينات النوبية ذات المسامية العالية (٧% الى +٢٠% مسامية حسب دراسات مختلفة (شطا ١٩٩٦)،

وفى منطقة حرارة عالية جدا (٣٠ الى +٤٠ درجة مئوية خلال العام بفصوله) ، وفى منطقة يتحمل الهواء فى طبقاته السفلى بكميات كبيرة من عوالق الأتربة والرمال خاصة مع اشتداد الرياح. فما هى الحلول أمام هذه العناصر الثلاثة : التسرب والتبخر والترسيب الهوائى ؟ هل يبطن كل مسار الترعة ؟ كيف نتقى التبخر العالى من سطح ماء مكشوف ؟ وكيف نتقى النتح الذى يصاحب أبدا نمو نباتي غير مرغوب على حواف الترع ويستهلك جزءا من الثروة المائية المنقولة ؟ هل يمكن زراعة أشجار ظل بيئية من السنطيات على جوانب الترعة لتقليل فاقد البخر بينما يكون استهلاكها للماء غير كبير ؟ وهل تنفع هذه المظلة الشجرية فى تقليل تراكم ترسيب الرمال والأتربة فوق مسطح الماء فى الترعة ؟ أم هل يتكون مع العائق الشجرى هذا تولد كثبان من الرمال الناعمة فتصبح مشكلة خطيرة ؟

٤ ـ هل نتجنب إشكاليات السؤال الثالث باستبدال مشروع الترعة بخطوط أنابيب تتجاوز المخاطر إلا من حيث دقة الصيانة ومحطات الرفع ؟ المعروف أن الأنابيب اكثر مرونة من الترع فى تخطى العقبات وخاصة التضاريسية . وهناك عقبات تضاريسية كثيرة مثل تلك بين جنوب الوادى ومنخفض الخارجة ، أو بين الخارجة والداخلة .

٥ ـ هل المشروع الحالى خاص بمنخفض الخارجة وجنوبيها

فقط؟ وفى هذه الحالة سيبقى تطوير الزراعة فى واحتى الداخلة والفرافرة رهنا بتطوير المياه الجوفية فقط . فما هو التقدير التقريبى لكمية المياه الجوفية ، وما مقدار السحب الآمن من هذه المياه لنتمكن من استخدام أراضى الواحتين قرنا من الزمن على الأقل ؟ إن مساحة الاراضى القابلة للزراعة (درجات ثانية الى خمسة) فى الواحتين نحو ربع مليون فدان (١٠٠ ألف فى الداخلة ونحو ١٥٠ ألفا فى الفرافرة) والمزروع حاليا اقل من ٥٠ ألفا تستهلك نحو ربع مليار م٣ من المياه ، وهى كمية اقل من المقنن الواجب الذى يقدر بنحو ٤٠٠ ألف م٣ . معنى هذا انه إذا ضاعفنا المساحة المزروعة خمس مرات فالغالب أننا سنحتاج الى مليار وربع م٣ من المياه لزراعة متوسطة الجودة ، ونحو مليارين من المياه لزراعة جيدة . والغالب أن مثل هذا القدر من المياه يمكن تدبيره دون إضرار بالمخزون الجوفى كبير . لكن الذى لا شك فيه أن مثل هذا السحب سيؤدى إلى انخفاض واضح فى مناسيب الآبار على نحو ما حدث سابقا فى الخارجة . ولا شك فى أن وجود مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للاستزراع هى عامل مغر للتوسع ، لكن الواجب أن نكبح جماح الإغراء فلا نغرق فى التوسع الى مليون فدان أو غيره حفاظا على بنك الماء الجوفى و عمران الواحات لمدد طويلة .

٦ ـ ما هى طريقة الرى فى الأراضى الجديدة ؟ هل هو نظام

الرى بالغمر التقليدى كما هو الحال الآن سواء عند مزارع وحدائق الأهالى أو المهاجرون الجدد ، أم وسائل الرى الحديثة بالرش أو التنقيط ؟ ولكل من النظامين إيجابيات وسلبيات . فالرى التقليدى ذو نتائج محصولية معروفة ، لكن فى الجيوب الواحية المنخفضة يصبح الصرف مشكلة عويصة . وقد وجد الحل جزئيا فى إنشاء برك واسعة تنصرف إليها مياه الحقول والمياه العذبة الفائضة على حاجة الحقول . لكن لوحظ أن مياه هذه البرك تنشع لمساحات كبيرة مما يؤدى الى تبوير الاراضى حولها . ونظرا لارتفاع الجسور حول هذه البرك فان صرف المياه إليها يستوجب ضخها الى ارتفاعات عدة أمتار 4 - 3)متر فى شمال الفرافرة ، ونحو ٨ أمتار فى موط بالواحة الداخلة) فهناك طاقة مبذولة مكلفة ، وتأثير ضار بالأرض الزراعية نتيجة ارتفاع الماء الباطنى ، والتمليح الشديد نتيجة قوة التبخر .

أما وسائل الزراعة الحديثة فهى أكثر توفيرا للمياه والعمالة البشرية ، وربما أقل فاقدا فى المحصول . ولكن كم هى تكلفة الآلات الحديثة من رش محورى أو تنقيط وجرارات وحصادات وتعبئة الخ..؟ هل هذه التكلفة فى متناول كل المهاجرين والملاك ؟ وكم هى تكلفة دوام مراقبتها وصيانتها والورش اللازمة للإصلاح والطاقة المستخدمة فى إدارتها الخ.. ؟ وأخيرا ما هو العائد الاقتصادى مقابل هذه الانفاقات الرأسمالية والموسمية ؟

٧ ـ أى نوع من المحاصيل تزرع ، وما هو مقننها المائى ، وما هى العوائد الاقتصادية التى تغطى أنواع البذور وعمليات الزراعة من التسميد الى الحصاد ؟ هل تكون المحاصيل حقلية أم شجرية، غذائية أم للتصدير كالنباتات الطبية ؟ وما هى قدرة شبكة النقل على التغلغل فى المناطق الزراعية لنقل المحصول بكفاية و تكلفة معقولة ؟ وفى هذا المجال هناك مشروعات طموح لمد طرق طويلة متعددة من الواحات الى وادى النيل بدلا من الاعتماد الحالى على الطريق الطويل الدائرى من الجيزة الى البحرية ثم الفرافرة والداخلة والخارجة وأخيرا أسيوط . وربما كان الطريق المقترح من الفرافرة الى مكان ما في محافظة المنيا مشروع جيد باعتبار أن للفرافرة مكانة متميزة فى وفرة الماء والاراضى الصالحة للزراعة بعد أن كانت أفقر الواحات أكثرها عزلة واقلها سكانا .

٨ ـ هل يتم تأهيل الفلاحين على وسائل الزراعة الجديدة ، وأين وكيف يتم ذلك علما بأن هذا هو أحد اصعب مكونات التنمية الزراعية باعتبار روح المحافظة على التقليد الموروث لدى الإنسان.

٩ ـ ملكية الأرض وفئاتها الدنيا لكي تصبح منشأة اقتصادية وليست إعاشة فقط ؛ هل هى خمسة افدنة كما هو الحال فى مناطق استصلاح أخرى ، أم عشرة أفدنه نتيجة الظروف البيئة المغايرة ؟ وفى حالات الرى المحورى هل تقسم الأرض على صغار

الملاك أم تعطى لشركات زراعية كبيرة رأس المال علما بأن دائرة الرى المحورى الواحدة تغطى مساحة نحو مائة فدان أو أكثر . وما هو وضع المزارعين فى الشركات الزراعية : أجراء أم ملاك؟ وما هو التكييف القانونى للملاك داخل نطاق الرى المحورى وعلاقتهم بإدارة المشروع ؟ هل سنعود إلى شكل ما من أشكال نظام التجميع المحصولى بغض النظر عن شكل الملكية ؟ وما هو مصير الأرض البينية فيما بين كل دائرة محورية ؟ هل تترك إيجارا أو ملكية أو حيازة لصغار الفلاحين ؟

١٠ ـ باختصار هل ينقسم مشروع الوادى الجديد الى نوعين : شركات زراعية كبيرة فى الخارجة وبطول الترعة المقترحة القادمة من توشكى ، وملكيات فردية فئة ١٠ ـ ٢٠ فدانا فى الداخلة بصفة أساسية وبعض مناطق الفرافرة القائمة حاليا والواحات المنعزلة مثل أبو منقار وغرب الموهوب والزيات ، والقليل من أراضى الخارجة المزروعة حاليا (نجو ١٥ ألف فدان) . هل ستكون هناك مصاريف إدارية كبيرة فى الشركات الزراعية بحيث تلتهم جانبا كبيرا من عوائد الزراعة ؟ هل سيكون هناك أنواع من الإرشاد والمعونة الزراعية مقيمة فى الواحات بصفة مستمرة وتستمد نجاحها من الواقع البيئى بديلا للإدارة المركزية فى القاهرة ؟

١١ ـ هل ينتهج نظام الإدارة المحلية فى الوادى الجديد النسق الحالى أم يخصص له نهج خاص فيه الكثير من

الاستقلالية فى اتخاذ القرار، ويستمد النجاح من خلال المجالس المحلية المنتخبة من المنتفعين أفرادا وشركات ؟ وبعبارة أخرى هل تكون إدارة محافظة الوادى الجديد أشبه بمجلس عمليات له اختصاصات واسعة ضمن إطار المصلحة الوطنية لمدة تنفيذ وتثبيت المشروع التنموى ؟ .

الختام

خواطر ومخاطر القرن الجديد

جذور هذه الخواطر والمخاطر هى بالأساس وليدة بعض أشكال التقدم خلال القرن العشرين، ولاشك فى الكثير من الإنجازات العلمية لها آثارها الإيجابية وتطبيقاتها التى ولدت الكثير من التقدم والرفاهية وساعدت على أن يكتشف الإنسان من الطاقات التى لم يكن يعرفها الشىء الكثير، وبخاصة طاقات الإنسان الخلاقة. ومع ذلك فإننا على عتبة أبواب كثيرة فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية ومعارف الفلك وعلوم الأرض والهندسة والطب والكيمياء والفيزياء، واقترب الإنسان من بعضه البعض فى المسرح والسينما والتلفاز، وتعرف على غيره بقراءة الرواية والشعر والفنون التشكيلية عبر العالم.

وبفضل الكمبيوتر والإنترنت تفتح عصر المعلوماتية عبر الحدود الوطنية التى سقطت فى الواقع أمام هذا السيل العرم من المعرفة والمعلومات.، وتوالت اكتشافات وإرهاصات اكتشافات فى كثير من العلوم، وبخاصة فى مجالات الهندسة الوراثية كخطوة رائدة لانعرف بعد أبعادها التطبيقية على الأرض وصحة الإنسان، وفى مجالات البيئة التى هالنا كم أسرفنا فى تجاهله حتى أصبحنا

قاب قوسين أو أدنى من العبث (غير المقصود) بالنظام الطبيعى على يابس الأرض وغلافها الجوى والبحرى.

وفيما يلى يأتى نسوق بعض نماذج من المخاطر علنا نسرع بإنقاذ مايمكن إنقاذه من الجو والبحر والأرض والإنسان.

(١)
أزمة الطاقة الملوثة
ومخاطر تغيرات المناخ

الهاجس الأول لبحوث الفضاء هو الإجابة عن سؤال مهم هو هل يوجد ماء على سطح القمر أو المريخ وما هى طبيعة الغلاف الغازى على المريخ أو أحد أقمار كوكب المشترى؟ بعبارة أخرى هل تصلح هذه أو تلك من الكواكب والأقمار لحياة الإنسان كما نعرفها أو مع بعض التعديل؟ فعنصر المناخ على كوكب الأرض هو فى الحقيقة العنصر الحاكم الذى ساعد على نشأة الحياة إجمالا على سطح الأرض ومياهها. ولاشك فى أن التغيرات المناخية فى المليونين الأخيرين من عمر الأرض المديد قد أدت إلى اضطرابات بيولوجية وحياتية على وجه الأرض. وما هو الآن قائم من أشكال الحياة الحالية بجملتها هو نتيجة للمناخ الذى بدأ يسود منذ انتهاء العصور الجليدية فى القارات الشمالية من عالمنا.

المياه العذبة الحالية فى صورة أمطار وأنهار وثلوج هى واحدة من أهم تفاعل عناصر المناخ العالمى، وهى أساس حياة الناس والحيوان والنبات، والآية القرآنية الكريمة تصف ذلك بإحكام بالغ «وجعلنا من الماء كل شىء حى».

وعنصر الحرارة عامل أساسى فى المناخ وتوزيعات الضغط الجوى واتجاهات الرياح. فبدون الحرارة لايحدث التبخر من سطح المحيطات ولاتتكون السحب ولاتسقط الأمطار ولاتجرى الأنهار ولاتوجد حياة كما نعرفها. تتلقى الأرض الحرارة من الشمس بدرجات معينة آمنة نتيجة وجود درع الأوزون الذى يحمى الأرض من الإشعاعات الشمسية الضارة، وقد سمعنا كثيراً عما شاع باسم فجوة أو ثقب الأوزون. وأكد العلماء كثيرا أن نحافة طبقة الأوزون فوق أماكن من العالم إنما ترجع إلى كثرة استخدام الإنسان لمجموعة من الغازات الضارة على رأسها ثانى أكسيد الكربون الذى ارتفعت نسبة تركيزه فى الجو من ٣١٧ جزءاً فى المليون عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٤ جزءاً عام ١٩٩٧. وفى هذا المجال نجد أن الانبعاثات الكربونية نتيجة احتراق الوقود الحفرى قد استغرق فى الدول الصناعية من ذبذبات منذ ١٩٨٠ حول ٢٦٠٠ مليون طن نتيجة تنفيذ التشريعات البيئية بحزم وأمانة، وانخفضت فى دول الكتلة الشرقية السابقة منذ ١٩٩٠ من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ مليون طن ربما لتقليل استخدام الفحم وتوقف بعض الصناعات الملوثة. فى مقابل هذا تواصل ارتفاع انبعاثات الكربون من الدول النامية بسرعة من نحو ٤٠٠ مليون طن عام ١٩٦٠ إلى نحو ٣٥٠٠ مليون عام ١٩٩٧ لاتجاهها إلى التصنيع السريع.

وهذه دلالة على مدى المخاطر التى تواجهها الدول النامية نتيجة نمو الصناعات الملوثة التى تخلت عنها

الدول المتقدمة للدول النامية، مع عدم قدرة الدول النامية على تنفيذ قوانين ولوائح المحافظة على البيئة بصورة مرضية نتيجة لعاملين أولهما قوة رأس المال الجديد فيها وارتباطاته عبر الحدود باشكال من العلاقات التوابع مع تنظيمات وشركات انتاج وتجارة دولية متعددة الجنسية. وثانى الأسباب يلخصه تلهف الدول النامية على دخول المضمار الصناعى وفتح الطريق أمام وظائف جديدة لمعالجة نمو متزايدة للسكان والبطالة معا.

ترجح الدراسات أن هذه الغازات إلى جانب عوامل تغيرات مناخية ذاتية، كظاهرة، النينو على المحيط الباسيفيكى غير المدركة آثارها على وجه الدقة، تؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة المناخ العالمى بعدة أعشار من الدرجة المئوية الواحدة، قد ارتفع متوسط حرارة الكرة الأرضية من ٨ و ١٣ درجة مئوية عام ١٩٥٠ إلى ٤ و١٤ درجة ١٩٩٧. وتميز عام ١٩٨٨ بارتفاع كبير قدر بـ ١٧ من مائة من الدرجة مقابل ارتفاع ١٢ من مائة فى العام السابق. هذا التغير الطفيف له آثار كبيرة كنوبان جزء من الجليد العالمى فى القطبين وجرينلاند وثلاجات الجبال العالية مما قد يؤدى تراكمها بعد بضع عشرات من السنين إلى رفع منسوب البحر عالميا. وقد أكدت الدراسات أن منسوب البحر كان يرتفع سنويا خلال القرن

العشرين بمعدل ١.٢ مليمتر. مع ملاحظة زيادة كبيرة إلى ٥,٥ مليمترا فى العقد ١٩٥٠ - ١٩٦٠، واستمرار ذلك المعدل ستكون له أخطار فادحة على المدن والمنشآت الساحلية هى محل درس وعناية البحث العلمى المعاصر.، هذا بالاضافة إلى أن التغيير الحرارى يؤدى إلى زيادة الجفاف العالمى بحيث تلتحق مساحات كبيرة من الأراضى المنتجة إلى حالة من التصحر تزيد من انكماش المجال الأرضى والغذائى للسكان، وهو بعد مجال ضيق حقا من سطح الأرض، ويزيد من التغيرات المناخية غير الملائمة اقتطاع أجزاء من البقية الباقية من غابات الأمازون وأفريقيا وجنوب شرق آسيا بواسطة تجارة الأخشاب الاحتكارية العالمية، والرغبة فى الحصول على أرض تستزرع أو تنمى فيها مراعى الأبقار فى البرازيل والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا المدارية، علما بأن هذه الغابات تمثل المخزون الأرضى المتبقى لإنتاج الأوكسيجين فى الجو العالمى.

والخلاصة هى مايعرف علميا بظاهرة «البيت الزجاجى» أو الصوبة التى ترتفع فيها درجة الحرارة برغبة الإنسان فى إنتاج نبات فى غير بيئته المناخية، فإذا كان العالم كله سوف يواجه مناخ «الصوبة» التى تحتبس فيها الحرارة فى معدلات أعلى من المعدلات الحالية، فإن ذلك كفيل بتغير المناخ على وجه شديد الضرر بالحياة على الأرض.

وفى أوائل التسعينات نبه مجموعة من العلماء إلى مخاطر مناخية كثيرة ناجمة عن ممارسات بشرية، معلنين أن استخدام الطاقة والموارد بالصورة الحالية ثقيلة الأثر على البيئة العالمية، وتهدد باختلال التوازن فى العمليات الطبيعية، وخاصة فى دورة الكربون والنيتروجين فى الجو.

ودعا هؤلاء العلماء إلى انقاص استخدام المواد المعدنية (المناجم) والوقود الحفرى: فحم وبترول وغاز بقدر يصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع المستخدم منها فى الدول الصناعية، ولكن قوة شركات الفحم والبترول الضخمة لاتجعل هذا الأمل قريبا. فالفحم المستخدم مازال ينمو بنسبة نحو ١٢٥٪ للفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٧ نتيجة لقوة شركات الفحم الأمريكية وحملاتها الدعائية عن أن مملكة الفحم هى الباقية. بينما الحقيقة أن مشكلة الفحم هى مشكلة اجتماعية لأن البطالة سوف تهدد جانباً كبيراً من العاملين فى مناجم الفحم، وهم كثر ولهم نقابات قوية فضلا عن اعتماد دول كثيرة صناعية ونامية على الفحم فى إنتاج الكهرباء.

ونموذج ذلك أن نحو ٥٥٪ من الكهرباء المنتجة فى الولايات المتحدة والمانيا مازال مصدرها الفحم، وترتفع إلى نحو ٧٥٪ فى الصين واستراليا والهند وإلى أكثر من ٩٠٪ فى بولندا وجنوب أفريقيا، وللفترة ذاتها (٧٧-٩٧) كان نمو استخدام البترول يتزايد بنسبة أقل من الفحم بلغت ١٨٪، بينما ارتفع استخدام الغاز

الطبيعى إلى نحو١٧٢٪، وذلك لأنه أقل تلويثا من البترول ومشتقاته، ولأن مناطق انتاجه متعددة وموزعة بتعادلية نسبية عالمية عكس حقول البترول التى تحتكرها أقاليم محدودة من العالم.

ويأمل البعض في إمكان تخفيض المستخدم من الطاقة والمعادن بمقدار النصف دون مشقة كبيرة بوسائل كثيرة وتشريعات قانونية. مثلا تحسين أداء الوقود فى السيارات وتخفيض وزن السيارات وجعلها أكثر إنسيابية (إيروديناميك) لتقليل الاحتكاك بالهواء ومن ثم تقليل استهلاك الوقود، تحسين تقنية بناء الطرق أيضا لتقليل استهلاك الوقود، والتحول التدريجى إلى السيارة الكهربائية وغيرها من الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفى هذا المجال نذكر أن الطاقة الكهربائية المولدة بالرياح ارتفت بمعدل واحد إلى عشرة آلاف للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧، وأن مبيع تجهيزات استخدام الطاقة الشمسية ارتفع بمقدار ٤٣٥٪ للفترة ذاتها نتيجة إدخال هذه التجهيزات فى المبانى أثناء بنائها أو المبانى سابقة التجهيز، وغنى عن البيان أن انتاج غالبية هذه الطاقة النظيفة يتم فى مجموعة الدول المتقدمة.

وأمام مخاطر الطاقة النووية فالملاحظ أنها تكاد تتوقف عن

النمو عما هى عليه عالميا. ففى كل التسعينيات كان نموها هو الرقم المتواضع ١٠٤٪ فقط!.

وكل هذا غالبا مايؤدى إلى تقليل انبعاث الكربون فى الجو. أما الوصول إلى نتائج أفضل فتقتضى خيار الانتقال الفردى بوسائل النقل العام أو التشارك فى ملكية سيارة أو استخدام الدراجة الهوائية (أو الدراجة الكهربائية التى لاتزال فى بداياتها فى اليابان ومن ثم فهى غالية الثمن)، أو كل هذه مجتمعة.

(٢)

الأغذية المعالجة بالهندسة الوراثية

منذ حوادث الأبقار المجنونة فى بريطانيا وأوروبا بدأ الرأى العام لدى الناس فى معارضة الأغذية المعالجة وراثيا، وأخذ العلماء فى تقصى الأمر محاولين فهم كم هو الضرر الناجم عن تلك الأغذية النباتية والحيوانية والداجنة والسمكية على صحة الإنسان والكائنات الأخرى. فالأعلاف الموجهة للحيوان والمستخدمة فى مزارع الأبقار والدجاج والأسماك تحتوى على مكونات وبروتينات معالجة بالهندسة الوراثية من أجل الإكثار فى صفات معينة.

وقد ترتب على إحجام الناس عن شراء هذه الأطعمة أن اثنين من أكبر شركات العالم الغذائية، وهما «نسله» و«يونيليفر» بدأت فى تخفيض المعروض للبيع من منتجات تحتوى على معالجات وراثية فى بريطانيا. وكذلك تعهدت شركات بيع الأغذية فى أوروبا وبريطانيا بسحب السلع المعالجة من أرفف جميع فروع سلسلة السوبر ماركت التى تديرها مثل سنسبرى وسيف واى، وكادبرى، وكارفور، وميجوروس فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وغيرها.

تنامى الاهتمام بهذه القضية فى أوروبا منذ قليل من السنين بحيث تضمن حركة قوية ضد الأغذية المعالجة وصلت أقصاها فى فبراير الماضى حين أعلن مجموعة من الباحثين أن فيرانا أجريت عليهم تجارب تغذية ببطاطس معالجة تجريبى غير موجود بالسوق، قد أصيبوا بضمور فى الأعضاء وعانوا من نقص فى المناعة، وعلى الرغم من أن الباحثين لم يدركوا تماما أسباب ذلك، فهى مجال لمزيد من التقصى والبحث، إلا أن النتيجة أن ٩٠٪ من المتسوقين أصبحوا ينتقلون من سوبر ماركت لآخر تجنبا للأغذية المعالجة من حبوب ودقيق وخضر ولحوم وأسماك وطيور وغير ذلك، غير عابئين كم من المسافة يقطعون للحصول على مبتغاهم.

فغير معروف على وجه الدقة أثر الأغذية المعالجة على صحة الإنسان، لكن الباحثين يرون أنها تحتوى على بروتينات لم تكن جزءاً من عناصر الغذاء الإنسانى أبدا، ومن ثم وجب الحذر اتقاء لضرر مجهول وبخاصة انعكاسات ذلك على نمو الحساسية الغذائية أو السميات فى الجسم البشرى.

ومنذ عام كانت هناك حملة دعائية واسعة لشركات صنع الأغذية المعالجة واصفين إياها بأنها خطوة شجاعة إلى الأمام، ومقابلها كان رد الفعل شديدا بأن هذه الأغذية لم تجرب على المدى الآمن لضمان صحة الإنسان من ناحية وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية فى الحقول التى تزرع ببنور معالجة من ناحية

أخرى. وقامت سلسلة سنسبرى بنشر إعلانات فى صفحات كاملة فى صحف كبرى تؤكد فيها لزبائنها أنها لن تعرض أبدا أية أغذية معالجة على أرففها.

وتجنب هذه الأغذية أصبح أمرا صعبا لأنه لايوجد حظر بواسطة القانون على مثل هذه السلع الغذائية، ولعدم وجود ملصقات على الأوعية التى توجد داخلها هذه الأغذية تشير إلى أنها عولجت وراثيا ورغم أن الأغلب الأعم من الدول لاتنتجها، وذلك لأن الولايات المتحدة هى أكبر المصدرين لهذه الأغذية.

تتركز زراعة البذور المعالجة بالهندسة الوراثية عام ١٩٩٨ فى الولايات المتحدة (٧٤٪ من العالم ونحو ٤٩ مليون فدان) والأرجنتين (١٥٪ ونحو عشرة ملايين فدان) وكندا (١٠٪ ونحو ستة ملايين ونصف مليون فدان) ومساحات قليلة فى استراليا والمكسيك وإسبانيا وجنوب افريقيا وفرنسا، وكانت أول ممارسة لهذه الزراعات فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، وانتشرت بسرعة البرق مشتملة على فول الصويا (٥٢٪ من المحصول العالمى الذى تدخل زيوته فى حفظ الأغذية المعالجة المعدة للبيع) والذرة (٣٠٪) والقطن (داخل الولايات المتحدة فقط) واللفت فى كندا.

والملاحظ أن هذه الأغذية تتركز فى أمريكا بينما تعارضها دول العالم من أوروبا إلى آسيا وغيرهما. وقد مارست كثير من الحكومات التحوط ضد هذه الأغذية من أجل صحة الإنسان

والبيئة، فقد وضح أن بعض البذور المعالجة ضد نمو الأعشاب الضارة أدت إلى الأضرار بحشرات غير مقصودة، ولأن بقايا الجينات المعالجة تظل فى التربة مما قد يترتب عليه اكتساب أنواع من الحشائش غير المرغوبة مناعة كما حدث فى كندا ١٩٩٨.

وفضلا عن ذلك فإن الشركات المنتجة لهذه البذور المعالجة بالهندسة الوراثية مثل شركة مونسانتو، قد أصبح لها قبضة حاكمة على المزارعين ونوع المحصول، وتنص اتفاقيات بيع هذه البذور على عدم منع إعادة بيع البذور أو الاتجار بها، ولمزيد من أحكام القبضة أصبحت الشركات المنتجة تضيف تعقيما للبذور يمنع بذور المحصول الجديد من أن تصبح صالحة لانتاج محصول ثان بمعنى أن الزرع لايتمتع بالخصوبة كما هو الحال فى بذور المحصولات العادية غير المعالجة.

هناك عشرات البحوث والمقالات والكتب التى تنبه إلى مخاطر صحية وبيئية للبذور المعالجة، ومن أهمها مخاطر توحيد أنواع من البذور تمنع التنوع الغنى الذى كان سائدا فى المحاصيل العادية والذى تمنع التنوع الذى كان سائداً فى المحاصيل العالية والذى كان له الفضل فى الإكثار من أنواع محصولية وتحسينها وإدخال أنواع أخرى. مثل ذلك القطن البرى الذى تعددت أنواعه بالبحث والتحسين والانتقاء. ومن المخاطر الأخرى أن توحيد البذور يعرض المحصول للتدمير فى مساحات شاسعة بعد أن كان خطر الآفات مقصوراً على أنواع والباقى قادر على المقاومة.

والخلاصة أن المعالجات بالهندسة الوراثية خطوة علمية للأمام تعالج آفات زراعية من منظور محدد أو تسعى لتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية التى تضر بشدة بنوعية مياه التربة، أو ترمى إلى زيادة انتاجية الأرض من الغذاء الذى أصبح هاجسا كبير الأبعاد فى الشئون السياسية من أجل إطعام غالبية سكان الأرض والفقراء منهم بوجه خاص، لكن الرأى العام ورأى كثرة العلماء فى مجالات البيئة والنباتات وصحة الإنسان ترى أن فترة التجريب هى من القصر بحيث تدعو إلى التريث فى استخدامها فأى ضرر يظهر نتيجة استخدامها قد تصعب معالجته سواء كان ذلك على التربة الزراعية أو صحة الإنسان، وهو أغلى هدف تسعى إليه جميع العلوم والأبحاث ومن بينها الهندسة الوراثية.

وفى وزارة الزراعة المصرية برامج مشابهة لانتاج أنواع من البذور المعالجة لأهداف محددة مثل تقليل كلفة الأسمدة وتثبيت الأزوت الذى يحتاجه النبات، واستنباط نباتات مقاومة للملوحة أو الجفاف وغير ذلك. والأمل كبير فى فترة تجريب معقولة حتى لانقع وعلينا محاذير كان القصد تجنب آثارها السيئة على التربة والإنسان. فلسنا فى عجلة شديدة وعلينا أن ندرس لماذا تعارض أوربا على سبيل المثال هذا النوع من الأغذية. خاصة أن الموضوع يمس بشدة الزراعة التى كانت وستكون عماد الحياة والحضارة فى مصر منذ ثمانية آلاف سنة وحتى المستقبل البعيد.

(٣)
العولمة ومنظمة التجارة العالمية

تسير العولمة بخطى سريعة لكنها غير عادلة فى أنحاء العالم المختلفة. وفى تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP عام ١٩٩٥ أن العولمة سريعة وتصل إلى أعماق مهمة إلا أن معظم العالم غير مشارك فيها، فقوانين العولمة واللاعبين الأساسيين فيها يركزون أعمالهم على إندماج وتكامل الأسواق العالمية، متجاهلين الأسواق التى لا تستطيع التوافق معها، ومتجاهلين احتياجات الناس لكى لا يندمجوا فى محيط عملية أكبر منهم أو لم يستوعبوها بعد. والواقع حتى الآن أن العملية بأجمعها هى تركيز القوة فى أيد محدودة وتهميش الفقراء إلى حدود بعيدة.

اللاعبون فى ميدان العولمة هم المؤسسات والهيئات العالمية التى تشتمل على المؤسسات المالية والبنكية والشركات الكبرى متعددة الجنسية، والاتحادات الإجرامية مثل المافيا، وصناع السياحة والجمعيات الأهلية وأخيرا الطلب على العمالة الماهرة. وكل هؤلاء يعبرون الحدود القومية والاقليمية وحدود الأعمال التقليدية بحرية تامة. فالحدود القومية اختفت بصورة كبيرة أمام المنظمات المالية المتكاملة مع الأنشطة الاقتصادية والشركات الكبرى، واختفت أمام شبكات الانترنت للمعلومات الصناعية

وتجارة الاستثمارات، واختفت أمام الأفراد ذوى الكفاءات فى شتى عالم الأعمال والعلوم التطبيقية من بلاد العالم المختلفة، حيث يشتد عليهم الطلب فى أوربا وأمريكا وتفتح أمامهم الحدود، بينما تفقد أوطانهم الأصلية هذه الثروة الفكرية والعملية، سواء كانت هذه الأوطان من بلاد شرق أوربا أو آسيا أو العالم العربى أو افريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما بقية الناس الذين لا يتصفون بهذه المهارات فإنهم لا يتمتعون بمزايا العولمة ولا تمتد إليهم حرية الحركة والعمل. وقد ترتب على ذلك أن كثيرا من الأسر قد انقسمت عبر الحدود نتيجة قوانين الهجرة التى تحبذ المهرة وتمنع غيرهم.

وعلى هذا فطبقة النخبة والصفوة العالمية تتمتع بحدود مفتوحة ومنافع وخدمات وافرة بينما مليارات الناس يجدون الحدود مغلقة دونهم وفي رأى كثيرمن المفكرين أن العالم كان أكثر عولمة فى القرن الماضى حينما كانت الهجرة مفتوحة أمام الناس من المهرة وغير المهرة. فلكل وظيفة.

أما الآن فالوظائف مقصورة على احتياجات معينة مما يقع تحت مسمى استنزاف العقول.

ظاهرة العولمة فى الحضارة والتاريخ

كثرت الكتابات عن العولمة الراهنة فيما بين التأييد والمعارضة حسب المنطلقات الفكرية فى المجتمعات المتقدمة وفى المجتمعات التقليدية التى تمر بأطوار من التحولات والتغيرات إلى أشكال أخرى من التكنولوجيات والمفاهيم المعاصرة من أجل اللحاق بمسرى التاريخ وحركته السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

وللحقيقة فإن العولمة المحدثة ليست إلا إحدى علامات طريق فى تنظيمات حياة الأمم والشعوب على مر التاريخ. لكن الذى يجعل منها هموما كبرى بالنسبة لكثير من المجتمعات أننا نعيش عصر المعلوماتية وكل حدث فى أى مكان من الكرة الأرضية له صدى أو دوى حسب القرب أو البعد المكانى والايديولوجى ـ سواء كان هذا الحدث أمراً طبيعياً كالبراكين والأعاصير والجفاف، أو حدثاً مجتمعياً كالأمراض الفتاكة الجديدة والمجاعات والبطالة وحقوق الانسان، أو حدثاً اقتصادياً كارتفاع سعر الطاقة أو كانهيار بورصة مضاربات مالية مفتعلة أو حقيقية مما يؤدى إلى آثار وخيمة على النشاط الاقتصادى فى إقليم معين أو على مستوى عالمى، أو حدثاً سياسياً كالعنصرية والحروب المدمرة الأهلية أو الدولية.

وفى كل هذه الحالات وغيرها يصحب الحدث أنواع من الأعلام

غالبها موجه وغير موضوعى من أجل تعبئة الرأى العام فى دولة أو اقليم أو العالم بحيث يقع الناس ضحية غسيل مخ قد يلبس الحدث الضار ثوبا غير حقيقته. أو قد يكون الغرض الاعلامى تخويف الآخرين على منوال المثل العربى إياك أعنى واسمعى يا جارة!!

والكثير من تحليلات ظاهرة العولمة الحالية تذهب إلى واحد من النتائج الآتية:

١ ـ الغرض النهائى هو الهيمنة السياسية للقطب الواحد الراهن أو أقطاب أخرى تساندها وتشاركها فى الغنيمة كالاتحاد الأوربى أو دول الثمانية الصناعية أو نمو الصين إلى جانب هؤلاء جميعا.

٢ ـ الهدف الأساسى ليس الهيمنة السياسية التى تكلف كثيرا فى ردع أية دولة مهما كان حجمها كما نلاحظه فى تكلفة وترتيبات الحرب ضد حكومة طالبان فى أفغانستان. ولكن الهدف هو سيطرة اقتصادية عالمية بواسطة المؤسسات متعدية الجنسية. والردع فى هذه الحالة لا يكلف سوى أنواع من العقاب كالضغط أو الحصار الاقتصادى للدولة المتمردة وبعبارة أخرى أن يكون هناك نوع من الحكومة الاقتصادية العالمية تشرف وتراقب أداء الدول المختلفة ومدى تقبلها أو معارضتها للشروط التجارية العالمية السائدة. وحين تبدو بوادر تمرد فى دولة ما يلصق بها قائمة من الاتهامات أبسطها عدم تطبيق حقوق الانسان أو معاملة الأقليات

العرقية والدينية والفكرية على غير معاملة غالبية السكان. وحين تعاقب دولة ما تحجب الأسباب الرئيسية الاقتصادية وتعلن بدلها أسباب أكثر قبولا وشعبية لدى الرأى العام فى الدول المهيمنة كاضطهاد الأقليات أو كبت التنظيمات المعارضة والتضييق على حرية الرأى.

والغالب أن كلا من التحليلين صحيح فالسياسة والاقتصاد تشكلان عناصر متفاعلة مندمجة بحيث يصعب معها تطبيق مبدأ السببية إلى أبعد الحدود.

وفى الماضى البعيد والقريب تجارب كثيرة للعولمة لكن كل منها كان يحتوى ويضم مساحة من الأرض على قدر تكنولوجيا السلاح السائد وسرعة الحركة وانتقال الأخبار ونوع الفكر والايديولوجية التى تتمنطق بها مساعى عولمة ما تريد فرضها على الشعوب الأخرى.

قد نشأت دول الحضارات الأولى فى مصر وسومر والصين والسند على الزراعة في الوديان النهرية فى شبه عزلة دون أن تكون لديها مساع لمد نطاق هذه الحضارات وفرضها على المناطق المجاورة. ولكن هذه الحضارات كانت من الغنى بحيث تعرضت لهجوم الشعوب المتحركة الطامعة فى ضمان الغذاء الدائم والوفرة التى تقدمها المنتجات الزراعية لهذه الحضارات ربما كانت حركات الشعوب فى الألف الثالثة والثانية ق.م. من وسط آسيا ناجمة عن

مجموعة من التغيرات المناخية التى زادت فقراً وسط آسيا ودفعت الناس إلى السند والهند والصين وواحات إيران وسهول الرافدين والنيل وسهول الدانوب وأوربا.

وقد أدت التحركات العنيفة لهذه الشعوب إلى أن تترك دول الحضارات القديمة عزلتها وتكون امبراطوريات منظمة عسكريا لصد الطامعين. وهنا تبرز أسماء ملوك محاربين مثل ملوك الدولة الحديثة فى مصر الفرعونية، ودولة الشانج فى الصين فى الألف الثانية ق.م، وكذلك ظهور دولتى أشور ثم بابل الثانية فى الألف الأولى ق.م بعد سقوط دولتى الحيثيين فى الأناضول والميتانى فى أعالى الرافدين.

هذه الدول المتعددة على مر الزمن لم تكن حضاريا ودينيا متعصبة فالكثير من العلاقات التبادلية التجارية والثقافية كانت تربطها ببعض ومن خلالها انتقلت تكنولوجيات متعددة على رأسها استخدام الحديد بدلا من البرونز واستخدام عربة الخيول الحربية وسلاح الفرسان إلى جانب قوة المشاة التقليدية وبناء الحصون وآلات تدميرها إلخ.. وبرغم أن هذه الاستحداثات كانت موجهة فى الأصل إلى الاستخدام الحربى إلا أنها سرعان ما تحولت إلى استخدامات سلمية أغنت المركب الحضارى للعالم آنذاك.

وربما كانت أولى مساعى الهيمنة على العالم ذو الأهمية الانتاجية والتجارية قد بدأ بنشأة ممالك ايرانية متعددة (ميديا

وبارثى وفارسى) منذ نحو ٥٥٠ ق.م. امتدت حدودها فى عهد الأخمينيين (جهود قمبيز وداريوس) من السند وأطراف وسط آسيا إلى مصر وشمال اليونان، متضمنة سهول الرافدين وبلاد الشام والأناضول وبذلك سيطرت على كل تجارة الشرق من الهند والصين وتجارة الشمال من سهول روسيا والبحر الأسود وتجارة الجنوب والغرب من الشام ومصر وأعالى النيل. ولكن الامبراطورية الايرانية تحطمت فى الغزوة الاسطورية الخاطفة للإسكندر المقدونى فى ٣٣٠ ق.م. فى فتوحات زادت فى اتساعها على مساحة الامبراطورية الايرانية. وبالرغم من تفكك امبراطورية الاسكندر بسرعة إلى ثلاث ممالك إلا أن أكبر الأثر لهذه الممالك هو نشر الثقافة الهلينية (الاغريقية) فى الأرجاء وكانت الكتابات العلمية والفلسفية بهذه اللغة هى التى حفظت التراث القديم الذى نقل إلى العربية فى عصر الخلافة العباسية، ومن ثم إلى اللاتينية ولغات أوربية فيما بعد.

ومنذ القرن الأول الميلادى تصارعت الامبراطوريتين الفارسية والرومانية على حكم العالم ذو الأهمية خط الصراع كان دائما سهول الرافدين وبذلك لأول مرة نرى عالمين متعولمين على مساحات كبيرة: الفارسية فى الشرق إلى الهند ووسط آسيا والرومانية فى الغرب من الشام ومصر إلى أوربا الغربية.

وقد كانت عولمة الامبراطورية الفارسية ايرانية هندية الطابع،

بينما عولمة الامبراطورية الرومانية اغريقية لاتينية. كل الثروات بما فيها تجارة الصين وبلاد البلطيق وأفريقيا كانت تنصب فى عاصمتي فارس وروما. وقد فرض كل منهما هيمنته العسكرية فى تنظيمات إدارية محكمة أشهرها ما عرف فى التاريخ باسم السلام الرومانى. وهو المصطلح الذى استعارته الامبراطورية البريطانية فيما بعد، ويستعمله البعض الآن لوصف الهيمنة الأمريكية، كما لو أنهم خلفاء روما!

وفى القرن السابع الميلادى سقط العالم الفارسى تماما أمام الحضارة الاسلامية وكذلك سقط الجزء الأكبر من بيزنطة - خليفة روما. وامتد العالم الاسلامى من حدود الصين والهند إلى وسط آسيا والقوقاز وإلى الشام ومصر وكل أفريقيا الشمالية والأندلس وبذلك انتهت ازدواجية القوى الشرقية والغربية إلى قوة واحدة ذات حضارة إسلامية واحدة متعددة اللغات وإن ظلت اللغة العربية هى لغة الكتاب والثقافة لفترة طويلة. لقد استوعبت العولمة الإسلامية فى أرجاء هذا العالم كل الأصول الايرانية الهندية التركمانية من ناحية والكثير من الثقافات الاغريقية والتنظيمات الرومانية المنتشرة فى حوض البحر المتوسط. كما امتدت إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأنشأت علاقات تجارية مباشرة مع الصين وبلاد الروس والبلطيق وأوربا.

وفى القرن ١٣ تكونت امبراطورية المغول العسكرية من الصين

إلى شرق أوربا واغارت على البقية الباقية من الخلافة العباسية وربما كانت بذلك أكبر امبراطورية متكاملة على يابس أوراسيا، لكنها سرعان ما انقسمت بتأثير الحضارات التى ضمتها: فالمغول فى الشرق صاروا صينيون وفى الغرب والجنوب صاروا مسلمين، وفى شرق أوربا تحولوا تدريجيا إلى المسيحية الأرثوذكسية. فقد كان العالم المغولى مجرد فتوح عسكرية دون عولمة ثقافية متأصلة الجذور ودون تنظيم اقتصادى شامل بل كان يعتمد على النظم السابقة.

ويمثل المغول آخر العوالم الكبرى فى العصور الكلاسيكية فقد أخذ العالم يتفتت إلى امبراطوريات وأمم محدودة المساحة ومبنية على مؤسسات ثقافية محدودة كاللغة أو الدين فقط مثل ذلك الامبراطورية العثمانية يقابلها ممالك أوربية فى طور ا لنمو والتقدم أهمها النمسا وفرنسا وبريطانيا وروسيا إلى جانب أسبانيا والبرتغال اللتان سعيا للخروج من غلالة الحضارة الإسلامية طوال القرنين ١٤ و١٥ ثم راحت تبحث عن طرق التجارة العالمية بعيدا عن احتكار العالم الاسلامى وبذلك تأصلت نظرية الدولة القومية وهى عكس أفكار العولمة القائمة على تخطى مؤسس حضارى واحد كاللغة أو السلالة والعرق أو الدين والمذهب فكأن العالم دار دورة كاملة وعاد من حيث أتى دولا صغيرة كدول الحضارات الأولى!

ولكن المنافسات المميتة بين الدول القومية من أجل الهيمنة على طرق التجارة العالمية كتبت تاريخا طويلا من الصراع بين أساطيل هذه الدول وأساطيل شركاتها الكبرى: صراع وحروب بين الاسبان والبرتغال والهولنديين والفرنسيين والانجليز فى بحار الهند والعرب وجنوب شرق آسيا والبحار الأمريكية، وفى النهاية فازت بريطانيا بالجزء الأكبر وأصبحت الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس. والخلاصة أنه أصبحت هناك ثلاث عوالم: الانجليزية ـ بما فى ذلك الولايات المتحدة ـ والفرنسية والاسبانية. وبعد استقلال المستعمرات فى النصف الثانى من القرن العشرين حلت مؤسسات قانونية لتجمعات سياسية محل العوالم السابقة، فأصبح هناك رابطة الكمنولث البريطانى والتجمع الفرانكوفونى والروابط الثقافية بين دول أمريكا اللاتينية وين أسبانيا والبرتغال.

وفى ذات الوقت كانت روسيا تتقدم ببطء منذ القرنين ١٧ و١٨ على المحاور البرية المؤدية إلى ثلاثة اتجاهات هى الاتجاه جنوبا فى البلقان والقوقاز على انقاض الدولة العثمانية والاتجاه جنوبا بشرق إلى وسط آسيا صوب امارات سمرقند وبخارى وغيرهما، والاتجاه شرقا مع غابات سيبيريا حتى المحيط الهادى قبالة الصين واليابان ثم عبروا المحيط واستعمروا ألسكا إحدى ولايات أمريكا الآن، والجزر القريبة من الساحل الكندى الغربى. وبذلك كونت روسيا دولة شاسعة تشابه الدول الكلاسيكية فى الأزمان

الماضية. وحين تفكك الاتحاد السوفيتى صار هناك كمنولث يربط روسيا والدول التى انسلخت عنها - تماما كما حدث للامبراطورية البريطانية. فالسوابق واللواحق واحدة. انهيار الامبراطوريات الاستعمارية فى ستينات القرن العشرين لحقه بعد أربعة عقود الانهيار السوفيتى قرب نهاية القرن!

والآن تبدأ الولايات المتحدة عولمة جديدة بقوتها الاقتصادية والعسكرية. والولايات المتحدة وإن شابهت أوربا كدولة قومية، إلا أنها أكثر شبها بدول العوالم الكلاسيكية، وبخاصة العولمة الاسلامية. فكلاهما - العالم الاسلامى الماضى والأمريكى الحالى - منفتح على العالم يستقطب الأفكار والعلماء والمبتكرون والفنانون والمبدعون بغض النظر عن أصولهم ولغاتهم ودياناتهم فأسماء البخارى والترمذى والبيرونى والمسعودى وابن خلدون والمتنبى والمعرى وشوقى والأفغانى فى تريخ الحضارة الاسلامية دليل عولمة قوية عربية اللغة والثقافة. واينشتاين وزويل دليل على نهج مماثل فى الولايات المتحدة يستقطب العلماء من أى مكان بفضل توافر امكانات بحثية هائلة متطورة وهو الأمر الذى يسمى فى الدول النامية على وجه الخصوص بظاهرة استنزاف العقول.

ولكن مظاهر القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية أدت بأمريكا إلى مزالق كثيرة أسهمت فى رسم صورة الأمريكى القبيح فى العالم النامى والمتقدم على السواء والغطرسة الأمريكية ليست

ظاهرة فريدة، بل سبقتها غطرسة السيادة والعنصرية الانجليزية والفرنسية من قبل. ،على أى الحالات فإن عدم انصياع أمريكا للكثير من مقررات الأمم المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ونقض الاتفاقات الدولية بتفضيل مصالحها ولو أدى إلى ضرر عالمى بيئى مثل انسحابها من اتفاقية كيوتو والالتجاء إلى القوة كما حدث فى الصومال وما يحدث فى أفغانستان الآن والاصرار على تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية كلها أمور تعتم صورة أمريكا وتجعل دعوى العولمة الحالية مثار جدل عنيف فى كثيرمن دول العالم برغم ما قد يكون فيها من بعض الميزات.

والخلاصة أن دعوى العالمية الحالية ليست نهاية المطاف فقد سبق أن استوعب العالم عولمات سابقة وطوعها اقليميا وطرح جانبا ما فيها من خشونة واستبداد وستظل مثل هذه التوجهات العالمية مستمرة ما بقى التطور الفكرى والتنظيرى لدى الانسان من أجل عالم أفضل تقل فيه فروق الشعوب وتكبر فيه قيمة الانسان ساكن هذا الكوكب.

والآن فى ٢٠٠٤ قد مر عام على احتلال أمريكا العراق ومع ذلك تعانى من المقاومة العراقية بشتى أشكالها كدليل على فشل الحرب كوسيلة قبيحة لفرض العولمة الأمريكية على العالم وربما يتكرر الفشل الأمريكى حتى تعلم واشنطون أن العولمة عملية سياسية اقتصادية حضارية بطيئة تأخذ مسارات مختلفة بين كل شعب وآخر وليست طبعة مكررة فى أى جهة من العالم.

رفقا بموارد الأرض المحدودة

منذ الثورة الصناعية والانتشار التدريجي لاقتصاديات الأسواق الخارجية أفرطت البشرية أيما أفراط فى استنزاف الموارد الطبيعية للأرض ولوثت مناخ الكرة الأرضية بشتى الغازات السامة والحقت الدمار بالغابات التى هى رئة العالم تنقى أجواء الأرض من السموم التي ينشرها الانسان. وجرف الانسان من البحر أغلب أسماكه وحيواناته البحرية حتى هلكت وقاربت على الانقراض وعلى الأرض زرع الانسان واستزرع وحث التربة على زيادة المحاصيل باستخدام أسمدة ومبيدات كيماوية أفلحت قليلا وأفسدت كثيرا بما يتسرب منها من سموم داخل التربة تعود مرة أخرى إلى مكونات ما نزرعه من محاصيل فتؤذى الصحة وتجلب أمراضا وأوبئة جديدة تحصد الناس ببطء. واسرفنا من أجل الزراعة فى استخدام المياه العذبة الجارية فى الأنهار وأقمنا عليها السدود وغيرنا طبائع الأنهار فحللنا مشكلة وخلقنا مشكلات أعصى مما كنا نظننا فاعلين. فالزراعة والصناعة والأعداد المتزايدة من البشر تتطلب المزيد من المياه من الأنهار ومن جوف الأرض ومن البحر.. ولسنا نعرف إلى ماذا يقودنا هذا السلوك؟

فى الماضى غير البعيد كانت حياة الشعوب متقاربة باستثناء حياة القصور فى الممالك والأمم ذات الحضارة العليا كتلك فى

بغداد والقاهرة واسطنبول وباريس ولندن وفيينا وبرلين وسان بطرسبرج وبيينج ودلهى إلخ.. وكانت الشعوب تعيش وتأكل من انتاجها المحلى: قمح أو شعير أو أرز ولحوم حيوان التربية السائد من خراف وأبقار وإبل وأسماك النهر والبحر المحلى وفواكه البيئة الطبيعية. لكن بعد الكشوف الجغرافية الكبرى فى القرن ١٧ نشأت ايديولوجية المركانتالية الداعية إلى تجارة واسعة لمنتجات معينة من مناطق العالم المختلفة مما أدى إلى إحداث شبكة خفيفة من العلاقات التجارية العالمية بين الدول الأوربية ودول أقران فى العالم أخصها دول العالم الاسلامى من العثمانيين والفرس ومغول الهند وإلى مملكة الصين ثم أخذت هذه الشبكة من العلاقات تتكاثف فى ظل نمو الرأسمالية واحتلال الممالك الأقران بتكوين الامبراطوريات الاستعمارية الأوربية الاستبدادية فى القرن ١٩، والتى أعادت تخصيص الإنتاج فى المستعمرات ليخدم أهداف التبادل التجارى بين حاكم ومحكوم على سبيل المثال مصر تتجه إلى القطن والهند إلى الشاى والبرازيل إلى البن وغانا إلى الكاكاو والملايو إلى المطاط إلخ.، جنبا إلى إنتاج الحبوب والفواكه التى ترسل أيضا إلى بريطانيا لاطعام الإنجليز. وفى مقابل ذلك تغمر المنتجات الصناعية الأوربية أسواق المستعمرات.

هل التصدير هو الحل:

وبعد حربين عالميتين وتفكك الاستعمار كنظام عالمى كانت

الهوة واسعة بين الدول حديثة الاستقلال والدول الصناعية بحيث ظل الاعتماد قائما بينهما فى صورة النظام العالمى الذى نعرفه تحت مسمى الدول المتقدمة والعالم النامى بدرجاته المختلفة. تفاقمت الأوضاع فى العالم النامى نتيجة التخلف الاقتصادى وتكاثر السكان بصورة مرعبة بحيث أنها وقعت بين المطرقة والسندان: مطرقة الاحتياج للعون الخارجى فى شتى أمور التحديث وسندان الاحتياج إلى استقرار المجتمع بتأمين الغذاء والعمل للسكان. ولكى تخرج من هذه الدوامة المتأزمة ظهر شعار التصدير لسد الفجوة بين الديون الخارجية ومتطلبات المجتمع. وفى الحقيقة فإن شعار التصدير نشأ مع الدول المتقدمة تحت مسمى «vendo ergo sum أنا أبيع فأنا موجود» على نسق الشعار الذى أطلقه الفيلسوف ديكارت «أنا أفكر إذن أنا موجود». فالانتاج الهائل فى مجموعة الدول المتقدمة يذهب ٦٠ إلى ٧٠٪ منه فى بيع وشراء أو تصدير واستيراد بين هذه الدول، والباقى هو علاقة التجارة مع العالم النامى. ومن ثم فإن الدول النامية تستجدى حصصا لصادراتها (غالبا غذائية) فى الأسواق المتقدمة باسم الشراكة أحيانا أو باتفاقيات ثنائية فى أحيان أخرى، لكن للدول المتقدمة أفضليات تحققها فى الاستيراد والتصدير.

كنموذج تستورد بريطانيا فى قائمة الأغذية لحوم البقر من أستراليا والجزر من جنوب افريقيا والبروكلى (نوع من الخضرة)

من جـواتيـمـالا ونوع من الفـول من تايلاند والسـتـروبيـرى من كاليفورنيا والبطاطس من إيطاليا كل هذا إلى جانب المنتج داخل بريطانيـا . والولايات المتـحـدة مـثل بريطانيـا والكثـيـر من الدول الأوربيـة تحـتـاج إلى إسـتـيـراد منتـجات المناطق المدارية والحـارة كالموز والفواكه والموالح والشاى والبن والكاكاو والكولا والأخشـاب وتستورد الدول النامية مقابل ذلك سلعا غذائية على رأسها الحبوب والمنتـجـات الصناعيـة ووسـائل النقل الأرضـى والبـحـرى والجـوى وتكنولوجيات التـجـميـع الصناعى والاتصـالات والأقـمـار التلفـازية إلخ..

الشىء الوحيـد الذى تستورده الدول المتقدمة من النامية هى مصـادر الطاقة وبخاصة البترول والغاز الطبيعى وإن كانت تتحكم جزئيـا فى أسـعـاره وانتـاجه بحكم أن الشـركات الوطنية المنتجة للطاقة تتداخل فيها الاحتكارات الكبرى الأمريكيـة والأوربية من حيث الاسهام التكنولوجى والمالى والتسويقى..

هذا التبادل شىء مهم فى حياتنا الراهنة بالرغم من أنه يؤدى إلى مـيزان تجـارى سلبى بالنسـبـة للدول الناميـة. فـإذا حـدثت مـواجـهـة مـع الدول المتـقـدمـة فـإنهـا بما تملكه من قـدرات مـاليـة وتنظيمية ووعى الشعوب أقدر على المجابهة لأنها تملك خيارات من البدائل فى تكييف استهلاكها والتعامل مع دول نامية أخرى بينما الشـعـوب النامية أقل قدرة فى مثل هذه المواجهات وبخـاصـة فى

مجال استيراد الحبوب والسلع الغذائية، ذلك أن الكاكاو والبن والشاى والبترول والغاز والقطن و المطاط الطبيعى ليست بدائل غذائية ليس المعنى أن الدول النامية لاتستطيع ايجاد بدائل غذائية من انتاجها كالقمح والذرة والأرز والشعير كما كان فى الماضى، لكنها فى مثل هذه الحالة سوف تفقد مساحات من محاصيل التصدير وبالتالى تزيد أعباء الديون الخارجية .

ديون مستحقة

لحساب العالم النامي

تدعى الدول المتقدمة بعض مشاعر انسانية كالمساعدة فى تنمية الشعوب المتخلفة وتقوم مشكورة بالكثير من أعمال الأغاثة فى حالات الكوارث ولكن علينا أن نعرف بأن على الدول المتقدمة دين يجب أن توفيه للدول النامية فما زالت هناك دعوى تتكرر بين الحين والآخر تطلقها الدول النامية بأن واجب الدول المتقدمة الآن المساعدة ردا لدينها السابق حين أسهمت شعوب المناطق النامية الآن فى طعام الدول الاستعمارية وتزويدها بالخامات بأرخص الأسعار وبالعمل البشرى لملايين الناس فى صورة السخرة وصورة العبيد، وكلها كانت لازمة لنمو الصناعة الأورو أمريكية ورفاهية مجتمعاتها .

التنمية أم النمو لمواجهة العجز

العجز هنا ينقسم إلى نوعين أولهما عجز الميزان التجارى وثانيهما العجز فى مواجهة كل الأشكال الناجمة عن النمو السكانى من غذاء وعمل وتعليم واسكان وفى النهاية هما أشكال متكاملة من العجز : الواحد منهما سبب ونتيجة معا .

سياسة الدول النامية فى التنمية غرضها رأب الصدع الناجم عن العجز وللتنمية أساليب ونظريات وخطط بعضها اجتهادات نابعة من داخل الدولة ولكن كثيرها يحتاج إلى موافقة سدنة الدول المتقدمة من بنوك دولية وبنوك استثمار وغير ذلك من وسائل الجبر والضغط وغالب هذه الخطط تهمل جانبا مهما هو النمو وليس التنمية العلوية . فالنمو ـ وإن كان بطيئا ـ إلا أنه تدرج لكافة مصادر الموارد : أولا من خلال تآليف الناس على الزيادة الانتاجية فيما درجوا عليه من حرف وانشطة دون مفاجأة التغيير الجذرى الذى يحتاج إلى سنوات طويلة من التكيف وإعادة الترتيب الاجتماعى والأقتصادى وثانيا فيما هو متفق مع طبيعة الأرض ومكوناتها دون إجهادها بالأسمدة والمبيدات والرى الدائم وثالثا باستهلاك الموارد الأرضية من معادن وطاقة ومياه باسلوب نمو غير جائر . والخلاصة أن الموارد الطبيعية يجب أن تؤخذ برفق لأنها إرث للأجيال المتعاقبة ولا يجب التفريط فيها من أجل حل

مشكلات راهنة .

لقد ثبت من التجاب فى شتى ارجاء العالم - نام ومتقدم - أن التخطيط والسياسات الآنية التى تتبناها الدول لم تكن نتائجها على قدر المأمول فالمشكلة السكانية عالميا قائمة وأخطرها فى العالم النامى ومشكلة الريف والهجرة إلى المدينة قائمة أيضا وبخطورة كبيرة فى العالم النامى أدت إلى وجود نحو مليارين من سكان العالم فى عشوائيات مؤسفة لا تليق بحياة البشر. ومازال الفقر المدقع ضاربا اطنابه بحيث يعيش الفرد على نحو دولار واحد يوميا فى الهند وافريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الوسطى الخ .. ومازالت الهوة هائلة بين الدول الغنية التى تحتكر ٦٣ ٪ من تجارة صادرات العالم (التى بلغت نحو ٥,٥ آلاف مليار دولار سنة ٢٠٠٠) بينما هى تمثل ١٥ ٪ من سكان العالم فإذا أضفنا ١٥ ٪ ساهمت بها الصين وكوريا وتايوان وهونكونج وسنغافوره فى تجارة الصادرات يتبقى لكل الدول النامية ٢٢ ٪ من حصة التجارة العالمية !!كما أن علينا أن نتذكر أن معظم تجارة الصادرات للدول الصناعية هى بين هذه الدول بعضها البعض . فمثلاً توزعت صادرات المانيا بين الدول الأوروبية بنسبة ٧٣ ٪ ومع أمريكا ١٣,٥ ٪ ومع آسيا (بما فيها اليابان والصين) ١٥ ٪ وبلغت القيمة أدناها مع أفريقيا بنسبة ١,٧ ٪ فقط . ومثل هذا تجارة أمريكا واليابان وباقى أوربا فمعظمها تجارة بينية.

فأى فرصة إذن أمام الدول النامية لكى تلحق ببقية العالم؟ مع العلم أن التضخم فى الدول النامية هو ثلاثة أضعاف مثيله فى الدول المتقدمة، وان الناتج الوطنى العام فى العالم (١٩٩٩) كان ٢٩٢٣٢ مليار دولار بلغ نصيب الدول الغنية منه ٧٨,٥ ٪، وأن متوسط دخل الفرد كان نحو ٢٦ ألف دولار للدول الغنية مقابل ما بين ٤١٠ إلى ٤٩٠٠ دولار فى الدول النامية حسب درجة نموها أو تخلفها (فى مصر الدخل الفردى يتراوح بين ١١٠٠ و١٣٠٠ دولار فى السنة).

وربما نحكى من واقع التاريخ قصتين مختلفتين تماما عن كيف تعامل الناس فى بيئات شبه منعزلة مع الواقع البيئى سكان جزيرة لفصح "Easter Island" الواقعة فى أعماق المحيط الباسيفيكى استخدموا مواردهم الطبيعية الغنية من غابات وبحر محيط بضراوة وبلغوا شأنا كبيرا فى الثروة جعلتهم يستثمرون فائض انتاجهم فى عمل تماثيل ضخمة لرؤوس بشرية معروفة للعلماء والسياح الغرض من تلك التماثيل الهائلة غير معروف وربما كان تمجيدا لآلهة أو حكام . استمرار قطع الأشجار لعمل القوارب الكبيرة من أجل الصيد البحرى البعيد ادى إلى نفاد الأشجار وتصحر التربة الا من الأعشاب، فقد السكان موارد غذائهم الأساسى من البحر العميق، تقاتلوا على ما تبقى من موارد

شاطئية وتناقص عدد السكان من نحو ١٥ ألفا إلى نحو ألفين يعيشون فى فقر مدقع حينما أتت السفن الأوربية فى عصر الكشوف فى القرن ١٨ القصة مخيفة الأن الناس كانوا يعتبرون وجود الأشجار أمرا مسلما به دوما فهلكوا لأن المجتمعات أحيانا عمياء .

النموذج الثانى من جزيرة تيكوبيا TiKOpiaوتقع فى المحيط الباسيفيكى قرب جزر سليمان من دراسات عديدة لأنثروبولوجيين بدأت بدراسة رايموند فيرث نتبين أن السكان ربما بين القرن ١٥ ، ١٧ م . كان عليهم اتخاذ ثلاثة قرارات بعد أن تهددهم تناقص الموارد الطبيعية :

١ ـ تحديد النسل إلى حدود نحو ١٧٠٠ فرد وذلك بالسماح للولد الأكبر بالزواج والإنجاب مع اتخاذ الأبناء الآخرين خليلات دون أنجاب والسماح بالآجهاض فى حالة الحمل وبالتالى أبقوا على نمو السكان على درجة تقرب من الصفر .

٢ ـ التحول من زراعة محاصيل الحقل فقط إلى زراعة الحدائق من الفواكه والمكسرات وزراعة الدرنيات والخضر بين أشجار الفاكهة وبناء حواجز حجرية غاطسة على بعض الشواطئ تمتلئ بالأسماك وقت المد وتحجز بعضها عند فترة الجزر وبالتالى لم يكونوا فى حاجة إلى بناء قوارب الصيد الكبيرة.

٣ ـ فى القرن ١٨ كفوا عن تربية الخنازير لأنها تدمر المزارع

وتأكل غذاء الناس . مثل هذه القرارات رغم قسوة بعضها كانت سببا فى بقاء الناس متجاوبين مع القدرات الطبيعية للحياة دون تدميرها .

فأى من النموذجين يختار العالم: استمرار الرفاهية والضغط على موارد البيئة ومن ثم مصير أقرب الى الهلاك، أم التعامل برفق مع البيئة حفاظا على استمرار الحياة ؟؟●●

الفهـرس

صفحة

الفصل الثاني:

الفصل الثالث :

الفصل الرابع :

الختام:

الهـــلال

المجلة الثقافية الأولى فى مصر والعالم العربى

يونيه ٢٠٠٤ عـدد ممتـاز :

تقرأ فى هذا العدد :

- عشيقة نابليون فى مصر
- الشباب .. مهاجرون داخل الوطن
- نساء هذا الزمن
- عروبة مصر فى زمن العولمة
- أمريكا تنسف الجسور مع العرب
- حسن حنفى والفكر الفلسفى
- الحمام الزاجل والعلم الحديث
- الحرف التقليدية حلم جميل وواقع أليم
- صاروخان فارس الكاريكاتير السياسى
- هل احبت جليلة رضا الشاعر ابراهيم ناجى
- الفن المصرى الجميل وما بعد الحداثة !

كتابِ الهلال

القادم :

عن الكاريكاتير
و
الأغانى والإذاعة

بقلم: د. على الراعى

يصدر : ٥ يوليو

٢٠٠٤

روايات الهلال

تقدم :

صنعاء .. الوجه الآخر

بقلم :

د . ابراهيم إسحاق

تصدر : ١٥ يونيه

٢٠٠٤

أحدث إصدارات كتب الهلال عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر	السنة
بيرم التونسى قيثارة الفن	عبد الغنى داود	يونيو	٢٠٠٣
بعد نصف قرن ٢٣ يوليو ما لها وما عليها	د. رءوف عباس	يوليو	٢٠٠٣
الصهيونية والحضارة الغربية	د. عبد الوهاب المسيرى	اغسطس	٢٠٠٣
فى الرواية العربية	فاروق عبدالقادر	سبتمبر	٢٠٠٣
عجائب المخلوقات	د. عبد المحسن صالح	اكتوبر	٢٠٠٣
يوميات طبيب وهموم أستاذ جامعى	د. نبيل عطا الله	نوفمبر	٢٠٠٣
على بهجت أول أثرى مصرى	د. أنور لوقا	ديسمبر	٢٠٠٣
قصة حياة عادية الجزء الثانى	د. يحيى الجمل	يناير	٢٠٠٤
طه حسين وثائق أدبية	نبيل فرج	فبراير	٢٠٠٤
مصر المستقبل المياه - الطاقة - الصحراء	د. رشدى سعيد	مارس	٢٠٠٤
مستقبليات	د. جلال أمين	ابريل	٢٠٠٤
عشر سنوات غيرت العالم	د.محمود سليمان	مايو	٢٠٠٤

رقم الايداع: ٨٧٧٥ / ٢٠٠٤
I.S.B.N.
977 - 07 - 1047 - 5

هذا الكتاب

هذا الكتاب نتيجة عمل دءوب وزيارات ودراسات ميدانية فى أنحاء كثيرة من الوطن طيلة خمسين عاما من البحث والتحرى حول كل شئ عن حضارة مصر الرفيعة التى تعد أقدم الحضارات والثقافات العليا.

وفى هذا الكتاب يقدم المؤلف رؤية علمية جادة ما أحوجنا اليها الآن ونحن نبحث عن التغيير والتقدم والأخذ بأسباب العلم والمعرفة ولذلك يتساءل المؤلف ماذا نحن فاعلون فى القرن الجديد ؟ حول ثروات مصر التى تهدر وسط تراكمات من المشاكل والسلبيات وانعدام الرؤية حول مشكلات تجمعات الاقتصاد الزراعى التقليدى إلى التحولات والمتغيرات الاقتصادية والمهنية والعمرانية الحديثة فى الزراعة والمجتمع الريفى وقضايا وإشكاليات تحديث الادارة والحكم المحلى ومشكلات كامنة حول مياه النيل فى مصر ، ومجتمعات الريف المصرى إلى قيمة المدن المصرية وما يحاصرها من مشاكل مثل الساحل الشمالى كمصيف مصرى ، بعضه قرى ذائعة الصيت مثل مارينا الصاخبة وبعضه قرى ناعسة راكدة، بالإضافة إلى مشكلة السيول وتدمير الطرق وهى الجانب المهم من هذه المعالجة .

تلك هى بعض الموضوعات التى عالجها هذا الكتاب واختيرت بعناية ودقة علمية لتقدم لنا المشاكل المتراكمة مع رؤية مخلصة ودراسة مستفيضة للحلول العملية والعلمية بغرض الأخذ بأسباب النهوض والتطور والتنمية الحقة .


المعلم أون لاين
www.elmoalemonline.com
07771555
مجاناً
العب و تعلم على الإنترنت من خلال الرقم ٠٧٧٧١٥٥٥
للمذاكرة و المراجعة
للألعاب و الترفية
PUZZLE
و مراسلة المدرسين
بضمان
سلاح التلميذ
المعلم اون لاين - بوابتك الإلكترونية إلى